


ناعوم شومسكي

# الإرهاب الدولي

## الأسطورة والواقع

ترجمة لبنى صبري

تقديم مصطفى الحسيني

الإرهاب الدولي
الأسطورة والواقع

الناشر
سينا للنشر
المدير المسئول
راوية عبد العظيم

١٨ ش ضريح سعد - القصر العينى
القاهرة - ج . م . ع
ت : ٣٥٤٧١٧٨

# الارهاب الدولى

## الاسطورة والواقع

الطبعة الأولى . ١٩٩

ترجمة كاملة لكتاب :

*EMPERORS AND PIRATES :*
*INTERNATIONAL TERRORISM IN THE REAL WORLD.*

* راجع الترجمة العربية : **سامى الرزاز**

الغلاف : عماد حليم
الاخراج الفنى : إيناس حسنى
المراجعة اللغوية : السيد عبد المعطى

# الإرهاب الدولي

## الأسطورة والواقع

تأليف: ناعوم شومسكى
ترجمة: لبنى صبرى
تقديم: مصطفى الحسينى

# بين اللغة والسياسة

## مصطفى الحسينى

اذا كانت وظيفة اللغة هى ابلاغ الفكر والخاطر والوجدان، والافصاح عنها جميعا، فإن وظيفة اللغة التى تتواتر فى السياسة، يغلب أن تكون إخفاء الفكر والخاطر وتضليل الوجدان.

واذا كان من الأوصاف التى تسبغ على اللغة - استحسانا - أن توصف بالفصاحة لأنها تفصح وبالبلاغة لأنها تبلغ، فإن السياسى الأريب يجفل من الافصاح وينأى عن الابلاغ، حتى لايفضح الطوايا والطوية، فليس الفضح من حسن السياسة.

وللسياسة فى هذا السبيل حيل تكثر وتتكاثر، تمتد من سحر البيان حيث تخفى حلاوة الكلام مرارة المعانى، وبراعة الصياغة لؤم المقاصد، إلى خُلف المعانى، حيث تظهر الكلمات نقائض مايضمر القائلون.

ولسحر البيان أمثلة شائعة، كالقول مثلا، فى سبيل حل الصراع العربى - الصهيونى، أنه يجب «الاعتراف بحق جميع الدول فى العيش فى سلام» كى يختفى داخل هذه العبارة، اقرارنا فى نهاية المطاف بحق للحركة الصهيونية فى استبقاء ما اغتصبت، واضفاء الشرعية عليه، وانتزاع اعتراف من الذين اغتصبت اراضيهم بحق المغتصب فى ما اغتصب.

كما أن خُلف المعانى له تاريخ غير قصير ومتواصل، منذ أن سمى الاحتلال، «حماية» ومنذ أن سميت الهيمنة «انتدابا»، بل ومنذ سمى النهب الاستعمارى «عبء الرجل الأبيض» و«رسالته»، إلى أن استبدلت هذه التسميات المضللة بتسميات أخرى لاتقل عنها ضلالا وتضليلا، إنما تتفق مع روح العصر، فدخلت إلى المعجم السياسى المتداول كلمات جديدة: المعونات الدولية، القروض، نقل التكنولوجيا، الاعتماد المتبادل.

والحاصل أن «المعونات» لاتعين سوى أصحابها الذين يقدمونها، فوظيفتها هى فتح الأسواق، بتقديم مايخلق احتياجا إلى الاستيراد من الذين يقدمون المعونة، و«القروض» تدور لتعود إلى أصحابها أضعافا مضاعفة، وهذا أهون شرورها، أما الشر الحقيقى فيها فهو

ماتؤدى إليه - قصدا - من استنزاف قدرة المقترضين على الادخار الذين يوفر التراكم اللازم لتحقيق التنمية التى تغني عن طلب المعونة والاقتراض، وأن «نقل التكنولوجيا» لايغنى أكثر من بيع منتجاتها وتطبيقاتها على نحو يخلق تبعية لاتنفك. وأن «الاعتماد المتبادل» لايعنى أكثر من وضع الضعيف تحت طائلة الأقوياء. على أن من أخطر حيل السياسة باللغة : الاعتياد.

فالكلمة عندما نعتادها لاندقق فى مراميها، ومن هذا القبيل أن الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية، تلح على الناس كل يوم، ولسنوات تزيد على العشرين، بكلمة «الارهاب»، وفى هذا الالحاح تقع الكلمة على الأسماع فى باب الاتهام والسباب، تشهيرا سياسيا وأخلاقيا بمن تلصق بهم من الناس والمنظمات والدول، حتى أصبحت من أفعل أدوات «اغتيال الشخصية»، أى تصويرها فى أبشع الصور، حتى يستحيل أن تنسب إليها أى فضيلة.

ويتعزز هذا الاستخدام لكلمة الإرهاب بأساس مؤسس، اذ أصبحت موضوعا لكتب ومؤلفات، وصار للإرهاب «خبراء» معتمدون ومعمدون، بل ودخل إلى برامج الدراسة فى أقسام العلوم السياسية وسواها من العلوم الاجتماعية فى عدد غير قليل ومتزايد من الجامعات الغربية والأميركية بالذات. بل أن منظمة الأمم المتحدة، قد انزلقت إلى قبول تعريف «الإرهاب» على هذا النحو الذى يجرى ترويجه، فعقدت حلقات دراسية حوله، لم تكد تسمع فيها الأصوات التى تدعو إلى التمييز بين «الإرهاب» على النحو الرائج فى هذا الاستخدام اللغوى المعوج وبين «الحرب المشروعة» التى هى حرب الضعفاء ضد الأقوياء، وإن سمعت هذه الأصوات، فإنها لم تقبل حتى فى منتديات الأمم المتحدة، التى يفترض فيها أنها ميزان العقل والرشاد فى العلاقات الدولية.

وكان من أخطر آثار هذا الاعتياد أن «المتهمين» بالإرهاب انبروا ينكرونه ويستنكرون مايفعلون أو كانوا يفعلون. بينما «الإرهاب»، الكلمة والفعل، حمال أوجه. فالدول التى ترهب مواطنيها ليست قليلة الوسائل ولاتفتقر فى هذا السبيل إلى العدة والعداء. فإذا وصفها واحد من هؤلاء المواطنين بصفتها هذه، وجد نفسه متهما بمعاداة الدولة، وربما الوطن، وبالاخلال بالأمن وتعكير صفو حياة المواطنين، الذين تعكر هذه الحكومات صفو حياتهم، وإذا رفع يدا أو إصبعا فى وجه الدولة انصبت عليه «تهمة» الإرهاب. والدول الكبيرة التى تنشر أساطيلها فى عرض المحيطات والبحار وبالقرب من سواحل يحق لها ولأهلها أن تكون آمنة وأن يكونوا آمنين، من يعترض منهم على هذا بأنه يبيت نيه الإرهاب، أما من يتعرض لهذا التحرش فهو «إرهابى» لا مناص. ومن يقذف حجرا أو يطلق رصاصة على من يحتل أرض وطنه، ويسلبه كرامة المواطن «إرهابى» مدموغ، دون المحتل الذى يبدو وكأنه بالاحتلال يؤدى حقا تقره الاعراف.

وفى الإرهاب كما تذيع الكلمة الآن، مثال فذ على امتهان السياسة للغة أو على امتهان اللغة لأغراض السياسة، فالكلمة أصبحت مسطحة ممصوصة القوام، تحمل ماتحمله الشتائم والتهم الخسيسة من احتقار، ويستخدمها من سطحوها لتنفث شحنة من الازدراء لخصومهم الذين غالبا مايكونون على حق، ويصبح الذى يذود عن نفسه، بما تيسر له من قدرة محدودة وأدوات قليلة شحيحة القدرة، باغيا ينشر الرعب ويشيع الهول.

وكأن الفعل يحكم على نفسه، وكأن الحق ليس معيار الفعل.

وهكذا تستخدم كلمة «الإرهاب» كما أصبحت رائجة، سلاحا فى القمع الفكرى، مهمته تجريم الضعيف اذا لجأ لاستخدام مايتيسر له من قوة لمحاولة درء الظلم الواقع عليه، بينما يعتبر استخدام الأقوياء للقوة الفائقة والغاشمة «اقرارا للقانون والنظام» حسب مايراهما ويعتنقهما حاكم جائر، أو «محافظة على النظام الدولى» ورعاية «للسلوك الدولى المتحضر» كما يراه فى عالم اليوم الكبار والأقوياء، ومعهم الذين يستكبرون ويستقوون بكبر الكبار وقوة الأقوياء.

وبدلا من هذا الاجمال فى وصف غرض هذا الاستخدام الرائج للكلمة، وجلاء لما فى الاجمال من إيهام، فإن الشاهد فى تاريخ استخدام هذه الكلمة، أن أول استخدام فى التاريخ الحديث لصفة «الإرهاب» كنعت سياسى هدفه التشهير وفرض حصار عاطفى جماهيرى ضد حركة أو اتجاه غير مرغوب، أى أول استخدام لهذه الصفة كأداة فى الصراع السياسى، كان عندما وصف الوسطيون والمعتدلون فى الثورة الفرنسية، عهد روبسبيير بأنه «عهد الإرهاب». لأنه كان يرى للثورة بعدا أعمق وأفقا أبعد مما يوافق رؤيتهم ومصالحهم فى التحالف مع الارستقراطية الفرنسية التى قامت الثورة ضدها، تحالفا غرضه إقامة سد أمام تفاعلات مبادئ الثورة مع مصالح أغلبية الجماهير الفرنسية، ومع رؤية المثاليين من مثقفيها.

أما استخدامها مرة أخرى لأغراض السياسة فى ما نعاصره الآن من تاريخ، فقد أحيته الدولة الصهيونية، عندما أطلقتها على حركة المقاومة الفلسطينية، وبلغ من فعالية هذا الاستخدام أن بعض المتحدثين باسمها يتحدثون عن «القتال» وعن «الإرهاب» باعتبارهما ظاهرتين متمايزتين، بل أن قبلت تلك الحركة أو بعض المتحدثين باسمها «التعهد بالتخلى عن الإرهاب» بينما من طالبوهم بالتعهد وتلقوه يقصدون أنها تتخلى عن استخدام القوة فى مواجهة عدو لاينقصه من عوامل القوة العسكرية شئ، ولايقصر فى استخدامها فى شئ.

وأخذت الولايات المتحدة، فى مستوى الاعلام كما فى مستوى السياسة الرسمية، تروج لهذا الاستخدام وتتوسع فيه، وكان المستهدف الأول فى هذا الترويج الأميركى هو الفلسطينيين، ثم توسع ليشمل دولا عربية، ثم أضيفت إيران بعد سقوط الشاه، ثم دمغت بالإرهاب الطائفة الشيعية جميعا ومذهبها ذاته، ثم أصبح الإرهاب «إسلاميا»، حتى كاد الإسلام يصبح فى الذهن الأميركى العام صنوا للعنف.

بل وأصبح «الإرهاب» كما تراه الولايات المتحدة الأميركية معيارا مقبولا ومعترفا به فى تبرير مسالك الدول. فأخذت واشنطن تصدر قائمة سنوية بالدول التى تشجع الإرهاب أو تدعمه أو تمارسه، وبيانا بالمنظمات الإرهابية تحذر العالم منها ومن التعامل معها، بل من الاستماع لقولها، وتدعوها إلى مطاردتها. وأخذت تفرض على الدول التى تضمها قائمتها عقوبات تتراوح مابين السلبى - حرمانها من أفضليات التجارة مع الولايات المتحدة وحرمانها من المعونات الأميركية، ومابين الايجابى بل العدوانى - فرض الحصار الاقتصادى، وفى أحيان غير قليلة - توقيع العقوبات العسكرية.

وما أكثر ماضغطت الولايات المتحدة على حلفائها الغربيين وعلى أصدقائها العديدين فى العالم الثالث كى يشاركوها توقيع العقوبات، وأصابت فى هذا غير قليل من النجاح.

على أن استخدام الولايات المتحدة لكلمة «الإرهاب» على هذا النحو لايقتصر فى الحقيقة على هذه الحدود ولايقف عندها.

بل إنه كان فى الحقيقة أساسا نظريا يبرر استراتيجية أميركية للتدخل فى العالم الثالث، وبهذا المعنى فهو حلقة فى سلسلة متعاقبة ومترابطة ومتداخلة من «النظريات» التى ابتدعتها واتبعتها واشنطن منذ أن أصبحت عاصمة أغنى دول العالم وأقواها فى نهاية الحرب العالمية الثانية. وكانت كلها نظريات تنشئ لها «حقا» فى التدخل فى كل مكان وأى مكان فى العالم وتبرره.

وقد أعتمدت هذه النظريات جميعا على خلق «بعبع» تسعى إلى إخافة العالم من أخطاره وشروره، كى تنطلق لمبارزته وهزيمته وحماية العالمين منه.

ولقد كان «البعبع» الأول والذى عاش طويلا هو «الخطر الشيوعى» وكان فى أساس النظريات التى سادت منذ نهاية الحرب وعهد الرئيس هاري ترومان إلى منتصف السبعينات ونهاية عهد الرئيس ريتشارد نيكسون - إنما بتنويعات وصياغات مختلفة ومتباينة، مع اختلاف الظروف الدولية وتباينها.

ومع نهاية عهد نيكسون، ،وامتداده جيرالد فورد، بدأت الولايات المتحدة تدرك أن «الخطر الشيوعي» بدأ يفقد جديته أو مصداقيته أو إن شئت جاذبيته فى نظر العالم، باختصار لم يعد يقنع أحدا، ولم يعد قادرا على أن يبرر للولايات المتحدة تدخلا.

ورزقت واشنطن برئيس يرتدى مسوح «الرجل المسيحى الريفى الطيب» هو جيمى كارتر، فإهتدى إلى «بعبع» جديد وأسماه «انتهاك حقوق الإنسان»، وكان اختيار هذا البعبع متلائما ومتناسبا مع استقرار موازين الرعب النووى والردع الأقصى المتبادل، وادراك العالم كله أن دفع الأمور على نحو قد يجلب مواجهة بين موسكو وواشنطن يؤدى لا محالة إلى الدمار الشامل. فكان لابد أن تكون استراتيجية التدخل «سلمية»، تكتفى فى مواجهة السوفيات

. ومن يدور فى فلكهم بالتشهير الذى قد يشجع تشققات داخل النظام والمعسكر ودوله (ويبدو أنه قد تحقق هنا قدر غير قليل من النجاح، ظهر متأخرا). ويمارس على العالم الثالث ضغطا شديدا، لكن الضغط بالطبع كان انتقائيا. فلم تكن العقوبات المبنية على قيام الدول بانتهاك حقوق الإنسان توقع إلا على الدول التى لاتسلم للولايات المتحدة بـ «مصالحها القومية» غير المحددة وغير المحدودة. بينما تغمض واشنطن عينها، وتفتح خزائنها لمن ينتهكون الحقوق ذاتها من بين حلفائها وأصدقائها والموالين لها : من كوريا الجنوبية وتايوان إلى الفلبين وايران فى عهد الشاه إلى اسرائيل، إلى شيلى والسلفادور إلى آخر القائمة الطويلة الممتدة من شرق المحيط الباسيفيكى إلى غربه مع اكتمال استدارة كوكب الأرض.

لكن حذر كارتر، وإن كان حذرا ماكرا وخبيثا، لم يقنع الرجعيين والمحافظين الجدد الذين أصبحوا «أغلبية أخلاقية» كما يسمون أنفسهم فى الولايات المتحدة، فرأوا فى نظريته اعلانا عن «ضعف قيادة العالم الحر» لايليق بأميركا التى يجب أن «تعلو قامتها».

فجاءوا إلى سدة الرئاسة بواحد من عدادهم هو رونالد ريغان. الذى هداه إيمانه بالطوفان الثانى الذى يعود بعده المسيح «ليملأ الأرض عدلا بعد أن امتلأت جورا» ويستمر هذا ألف عام بعدها تحين الساعة وتقوم القيامة، هداه هذا الإيمان إلى شبح «الإرهاب» الذى أصبحت مقاومته هى الصيغة الجديدة التى يتأسس عليها حق الولايات المتحدة فى التدخل فى شؤون العالم كله للقضاء على الشبح الشرير.

وبالمناسبة، فإن «الإرهاب» ومقاومته كأساس لاستراتيجية التدخل الأميركى. لم تصبح أخر حلقات هذه الاستراتيجية ونهايتها، رغم مايشهده العالم من معالم الانفراج الدولى، والاتجاه الحثيث نحو نهاية الحرب الباردة، فقد جاء الرئيس الأميركى جورج بوش بمبرر جديد، بعد أن أخذت الموجة التى سميت «إرهابا» فى الانحسار (علامة على نجاح الاستراتيجية الأميركية؟)، ووجد بوش ضالته فى «مقاومة خطر المخدرات»، وهو قناع جديد رأينا حتى الآن من «أفضاله» غزو بنما، وفرض المعونة العسكرية الأميركية على كولومبيا، وسوف نرى الكثير فى قابل السنوات. وكل هذا رغم مايبدو ظاهريا من نبل المقاصد.

كما نرى، قامت استراتيجية التدخل على ابتكار أقنعة تستر نوايا البغى والشر والعدوان، وهى أقنعة تعتمد على البغى باللغة.

وربما لذلك كان منطقيا أن يتصدى عالم مرموق فى «اللغويات» مثل ناعوم شومسكى لفضح هذا القناع فى هذا الكتاب.

وليس شومسكى واحدا من جمهرة علماء اللغويات، بل هو بينهم عمدة من البارزين، وعلم على مدرسة، فاللغويات عنده هى علم استكشاف قدرة الإنسان على الإدراك ونمو تلك القدرة التى تعبر عن نفسها من خلال اللغة. وهذا مايعقد صلة وثيقة بين تخصصه وبين جلاء امتهان

اللغة فى الاستخدام السياسى الأميركى لكلمة الإرهاب. لأن اشاعة تعريف وفهم مشوهين ومغرضين للكلمة، إنما يؤثر على إدراك من يتلقون التعريف والفهم لحقيقة الظاهرة التى تزعم الكلمة التعبير عنها، بهدف تشويه هذا الإدراك العام لظاهرة العنف الذى تمارسه بعض حركات التحرر الوطنى، فى مقابل عنف العسكرية العدوانية الأميركية والاسرائيلية والتى تشارك فيها دول غربية كبيرة أخرى.

فإذا تشوه الإدراك العام على النحو الذى يشيعه الاستخدام السياسى الأميركى للكلمة، تكون السياسة الأميركية قد حققت أكثر من نصف هدفها : عزلت عنف الضعفاء من امكانية تعاطف الناس معه، وجردت هؤلاء الضعفاء من واحد من أسلحتهم القليلة لأن «الرأى العام لم يعد يقبله»

فإذا نظرنا إلى ماكتبه شومسكى من زاوية ميدانه الأصلى؛ علم اللغويات، فإن ماكتبه يكون دراسة تطبيقية فى الانحراف بالإدراك العام من طريق العبث باللغة لتحقيق أغراض سياسية خبيثة.

وفى سياق الكتاب، استعان شومسكى أكثر من مرة، وفى أكثر من سياق، بما سبقه إليه وسبق كثير من غيره الكاتب البريطانى ذو الأصل المجرى جورج أورويل، عندما اعتمد اثنان على الأقل من مؤلفاته على «غش» اللغة، بالازدواج. فى ما أصبح يعرف باسم «اللغة الأورويليه».

وإذا كان أورويل قد رصد هذا الغش فى الرطانة التى سادت كثيرا من الكتابات فى البلدان الشيوعية، فها هو شومسكى يرصد الغش ذاته، وعلى نحو يعالج الواقع السياسى المباشر، خلافا لرمزية أورويل، وفى الاستخدامات السياسية التى تروج لها بلاده؛ الولايات المتحدة الأميركية وفى صنيعتها وأداتها، اسرائيل، أى فى المعسكر المقابل للمعسكر الذى تناوله أورويل.

وربما كان من المفيد لقارئ هذا الكتاب، التنويه بأن التحليل الذى يسوقه شومسكى فيه، لايتناول ظاهرة استخدام التشويه اللغوى لتحقيق أغراض سياسية خبيثة بالتطبيق على كلمة «الإرهاب»، لايتناولها من جوانبها جميعا، إنما هو يتناول زاويتين محددتين، تخص الأولى فى رواية القديس أوغسطين عن الاسكندر الأكبر والقرصان التى أوردها فى مقدمة كتابه، وخلاصتها أن القتل والنهب بالجملة يسمى حربا مشروعة، ويسمى من يمارسها امبراطورا، أما القتل والنهب بالتجزئة فتسمى إرهابا ويسمى من يمارسها قرصانا أو لصا، والثانية فى امتداد هذه الخلاصة وتكملتها فى التجربة السياسية الأميركية المعاصرة، أى «مانمارسه نحن - الولايات المتحدة - وبالجملة يسمى «حربا»، أما مايمارس ضدنا فهو «إرهاب».

أما التمييز بين «الإرهاب» و «حرب التحرر الوطنى» أو «الحرب الثورية» فلم يتعرض له شومسكى، ولابأس عليه من ذلك. فهو ليس موضوعه على أى حال.

وان كان لنا عليه مأخذ فى هذا الشأن، فهو أن سياق الكتاب يحمل شبهة أنه يقبل أن تكون بعض أعمال العنف التى تقع ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، واقعة ضمن تعريف صحيح للإرهاب. وإن كان يخفف من هذه الشبهة أنه يقف بحسم ضد الإرهاب بالجملة، وضد النسبية المختلة التى تبرر للأميركيين والإسرائيليين مايفعلون، نسبية «نحن» على حق و«هم» على باطل.

ولعل مما نلتمسه لشومسكى من عذر أيضا، أن الظاهرة التى أصبح مصطلحا على تسميتها «الإرهاب» حافلة بقدر غير قليل من الاشكاليات الدقيقة حول المعايير والمقاييس والظروف والملابسات التى تودى إلى اعتبار عمل من أعمال العنف، من وقائع النضال المشروع، وتؤدى إلى اعتبار عمل مماثل عملا من أعمال «الإرهاب» بتعريف برئ وصحيح للإرهاب.

وهذه قضية أخرى على أى حال.

القاهرة : ١٩٩٠/٦/٢٢

# مقدمـة

يحكى القديس أوغسطين قصة قرصان أسره الأسكندر الأكبر ، وسأله، «كيف تجرؤ على الاعتداء على الناس فى البحار؟» فأجاب القرصان: «وكيف تجرؤ أنت على الاعتداء على العالم بأسره؟». ألا اننى أقوم بذلك بسفينة صغيرة فحسب، أدعى لصا. أما أنت ولأنك تقوم بنفس الشىء بأسطول كبير فيدعونك امبراطورا!؟»

ويعلق القديس أوغسطين على رد القرصان بأنه «رائع ودقيق» وهذا الرد يرصد بشىء من الدقة العلاقات الراهنة بين الولايات المتحدة والعديد من القائمين بالأدوار الثانوية على مسرح الإرهاب الدولى : مثل ليبيا وبعض أجنحة منظمة التحرير الفلسطينية وغيرها. وبوجه عام، تلقى قصة القديس أوغسطين الضوء على معنى مفهوم الإرهاب الدولى فى الاستخدام الغربى المعاصر، كما تنفذ الى لب ثورة الغضب إزاء أحداث إرهاب منتقاة، وهى الثورة التى يجرى توجيهها الآن بمنتهى الخبث كستار للعنف الذى يمارسه الغرب.

ولقد بدأ استخدام كلمة «ارهاب» Terrorism فى نهاية القرن الثامن عشر للتعبير بشكل أساسى عن أعمال العنف التى تقوم بها الحكومات لضمان خضوع الشعوب. وكما هو واضح ، فإن هذا المفهوم لاينطوى على كثير من الفائدة لمن يمارسون إرهاب الدولة، الذين - بحكم سيطرتهم على السلطة - يوجدون فى وضع يسمح لهم بالسيطرة على نظام التفكير والتعبير. لذلك فقد أهمل المعنى الأصلى للكلمة، وأصبحت كلمة «إرهاب» تطلق الآن بشكل أساسى على «إرهاب التجزئة» الذى يقوم به أفراد أو جماعات[1]. فعلى حين كانت هذه الكلمة تطلق من قبل على الأباطرة الذين يعتدون على رعاياهم، بل وعلى العالم بأسره، أصبحت الآن تطلق على اللصوص الذين يعتدون على الأقوياء.

ولكن ننأى بأنفسنا عن التقوقع فى أنظمة فكرية جامدة، فسوف نستخدم تعبير «الإرهاب» للإشارة إلى التهديد باستخدام العنف أو استخدامه بالفعل للتخويف أو الإكراه (لتحقيق غايات سياسية فى معظم الأحيان)، سواء كان إرهاب الجملة الذى يمارسه الأباطرة أو إرهاب التجزئة الذى يمارسه اللصوص.

إن المثل الذى ضرب عن القرصان لايفسر مفهوم «الإرهاب الدولى» الذى تطور مؤخرا إلا على نحو جزئى. فمن الضرورى إضافة عامل آخر إلى هذا المفهوم : فالعمل الإرهابى لايندرج

فى قائمة الأعمال الإرهابية إلا إذا ارتكب من «جانبهم» ، وليس من جانبنا. خذ على سبيل المثال حملة الدعاية التى شنتها إدارة ريجان فى أوائل عام ١٩٨١ ضد «الإرهاب الدولى»، وكان النص الأساسى الذى اعتمدت عليه هذه الحملة هو كتاب لـ«كلير سترلينج[٢]» تقدم فيه أدلة ساذجة على أن الإرهاب الدولى أداة «يحركها السوفيت»، بهدف «زعزعة المجتمع الديمقراطى الغربى». ويتمثل هذا الدليل الذى ساقته كلير سترلينج فى أن الأعمال الإرهابية الكبرى تقتصر على الدول الديمقراطية الغربية؛ وأنها «لاتوجه ضد الاتحاد السوفيتى أو أى من الدول التى تدور فى فلكه أو الموالية له». وقد أثر هذا الرأى فيما يبدو على آخرين من الباحثين فى شئون الإرهاب، ومن أبرزهم وولتر لاكير الذى كتب أن سترلينج قد أوردت «دليلا دامغا» على أن أعمال الإرهاب «تكاد أن تكون مقصورة على الدول الديمقراطية أو شبه الديمقراطية».[٣]

إن فكرة سترلينج صحيحة، بل إنها فى الواقع صحيحة بحكم التعريف، إذا سلمنا بمعنى كلمة «إرهاب» على النحو الذى يستخدمه الامبراطور والحاشية التى تدين له بالولاء. فطالما أن الأعمال التى تقترف من «جانبهم» تعد إرهابا، فإن ذلك يستتبع أن ما تقول به سترلينج يكون صحيحا بغض النظر عن الوقائع. ولكن الأمر يختلف إذا ما عدنا إلى دنيا الواقع. فإن أغلبية ضحايا الإرهاب الدولى[٤] فى العقود الماضية كانوا من الكوبيين، ومن سكان أمريكا الوسطى، ومن اللبنانيين؛ ولكن أيا من هذه الأعمال لايدخل فى الحساب، بحكم التعريف. فعندما تقصف إسرائيل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وتقتل العديد من المدنيين - حتى دون التذرع بالرغبة فى «الانتقام» فى أغلب الأحيان - أو حين ترسل قواتها إلى القرى اللبنانية فى إطار عمليات «الإرهاب المضاد» حيث تقوم هذه القوات بعمليات القتل والتدمير أو خطف السفن، وإلقاء المئات من الرهائن فى معسكرات الاعتقال فى ظل ظروف مروعة، فإن هذا لايعد إرهابا. بل وتقابل الأصوات النادرة التى تحتج على ذلك بهجوم عنيف من جانب رجال السلطة الأوفياء بزعم «معاداتهم للسامية»، والكيل بمكيالين الأمر الذى يبرهن عليه عدم انضمامهم لجوقة الإشادة «بالدولة التى ترعى حياة الإنسان»[٥]، والتى تلقى «أهدافها الأخلاقية العليا»[٦] الإجلال والتقدير الدائمين ؛ تلك الدولة التى يصفها المصفقون المستأجرون من الأمريكيين بأنها «تتمسك بقانون أرقى على النحو الذى يوضحه لها الصحفيون» (وولتر جولدمان)[٧].

وبالمثل لايعد إرهابا ماتقوم به القوات شبه العسكرية التى تنطلق من قواعد أمريكية وتدربها وكالة المخابرات المركزية، من قصف للفنادق الكوبية وإغراق لسفن الصيد ومهاجمة السفن الروسية فى الموانىء الكوبية وتسميم المحاصيل والمواشى ومحاولة اغتيال كاسترو وما إلى ذلك من عمليات كان معدلها يكاد يصل إلى عملية كل أسبوع فى أوقات ذروتها[٨]. إن

هذه العمليات ومثيلاتها التى لاحصر لها والتى يقوم بها الامبراطور وعملاؤه لاتعقد من أجلها المؤتمرات أو تكتب من أجلها الكتب المتعمقة ولاتكون موضوعا للتعليقات الملتاعة في وسائل الاعلام وصحف الرأى.

إن المعايير التى تطبق على الامبراطور وبلاطه فريدة من نوعها من ناحيتين وثيقتى الصلة ببعضهما البعض. أولاهما أن الأعمال الإرهابية التى يقومون بها لاتدخل فى قائمة مايسمى بأعمال الإرهاب، وهو ما أشرنا إليه من قبل؛ وثانيتهما، أنه فى حين ينظر إلى الأعمال الإرهابية الموجهة ضدهم بجدية بالغة، حتى لو تطلب الأمر اللجوء إلى العنف «للدفاع عن النفس ضد خطر هجوم قد يحدث فى المستقبل»، كما سوف نرى، فإن عمليات إرهابية مماثلة أو ربما أكثر خطورة توجه ضد الآخرين إنما لاتستحق الانتقام أو القيام بعمل وقائى؛ ولو أدى ذلك إلى مثل هذا الرد، فلن تكون هناك نهاية لموجة الغضب الهستيرى.

والواقع أن أهمية مثل هذه الهجمات الإرهابية ضئيلة، حتى أن أخبارها لاتكاد تنشر ومن المؤكد أن أحدا لن يذكرها.

لنفترض على سبيل المثال أن قوة بحرية ليبية هاجمت ثلاث سفن أمريكية فى ميناء حيفا الإسرائيلى، وأغرقت واحدة منها وأصابت الأخرين بأضرار، وذلك باستخدام صواريخ صنعت فى ألمانيا الشرقية. إننى لست بحاجة إلى التعليق على ماسيكون عليه رد الفعل. ولنعد إلى دنيا الواقع ؛ فقد ذكرت الصحف البريطانية «فى الخامس من يونيو (١٩٨٦) أن قوة بحرية من جنوب أفريقيا قامت بمهاجمة ثلاث سفن سوفيتية فى ميناء ناميبى فى جنوبى أنجولا وأغرقت احداها»، باستخدام «صواريخ سكوربيون (غابريل) الإسرائيلية الصنع»[٩].

فلو كان الاتحاد السوفيتى قد رد على هذا العمل الإرهابى الموجه ضد الملاحة التجارية بالصورة التى كانت ستفعلها الولايات المتحدة إذا ما تعرضت لحادث مماثل - ربما بقصف يكون من شأنه تدمير مدينة جوهانسبرج، استنادا إلى مقياس رد الفعل الأمريكى الإسرائيلى للانتقام - فإن الولايات المتحدة ربما كانت فى هذه الحالة سوف تفكر فى استخدام السلاح النووى باعتباره «ردا» مشروعا على الشيطان الشيوعى. وإذا عدنا إلى دنيا الواقع مرة أخرى، فإننا نجد أن الاتحاد السوفيتى لم يتخذ أى اجراء مضاد. واعتبرت هذه الأحداث غير ذات أهمية حتى إن الصحف الأمريكية لم تكد تتناولها[١٠].

ولنفترض أن كوبا قامت بغزو فنزويلا فى أواخر عام ١٩٧٦ فى محاولة للدفاع عن النفس ضد أعمال الإرهاب، وبهدف إقامة «نظام جديد» هناك تضطلع به عناصر موالية لها، وأنها قتلت مائتى جندى أمريكى كانوا يديرون شبكة للدفاع الجوى، وقصفت السفارة الأمريكية فى كاراكاس، وأنها فى النهاية قد احتلت السفارة لبضعة أيام خلال غزوها لكاراكاس منتهكة بذلك اتفاقا لوقف إطلاق النار[١١]. كيف يمكن أن يكون رد الفعل الأمريكى فى هذه الحالة؟

إنه سؤال أكاديمي؛ حيث إن أول بادرة لظهور جندى كوبى واحد بالقرب من فنزويلا، ربما يكون من شأنها أن تؤدى إلى شن هجوم نووى على هافانا. وبالعودة مرة أخرى إلى دنيا الواقع، نجد أنه فى عام ١٩٨٢ هاجمت إسرائيل لبنان بذريعة (مفتعلة بالكامل) هى حماية الجليل من الهجمات الإرهابية وبهدف إقامة «نظام جديد» هناك تضطلع به عناصر موالية لها، وقتلت مائتى سوفيتى كانوا يديرون شبكة (سورية) للدفاع الجوى، وقصفت بشكل مكثف مبنى السفارة السوفيتية فى بيروت، وفى النهاية احتلت السفارة لمدة يومين خلال غزوها لبيروت الغربية أثناء انتهاكها لاتفاق لوقف إطلاق النار[١٢]. وكانت هذه الوقائع تذكر هنا عرضا مع تجاهل السياق والخلفية الضرورية لها أو إهمالها. ولحسن الحظ لم يكن هناك رد فعل سوفيتى وإلا ماكان يمكن أن نكون هنا الآن لبحث هذا الأمر.

وفى عالم الواقع فإننا نعتبر أن من البديهى أن الاتحاد السوفيتى وغيره من الأعداء الرسميين، ومعظمهم بلا حول ولاقوة، سوف يتحملون بهدوء الاستفزازات وأعمال العنف التى كانت ستثير رد فعل عنيف، سواء كان كلاميا أو عسكريا، إذا كان الامبراطور وحاشيته هم الضحايا.

إن النفاق المذهل الذى يتضح من هذه الأحداث، والعديد غيرها والتى سنناقش عددا منها فيما يلى، لايقتصر على مسألة الإرهاب الدولى. فإذا كان لنا أن نذكر حالة أخرى، فلنبحث فى اتفاقيات الحرب العالمية الثانية التى قسمت السيطرة على أجزاء من أوروبا وآسيا على الدول المتحالفة ودعت إلى الانسحاب فى أوقات محددة. فقد كان هناك غضب كبير بسبب الممارسات السوفيتية فى أوروبا الشرقية (وهى فى الواقع تبعث على الغضب)، وهى تلك الممارسات التى تماثل إلى حد كبير ما انتهجته الولايات المتحدة تجاه المناطق المخصصة للسيطرة الغربية بمقتضى اتفاقات الحرب (إيطاليا، اليونان، كوريا الجنوبية.. إلخ). كما كان هناك غضب كبير بسبب تأخر الانسحاب السوفيتى من شمال إيران، فى حين أن الولايات المتحدة قد انتهكت اتفاقيات الحرب التى كانت تنص على الانسحاب من البرتغال وإيسلاند وجرينلاند وغيرها، على أساس أن «الاعتبارات العسكرية» تجعل من «غير المستحسن» القيام بهذا الانسحاب - هذا ماكانت تقول به هيئة رؤساء الأركان المشتركة بالاتفاق مع وزارة الخارجية. فلم يكن هناك - وحتى يومنا هذا ليس هناك- أى غضب من أن عمليات التجسس الألمانية الغربية الموجهة ضد الاتحاد السوفيتى قد وضعت تحت سيطرة راينهارد جيهلين الذى قام بعمليات مماثلة للنازى فى أوروبا الشرقية؛ أو فى أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كانت ترسل عملاء ومعونات لدعم الجيوش، التى كان هتلر يشجعها، فى القتال فى أوروبا الشرقية وأوكرانيا حتى أوائل الخمسينيات فى إطار «استراتيجية رد (السوفيت) على أعقابهم» التى أصبحت سياسة رسمية بموجب قرار مجلس الأمن القومى رقم ٦٨ (أبريل

١٩٥٠)[١٣]. أما لو قدم السوفيت دعما لجيوش يشجعها هتلر للقتال فى جبال روكى الأمريكية فى عام ١٩٥٢، فقد كان من الممكن أن يؤدى ذلك إلى رد فعل مختلف..

إن الأمثلة على ذلك لاتحصى. ومن أكثر هذه الأمثلة فجاجة ذلك المثل الذى يطرح عادة باعتباره الدليل الدامغ على أن الشيوعيين لايعتمد عليهم فى الالتزام بالاتفاقات؛ وهى اتفاقية باريس للسلام عام ١٩٧٣ المتعلقة بفيتنام ونتائجها. غير أنه فى الحقيقة أن الولايات المتحدة هى التى أعلنت على الفور رفضها لكافة البنود التى تضمنتها قصاصة الورق التى أكرهت على توقيعها، ومضت فى ذلك بالفعل، فى حين قبلت وسائل الإعلام، فيما بدا أنه استعراض للخنوع فاق المعتاد، قبلت النسخة الأمريكية المعدلة من الاتفاقية (التى تنتهك كل البنود الأساسية فيها) باعتبارها النسخة الفعلية ؛ فأصبحت الانتهاكات الأمريكية «تتمشى» مع الاتفاق، فى حين أن رد الفعل الشيوعى على هذه الانتهاكات إنما كان يثبت الغدر المتأصل فيهم. إن هذا المثل أصبح يطرح دائما كمبرر لرفض الولايات المتحدة لإقرار تسوية سياسية عن طريق التفاوض فى أمريكا الوسطى : كما أنه يوضح فائدة وجود نظام دعائى محكم[١٤].

وكما أشرنا، فإن إدارة ريجان هى التى ركزت الضوء على معنى «الإرهاب الدولى» (فى الاستخدام الغربى المحدد) منذ أن تولت السلطة فى ١٩٨١[١٥]. وليس من الصعب إدراك الأسباب وراء ذلك، رغم أنه كان - ولايزال - يتعذر التعبير عن هذه الأسباب فى النظام المذهبى.

فقد كانت إدارة ريجان ملتزمة بثلاث سياسات مرتبطة ببعضها البعض، وكلها تحققت بقدر كبير من النجاح وهى:

١ - نقل الموارد من الفقراء إلى الأغنياء.

٢ - تحقيق زيادة ضخمة فى القطاع الحكومى من الاقتصاد بالطريقة الأمريكية التقليدية، من خلال نظام البنتاجون (وزارة الدفاع)، وهو وسيلة لإجبار الشعب على تمويل صناعات التكنولوجيا رفيعة المستوى عن طريق قيام الحكومة بضمان سوق لمنتجات نفايات التكنولوجيا، وبالتالى الإسهام فى برنامج الدعم الحكومى والربح الخاص، الذى يسمى «المشروع الحر».

٣ - إنجاز زيادة كبيرة فى التدخلات الأمريكية فى شئون الدول الأخرى والتخريب والإرهاب الدولى (بالمعنى الحقيقى للكلمة). إن مثل هذه السياسات لايمكن أن تطبق إلا إذا تم تخويف الشعب بصورة صحيحة من وحوش يتعين أن نحمى أنفسنا منها.

والحيلة النمطية المتبعة لهذا الغرض هى حشد الجماهير ضد التهديد الذى يسميه الرئيس «المؤامرة المتكتلة التى لاترحم» التى عقدت العزم على بسط هيمنتها على العالم - وكان ذلك هو التعبير الذى استخدمه الرئيس كيندى، وهو يبدأ برنامجا مماثلا[١٦] - ومايسميه ريجان

«امبراطورية الشر». غير أن الدخول فى مواجهة مع امبراطورية الشر يمكن أن يكون أمرا خطيرا. والأكثر أمنا هو الاشتباك فى معارك مع أعداء بلا حول يجرى وصفهم بأنهم وكلاء امبراطورية الشر، وهو اختيار يتوافق مع العنصر الثالث فى جدول أعمال ريجان، وهو اختيار يجرى انتهاجه لأسباب مختلفة تماما: وهى ضمان «الاستقرار» و«النظام» فى مناطق نفوذنا الواسعة. إن «أعمال الإرهاب» التى يقوم بها قراصنة يتم اختيارهم بعناية، أو أعداء مثل نيكاراجوا أو فلاحى السلفادور الذين يجرؤون على الدفاع عن أنفسهم ضد هجماتنا الإرهابية، هى هدف أكثر سهولة، ويمكن استغلاله باستخدام جهاز دعائى عالى الكفاءة فى خلق إحساس قوى بالخوف والتعبئة بين السكان المحليين (الأمريكيين).

وفى هذا السياق حل فى الثمانينيات «الإرهاب الدولى» محل حقوق الإنسان «كجوهر لسياستنا الخارجية»، حيث كانت قضية حقوق الإنسان قد حققت هذه المكانة الرفيعة كجزء من الحملة التى استهدفت وقف التحسن الملحوظ فى المناخ الأخلاقى والفكرى خلال الستينيات، والذى أطلق عليه «عقدة ڤيتنام»، والتغلب على «أزمة الديمقراطية» المروعة التى نشأت فى نفس السياق، عندما انخرطت أعداد كبيرة من عامة السكان فى تنظيمات للعمل السياسى، بما كان يهدد نظام قيام الصفوة باتخاذ القرارات والتصديق الشعبى عليها، وهو النظام المسمى «الديمقراطية» فى اللغة الجديدة المستخدمة فى الغرب[١٧].

وسوف أتناول فيما يلى الإرهاب الدولى فى دنيا الواقع، مُركزاً الاهتمام بشكل أساسى على منطقة البحر المتوسط. فقد اختار الصحفيون والإذاعيون- الأمريكيون أساسا - موضوع «الإرهاب فى الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط» باعتباره أهم موضوع لعام ١٩٨٥، وذلك خلال اقتراع قامت به وكالة أنباء الأسوشيتد برس؛ وجرى الاقتراع قبل الهجمات الإرهابية التى وقعت فى شهر ديسمبر على مطارى روما وڤيينا، والتى ربما كان من شأنها أن تزيل أى شك فى أهمية هذا الموضوع[١٨]. وفى الأشهر الأولى فى عام ١٩٨٦، بلغ الاهتمام بموضوع الإرهاب فى الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط أعلى درجاته؛ ثم بلغ ذروته بالقصف الأمريكى لليبيا فى شهر أبريل - والرواية الرسمية تفيد أن هذا العمل التأديبى الشجاع الذى استهدف أبرز ممارسى الإرهاب الدولى قد حقق الهدف منه. فالقذافى وغيره من كبار المجرمين قابعون الآن فى مخابئهم، بعد أن أذلهم المدافع النبيل عن حقوق الإنسان وكرامته. ولكن بالرغم من هذا الانتصار العظيم على قوى الظلم، فإن قضية الإرهاب النابع من العالم الاسلامى والطريقة المثلى للرد عليه من جانب الديمقراطيات التى تدافع عن القيم الحضارية، مازالت من أبرز موضوعات الاهتمام والجدال ؛ وهو ما يتضح من أعداد الكتب والمؤتمرات والمقالات والبرامج التلفزيونية التى تناولت هذا الموضوع. وفيما يتعلق بما يمكن أن يصل إلى الصفوة أو غالبية العامة، فإن المناقشة تراعى بشكل صارم المبادىء التى ذكرناها

توا؛ فالاهتمام مقصور على إرهاب اللص وليس إرهاب الامبراطور وعملائه؛ أى عليهم وليس علينا. ومع ذلك فأنا لا أهتم كثيرا بمراعاة مقتضيات اللياقة فى هذا النوع.

سيخصص الفصل الأول من هذا الكتاب للإطار النظرى الذى تطرح فيه هذه القضايا وقضايا أخرى متعلقة بها داخل النظام المذهبى السائد. أما الفصل الثانى فيقدم عينة - مجرد عينة - من إرهاب الشرق الأوسط فى دنيا الواقع، فضلا عن قدر من المناقشة لنوع التبريرات التى تستخدم لضمان استمراره دون أى عوائق. وفى الفصل الثالث سوف أبحث الدور الذى لعبته ليبيا فى النظام المذهبى (الأمريكى).

# هوامش المقدمة

١ - «أصول الإرهاب الدولى وأسبابه الجوهرية» سكرتارية الأمم المتحدة، ورد فى : م. شريف بسيونى (المحرر). الإرهاب الدولى والجرائم السياسية (تشارلز توماس، ١٩٧٥). بالانجليزية.

٢ - كلير سترلينج: شبكة الإرهاب (هولت، رابنهارت أندونستون، ١٩٨١) - بالانجليزية.

٣ - للاطلاع على المراجع والمناقشات، انظر كتابى : نحو حرب باردة جديدة (بانيثون ١٩٨٢، صـ٤٧ الهامش): والفصل الذى كتبته فى: تشرفسكى وجوناثان ستيل وجون جيتنجز: صدام القوى العظمى (بنجوين، ١٩٨٢، والطبعة المنقحة، ١٩٨٤). وللاطلاع على مناقشة مستفيضة وتوثيق لهذا الموضوع، انظر ادواردس. هيرمات: شبكة الإرهاب الحقيقية (ساوث آند، ١٩٨٢) - كل هذه المراجع بالانجليزية.

٤ - إننى أستبعد هنا العدوان السافر، مثلما فى حالة الهجوم الأمريكى على ڤيتنام الجنوبية ثم على الهند الصينية بأسرها: والغزو السوڤيتى لأفغانستان: وأعمال الغزو التى ساندتها الولايات المتحدة لجزر تيمور ولبنان على يد عملائها الأندونيسيين والإسرائيليين إلخ.

٥ - صحيفة واشنطن بوست، ٣٠ يونيو ١٩٨٥.

٦ - مجلة تايم، ١١ أكتوبر ١٩٨٢.

٧ - صحيفة نيويوك تايمز، ٧ فبراير ١٩٨٤.

٨ - انظر المراجع الواردة فى الهامش رقم ٣.

٩ - مجلة الايكونوميست، ١٤ يونيو : فيكتوريا برتيان فى صحيفة الجارديان (لندن). ٦ يونيو: أنتونى روبنسون فى صحيفة الفينانشيال تايمز من جوهانسبرج، ٧ يونيو ١٩٨٦، وأذيع هذا النبأ أيضا فى النشرة الإخبارية العالمية لهيئة الإذاعة البريطانية. وربما كانت السفينة التى تم إغراقها سفينة كوبية. انظر أيضا مجلة الشئون الخارجية الإسرائيلية، يوليو ١٩٨٦.

١٠ - لم يرد لذلك أى ذكر على الإطلاق فى صحف نيويورك تايمز، وول ستريت جورنال وكريستيان ساينس مونيتور والمجلات الإخبارية الأسبوعية الأخرى. واكتفت صحيفة واشنطن بوست بنشر فقرة تبلغ ١٢٠ كلمة فى موسكو فى صفحة ١٧، فى ٨ يونيو تتضمن إدانة السوڤيت للهجوم الذى شنته جنوب أفريقيا.

١١ - كخلفية لذلك، فى أكتوبر ١٩٧٦ تم تدمير طائرة ركاب كوبية بقنبلة انفجرت أثناء طيرانها مما أسفر عن مصرع ٧٣ شخصا، من بينهم فريق سيف المبارزة الأوليمبى الكوبى الحاصل على الميدالية الذهبية بأكمله (ولنتذكر هنا «مذبحة ميونيخ»، وهى واحدة من لحظات الذروة فى الإرهاب الذى قام به فلسطينيون). وأمكن تتبع هذا العمل الإرهابى إلى أورلاندوبوش، الذى كان أبرز شخصيات الإرهاب الدولى، والذى قامت وكالة المخابرات المركزية بتدريبه هو وزملائه المقربين لشن حرب ضد كوبا، والذى كان «يحتفظ بعلاقات وثيقة

مع (ويتلقى أموالا من) أجهزة مخابرات شيلى وفينزويلا» التى كانت بدورها «قد تربت على يد وكالة المخابرات المركزية، ومازالت تحتفظ بعلاقات وثيقة بها حتى اليوم».. (هيرمان: شبكة الإرهاب الحقيقية، صـ٦٣).

١٢ – حول الغزو الإسرائيلى للبنان، انظر الفصل الثانى والمراجع الواردة فيه. والرقم الخاص بمصرع نحو ٢٠٠ من الروس «الذين كانوا يعملون فى منطقة قوات الدفاع الجوى السورية» (كانت قد دخلت لبنان بالاتفاق مع الولايات المتحدة وإسرائيل، والتى كانت تستكمل ست سنوات هناك فى وقت لاحق من ذلك الصيف – وربما كان ذلك أحد أسباب توقيت الهجوم الإسرائيلى)، هذا الرقم قد ورد فى مجلة أفيشن ويك أندسبيس تكنولوجى، ١٢ ديسمبر ١٩٨٣. وللاطلاع على هذه الأحداث انظر كتابى : المثلث المشئوم (ساوث إند، ١٩٨٣) بالانجليزية.

١٣ – للاطلاع على هذه الأمور فى دنيا الواقع، انظر جابرييل كولكو: سياسة الحرب (راندوم هاوس ١٩٦٨)، وهو الكتاب الكلاسيكى الذى لم يتجاوزه أحد حتى الأن، رغم الدراسات القيمة الكثيرة التى صدرت بعده: وكتابى نحو حرب باردة جديدة؛ وكتابى صد موجة المد (ساوث إند، ١٩٨٥) والمراجع الواردة فيه؛ ومقال ميلفين ليفلر «الالتزام بالاتفاقيات؛ يالتا وخبرات الفترة الأولى من الحرب الباردة، فى مجلة الأمن الدولى، صيف ١٩٨٦، وينتهى ليفلر إلى أنه «فى الواقع، لم يكن نمط الالتزام السوفيتى (باتفاقيات يالتا وبوتسدام وغيرهما من الاتفاقيات التى أبرمت فى زمن الحرب) يختلف بشكل كيفى عن النمط الأمريكى». وينبغى أن نذكر أنه فى أواخر الأربعينيات، نظمت الولايات المتحدة عمليات قتل جماعية فى اليونان وكوريا الجنوبية، كجزء من برنامج عالمى لتدمير المقاومة المناهضة للفاشية، وكثيرا ما كان ذلك لصالح المتواطئين مع النازى واليابانيين: انظر كتابى صد موجة المد، الفصل الرابع، القسم الرابع.

١٤ – انظر كتابى نحو حرب باردة جديدة، الفصل الثالث: ومقدمتى لكتاب موريس مورلى وجيمس بتراس: إدارة ريجان ونيكارجوا (بامفليت سيريز، معهد تحليل وسائل الإعلام، نيويورك) تحت الطبع- بالانجليزية.

١٥ – وقد تم بالفعل التحضير لذلك فى الولايات المتحدة، وفى سلسلة من المؤتمرات لخبراء الإرهاب فى المستقبل قامت بتنظيمها إسرائيل، التى لها مصلحة واضحة فى مثل هذه الأعمال الدعائية. وتعليقا على المؤتمر الثانى الذى نظمته إسرائيل حول الإرهاب، والذى عقد فى واشنطن، لاحظ وولف بليتز أن التركيز على الإرهاب العربى والحماس الذى أعرب عنه كثير من المتحدثين المرموقين تجاه الإرهاب والعدوان الإسرائيلى (ولاسيما غزو لبنان عام ١٩٨٢)، إنما يوفر «بوضوح دفعة كبرى لحملة الحصبرة الإسرائيلية فى الولايات المتحدة. كما يعترف بها كل الأطراف» (وولف بليتز، صحيفة جيروزاليم بوست، ٢٩ يونيو ١٩٨٤): وكلمة «حصبرة» تعنى حرفيا «الشرح والتفسير»؛ وهى الكلمة المستخدمة للإشارة إلى الدعاية الإسرائيلية، والتى تعبر عن الافتراض القائل بأنه لما كان الموقف الإسرائيلى هو الموقف الصحيح بشكل واضح من كل القضايا، فإن المطلوب يكون فقط «الشرح والتفسير»، وليس الدعاية المبتذلة. للاطلاع على المزيد بشأن الأحكام والتقييمات التى جرى التعبير عنها فى هذا المؤتمر، انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب، الهامش رقم ٢٠.

١٦ – كان برنامج كيندى مقصورا على البندين الثانى والثالث من جدول أعمال ريجان : أما البند الأول، الذى جرى تنفيذه بتأييد من الديمقراطيين فى الكونجرس وفى انتهاك مباشر لإدارة الرأى العام، فإنما يعكس التدهور فى القوة النسبية خلال السنوات التى فصلت بين العهدين. فلم يعد من الممكن السعى وراء «مجتمعات عظيمة فى الداخل، وخطط عظمى من الخارج» على حد تعبير وولتر هيلر، الذى كان من مستشارى كيندى، ولذلك فلا بد من التخلى عن الجزء الأول (إقامة مجتمعات عظيمة فى الداخل). وللاطلاع

على اتجاهات الرأى العام، انظر كتابى صد موجة المد، الفصل الخامس: وكتبه توماس فيرجسون وجويل روجرز فى مجلة أتلانتيك مانثلى مايو ١٩٨٦. وحول علاقة برامج ريجان ببرامج الفترات الأخيرة من إدارة كارتر، وهى البرامج التى توسع فيها رجال ريجان، انظر كتابى نحو حرب باردة جديدة، الفصل السابع، وكتابى صد موجة المد؛ الفصلين الرابع والخامس: وانظر أيضا كتاب جوشوا كوهين ،جويل روجرز: الظلم والتدخل (ساوث إند، ١٩٨٦).

١٧ - للاطلاع على هذه الأمور، انظر كتابى نحو حرب باردة جديدة، ولاسيما الفصلين الأول والثانى. إن برنامج حقوق الإنسان، الذى كان أساسا مبادرة من الكونجرس تعكس التغير فى الوعى العام، لم يكن أمرا بلا مغزى، رغم استغلاله فى أغراض دعائية، ورغم تطبيقه بصورة تتسم بالنفاق، حيث كان دائما مايتجاهل الفظائع التى ترتكبها الدول العميلة (للولايات المتحدة)، وهو ماكان على العكس تماما من اتجاه الجملة. للاطلاع على حقائق هذا الموضوع انظر كتاب تشومسكى وادواردس. هيرمان : الاقتصاد السياسى لحقوق الإنسان (ساوث إند. ١٩٧٩) بالانجليزية؛ لاسيما الجزء الأول.

١٨ - مجلة وورلد برس ريفيو فبراير ١٩٨٦.

# الفصل الأول

## التحكم فى الأفكار
## حالة الشرق الأوسط

إننا نجد، من منظور مقارن، أن الولايات المتحدة تصل إلى درجة غير عادية، إن لم تكن متفردة، من حيث عدم وجود قيود على حرية التعبير فيها. كما أنها تصل أيضا إلى درجة متفردة من حيث اتساع وفعالية الوسائل التى تستخدمها لتقييد حرية التفكير. وترتبط هاتان الظاهرتان ببعضهما البعض. فقد لاحظ المنظرون الديمقراطيون الليبراليون منذ زمن طويل أنه فى المجتمع الذى يكون للشعب فيه صوت مسموع، يتعين على النخبة ضمان ألا ينطق هذا الصوت إلا بالأشياء الملائمة. فكلما تقلصت قدرة الدولة على استخدام العنف فى الدفاع عن مصالح النخبة التى تسيطر من الناحية الفعلية على شئون البلاد ، كلما ازدادت أهمية ابتكار أساليب، «لصناعة الموافقة»، على حد تعبير والتر ليبمان منذ أكثر من ستين عاما، أو «الهندسة الموافقة» وهى العبارة التى يفضل استخدامها ادوارد برنيز، وهو واحد من الآباء المؤسسين لصناعة العلاقة العامة الأمريكية.[1]

كتب هارولد لاسويل فى **موسوعة العلوم الاجتماعية** عام ١٩٣٣ إننا يجب ألا نستسلم «للأفكار الديمقراطية الجامدة التى تفيد أن الناس هم أفضل من يقدرون مصالحهم».إذ يتعين علينا أن نجد السبل لضمان قبولهم للقرارات التى يتخذها زعماؤهم الذين يتسمون ببعد النظر، وهو الدرس الذى تعلمناه قبل ذلك بكثير على يد النخب المسيطرة، والذى كان نشوء صناعة العلاقات العامة دليلا واضحا عليه. فأينما تكون الطاعة مفروضة بالقوة، فإن الحكام يميلون إلى انتهاج مفهوم «سلوكى» : يكفى أن الشعب يطيع؛ أما مايفكر فيه فلا يهم كثيرا. ولكن حين تفتقر الدولة إلى وسائل كافية للقهر والإكراه، يكون من المهم أن تسيطر كذلك على مايفكر فيه الشعب.

وينتشر هذا السلوك بين المثقفين عبر تلاوين الساحة السياسية؛ وهم ينتهجونه بانتظام عندما يتحولون من لون لآخر عبر الساحة حسبما تقتضى الظروف. وقد عبر عن هذه الصيغة راينهولد نيبور المعلق السياسى والكاتب الأخلاقى الذى يتمتع باحترام كبير، عندما كتب فى عام ١٩٣٢ - من منظور يسارى مسيحى فى ذلك الوقت - أنه نظرا «لحماقة الرجل العادى» فإن المسئولية تقع على كاهل «المراقبين الهادئين» فى توفير «الوهم اللازم» الذى يوفر الإيمان الذى لابد من غرسه فى عقول الأقل ذكاء[2]. وهذا المبدأ معروف أيضا فى صيغته اللينينية، وكذلك فى علم الاجتماع الأمريكى والنقد الليبرالى بشكل عام. خذ على سبيل المثال قصف ليبيا فى عام ١٩٨٦. فنحن نقرأ بلا أى دهشة أن هذا الحدث حقق نجاحا فى مجال العلاقات

العامة فى الولايات المتحدة. فالقصف «يحدث نتائج طيبة فى أنحاء البلاد»، كما أن «تأثيره السياسى الإيجابى» من شأنه أن «يقوى من وضع الرئيس ريجان فى تعامله مع الكونجرس بشأن قضايا الميزانية العسكرية وتقديم المعونات لجماعات «الكونترا» فى نيكاراجوا». وكما قال الدكتور إيفارت لاد الأكاديمى الشهير المتخصص فى الرأى العام، فإن «مثل هذا النوع من حملات التربية العامة هو جوهر فن الإدارة السياسية». ثم يضيف أن الرئيس يجب أن «يشترك فى هندسة الموافقة الديمقراطية» مستخدما تعبير جورج أورويل الشهير الذى يشيع استخدامه فى مجال العلاقات العامة والدوائر الأكاديمية للإشارة إلى سبل تقويض المشاركة الديمقراطية الحقيقية فى تشكيل السياسة العامة(٣).

إن مشكلة «هندسة الموافقة الديمقراطية» تبرز بشكل بالغ الحدة عندما يتعذر الدفاع عن سياسة الدولة أو تبريرها، وتصبح هذه المشكلة خطيرة بقدر خطورة الأحداث المطروحة. وليس هناك شك فى خطورة القضايا التى تبرز فى الشرق الأوسط، وبخاصة فيما يتعلق بالصراع العربى - الإسرائيلى، الذى أصبح يعد - وهو أمر ممكن الحدوث - «الشرارة» التى يرجح أن تتسبب فى اشعال حرب نووية أخيرة حيث تتورط القوى العظمى فى هذا الصراع الإقليمى؛ وهو ما أوشك على الحدوث فى الماضى، وما سيوشك على الحدوث مرة أخرى. وعلاوة على ذلك، فقد أسهمت السياسة الأمريكية بشكل ملموس فى الإبقاء على حالة المواجهة العسكرية؛ وكانت هذه السياسة تقوم على أساس افتراضات عنصرية ضمنية لم يكن من الممكن تقبلها إذا أعلنت بصراحة. هناك كذلك خلاف واضح بين المواقف الشعبية التى تؤيد بشكل عام قيام دولة فلسطينية إذا ما طرحت القضية فى استفتاء، وبين سياسة الدولة التى ترفض بوضوح هذا الخيار - رغم أن هذا الخلاف لايتسم بأهمية كبيرة طالما تلتزم العناصر المحركة والنشطة سياسيا من الشعب بالنظام الملائم. ولضمان هذه النتيجة فلابد من ممارسة ما أسماه المؤرخون الأمريكيون «هندسة التاريخ» عندما أولوا خبراتهم ومواهبهم لإدارة ويلسون خلال الحرب العالمية الأولى فى واحدة من أوائل ممارسات «صناعة الموافقة» المنظمة. وهناك العديد من الطرق التى تكفل الوصول إلى هذه النتيجة.

وتتمثل إحدى هذه الطرق فى استخدام شكل ملائم من «اللغة الجديدة» يكون فيها للمصطلحات الهامة معنى فنياً آخر يجردها من معناها الأصلى. خذ على سبيل المثال مصطلح «عملية السلام» فبمعناه الفنى الذى تستخدمه وسائل الإعلام والمؤسسات البحثية بشكل عام فى الولايات المتحدة، فإنه يشير إلى مقترحات السلام التى تقدمت بها الحكومة الأمريكية. لذلك يكون صحيحا بحكم التعريف أن الولايات المتحدة ملتزمة بالسلام - وهى نتيجة مفيدة. والذين يفكرون بشكل صحيح يأملون أن ينضم الأردن إلى مسيرة السلام - وهو مايعنى أن يقبل الشروط الأمريكية. ولكن السؤال الهام هو ما إذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية

ستوافق على الانضمام إلى مسيرة السلام، أو هل من الممكن أن يسمح لها بالمشاركة فى هذه العملية المهيبة. ونجد أن مقالا صحفيا كتبه جفرتزمان عن «عملية السلام» فى صحيفة «نيويورك تايمز» حمل عنوانا يقول : «هل الفلسطينيون على استعداد للسعى إلى السلام؟»[٤] بالمعنى المعروف لكلمة «سلام»، يكون الرد المؤكد هو «نعم، طبعا». فالجميع يسعون إلى السلام بطريقتهم؛ هتلر على سبيل المثال كان بالتأكيد يسعى إلى السلام على طريقته فى عام ١٩٣٩. ولكن فى إطار نظام السيطرة على الأفكار، يعنى هذا السؤال شيئا آخر، وهو : هل الفلسطينيون على استعداد لقبول الشروط الأمريكية للسلام؟ علما بأن هذه الشروط تنكر عليهم حق تقرير المصير القومى؛ غير أن عدم استعدادهم لقبول هذه النتيجة إنما يؤخذ على انه يوضح أن الفلسطينيين لايسعون إلى السلام، بالصورة التى تعرفه بها اللغة الجديدة المتفق عليها.

ونلاحظ أنه ليس من الضرورى عند جفرتزمان أن يسأل ما إذا كانت الولايات المتحدة أو إسرائيل «على استعداد للسعى إلى السلام». فبالنسبة للولايات المتحدة فإنها تسعى إلى السلام بحكم التعريف؛ كما أن قواعد «الصحافة المسئولة» وهو استخدام آخر من استخدامات جورج أورويل - تستتبع أن يسرى الشىء نفسه على هذه الدولة العميلة المطيعة.

ويؤكد جفرتزمان كذلك أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت ترفض دائما «أى حديث عن التفاوض بشأن السلام مع إسرائيل». إن هذا غير صحيح فعليا؛ ولكنه صحيح فى عالم «الوهم الضرورى» الذى خلقته «صحيفة سجل الوقائع»، والتى قامت بالاشتراك مع صحف أخرى تتسم بالمسئولية بإخفاء الحقائق الخاصة بالموضوع أو إحالتها إلى ثقب الذاكرة الذى يتحدث عنه أورويل.

وهناك بالطبع مقترحات سلام عربية، من بينها مقترحات لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ ولكنها لاتعد جزءا من «عملية السلام». لذلك فإن توماس فريدمان مراسل صحيفة «نيويورك تايمز» فى القدس فى مقال كتبه بعنوان «عقدين من السعى إلى السلام فى الشرق الأوسط»، قد استبعد مقترحات السلام العربية الرئيسية (بما فيها مقترحات منظمة التحرير الفلسطينية)؛ بينما لم تضم القائمة مقترحات سلام إسرائيلية، لأنه لم يكن هناك أية مقترحات جادة مطروحة - وهى حقيقة لم توضع موضع النقاش لأسباب واضحة[٥].

ولكن ماهى السمات المميزة «لعملية السلام» الرسمية وللمقترحات العربية التى استبعدت منها؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال، يجب علينا أن نوضح مصطلحا آخر من مصطلحات جورج أورويل، وهو: «الرفض». هذا المصطلح يشير بطريقة استخدام أورويل له إلى موقف العرب الذين ينكرون حق تقرير المصير القومى على اليهود والإسرائيليين، أو الذين يرفضون قبول «حق إسرائيل فى الوجود»، وهو مفهوم جديد بارع يهدف إلى استبعاد الفلسطينيين عن

«عملية السلام» عن طريق اظهار تطرف أولئك الذين يرفضون الاعتراف بعدالة مايرونه سلبا لوطنهم، والذين يتمسكون بالرؤية التقليدية القائلة بأن الاعتراف ينصب فى النظام الدولى على الدول، وليس على «حقها فى الوجود» - وهى الرؤية التى يتبناها النظام الأيديولوجى السائد فى الولايات المتحدة والتى سادت فى الممارسات الدولية المتعلقة بجميع الدول عدا إسرائيل.

وينطبق مصطلح «الرافضين» على بعض عناصر العالم العربى مثل : ليبيا وجبهة الرفض التى تمثل الأقلية من منظمة التحرير الفلسطينية وآخرين. ولكن يجب ألا يفوتنا أن هذا المصطلح من مصطلحات اللغة الجديدة الرسمية يستخدم بمعنى يتسم بدلالات عنصرية واضحة.

وإذا تركنا جانبا افتراض العنصرية، سنلحظ أن هناك جماعتين تزعم كلتاهما حقها فى تقرير المصير القومى على أرض فلسطين السابقة وهما: الشعب الأصلى الذى كان يمثل دائما الأغلبية قبل قيام دولة إسرائيل والمستوطنون اليهود الذين قاموا بتشريد الشعب الأصلى بشكل واسع النطاق، وعن طريق العنف الشديد فى بعض الأحيان. ومن الممكن افتراض أن السكان الأصليين لهم حقوق مماثلة لحقوق المهاجرين اليهود (وقد يقول البعض بأن هذه العبارة لاتظهر البعد الحقيقى للمشكلة غير أننى أنحى هذا الأمر جانبا). وإذا كان الأمر كذلك، فإن مصطلح «الرفض» يجب أن يستخدم للإشارة إلى رفض حق تقرير المصير القومى لكل من القوتين القوميتين المتنازعتين، غير أن هذا المصطلح لايمكن أن يكون مجردا من دلالته العنصرية داخل النظام المذهبى الأمريكى، وإلا سيتضح على الفور أن الولايات المتحدة وإسرائيل تقودان معسكر الرفض - فهذه رؤية لايمكن تحملها فى دنيا الواقع.

وبهذه الإيضاحات، يمكننا أن نتحول إلى السؤال : ماهى «عملية السلام»؟

إن «عملية السلام» الرسمية هى بوضوح عملية «رفض»، تضم الولايات المتحدة والتكتلين السياسيين الأساسيين فى إسرائيل. ورفضهم يصل فى الواقع فى تطرفه إلى حد عدم السماح للفلسطينيين حتى باختيار ممثليهم فى المفاوضات النهائية بشأن تقرير مصيرهم - تماما كما ينكرون عليهم حقهم فى الاشتراك فى الانتخابات المحلية أو فى الأشكال الديمقراطية الأخرى فى ظل الاحتلال العسكرى الإسرائيلى. ولكن هل يضم جدول الأعمال عملية سلام غير رافضة (بالمعنى غير العنصرى للمصطلح)؟ وفقا للنظام المذهبى الأمريكى، يكون الرد طبعا بالسلب، بحكم التعريف.

الأمور تختلف فى دنيا الواقع. فالبنود الأساسية لهذا الاقتراح معروفة، وتعكس إجماعا دوليا واسع النطاق: فهى تتضمن اقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب إسرائيل، كما تتضمن المبدأ القائل «بضرورة ضمان أمن وسيادة جميع دول المنطقة بما فيها إسرائيل».

إن العبارة الأخيرة مأخوذة من نص خطاب ألقاه ليونيد بريجنيف أمام مؤتمر الحزب الشيوعى السوفيتى فى فبراير ١٩٨١، وهى تعبر عن الموقف الثابت للاتحاد السوفيتى. وقد نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» مقتطفات من خطاب بريجنيف بعد حذف هذه المقاطع الهامة؛ أما الأجزاء التى حذفتها صحيفة «البرافدا» من تصريحات ريجان قبل مؤتمر القمة فقد أثارت الكثير من السخط الذى له مايبرره. وفى أبريل عام ١٩٨١، أقرت منظمة التحرير الفلسطينية بالإجماع تصريحات بريجنيف، غير أن صحيفة «نيويورك تايمز» لم تنشر هذه الحقيقة. فالمذهب الرسمى يتضمن أن الاتحاد السوفيتى يسعى فقط إلى خلق المشكلات واعاقة السلام على الدوام، ولذلك فهو يدعم الرفض والتطرف لدى العرب. إن وسائل الإعلام تقوم حقا بالدور الموكل إليها بجد واجتهاد.

ويمكننا أن نورد أمثلة أخرى. ففى أكتوبر ١٩٧٧، دعا بيان مشترك أصدره كارتر وبريجينيف* إلى «إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات سلام طبيعية» بين إسرائيل وجيرانها. وقد أقرت منظمة التحرير الفلسطينية هذا البيان؛ غير أن كارتر سحبه بعد رد فعل صاخب من جانب إسرائيل وجماعة الضغط الأمريكية التابعة لها. وفى يناير ١٩٧٦، تقدمت الأردن وسوريا ومصر إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة باقتراح تسوية تضمن قيام دولتين تمشيا مع الإجماع الدولى. وأقرت منظمة التحرير الفلسطينية هذا الاقتراح ؛ وفقا لما ذكره الرئيس الإسرائيلى حاييم هرتزوج (الذى كان سفيرا لدى الأمم المتحدة فى ذلك الوقت)، كان هذا الاقتراح «معدا» من قبل منظمة التحرير الفلسطينية. ورفضته الولايات المتحدة[٦].

وقد حذفت معظم هذه الأحداث من التاريخ؛ فلم تعد تذكر فى الصحف أو فى الأبحاث الأكاديمية. فلم يرد ذكر للمبادرة العربية لعام ١٩٧٦ حتى فى العرض الذى أعده سيث تيلمان بعناية فائقة فى كتابه «الولايات المتحدة والشرق الأوسط» (انديانا ١٩٨٢). ولكنها وردت فى كتاب «الصراع العربى - الإسرائيلى الآخر» لستيڤن شبيجل (شيكاغو ١٩٨٥ صـ٣٠٦)؛ وهو عمل أكاديمى حظى بتقدير كبير فضلا عن بعض التعليقات الهامة. وقد كتب شبيجل إن الولايات المتحدة «استخدمت حق النقض (الڤيتو) ضد الحل الموالى للفلسطينيين»، حتى «تبين أنها على استعداد لسماع المطالب الفلسطينية ؛ ولكنها لن تستجيب لأية مطالب من شأنها أن تهدد إسرائيل». إن الالتزام بالرفض الأمريكى - الإسرائيلى لايمكن أن يكون أوضح من ذلك، وهو يحظى بالقبول فى الولايات المتحدة باعتباره أمرا سليما إلى جانب المبدأ القائل بأن المطالب التى تشكل تهديدا للفلسطينيين إنما هى مشروعة تماما، بل وتستحق الإطراء : خذ هذا على سبيل المثال بنود «عملية السلام» الرسمية. وفى الأحاديث العامة، نجد أن العقيدة

* الصحيح أن البيان المشار إليه صدر عن وزيرى الخارجية الأميركية والسوفيتية فى ذلك الوقت؛ سايروس ڤانس وأندريه جروميكو. ولعلها زلة قلم من المؤلف. (الناشر)

السائدة هى تلك القائلة بأن الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية لم تحد عن رفضها للاتفاق مع إسرائيل بأى شكل من الأشكال، باستثناء السادات بعد رحلته للقدس فى عام ١٩٧٧. فالحقائق يجب ألا تكون مصدرا للحرج، أو حتى المضايقة الخفيفة، بالنسبة لنظام «الهندسة التاريخية» الذى يعمل بدقة فائقة!

لقد كان رد فعل إسرائيل على مقترحات السلام التى تقدمت بها منظمة التحرير الفلسطينية و«دول المواجهة» فى عام ١٩٧١ هو قصف لبنان (حتى دون التذرع بأن ذلك رد انتقامى، اللهم إلا إذا كان الانتقام من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة)، وقتل مايربو على خمسين شخصا، وإعلان أنها لن تدخل فى أى اتفاقات مع أى فلسطينى حول أى قضية سياسية. وكانت هذه هى حكومة العمل المعتدلة (الحمائم) التى كان يرأسها اسحاق رابين[٧]، الذى عرف فى مذكراته نوعين من «التطرف»: ذلك التطرف الخاص بحكومة بيجن، وذلك الاقتراح الذى تقدم به «المتطرفون الفلسطينيون (منظمة التحرير أساسا)» الخاص «بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة فى الضفة الغربية وقطاع غزة». فأسلوب حزب العمل فى الرفض هو وحده الذى لايعد «تطرفا»؛ وهو موقف يوافق عليه المعلقون الأمريكيون.

ونشير بالمناسبة إلى مصطلحين آخرين من مصطلحات «اللغة الجديدة» وهما: «التطرف» و«الاعتدال»؛ فالاعتدال يشير إلى أولئك الذين يقبلون موقف الولايات المتحدة، والتطرف يشير إلى من يرفضونه. وهكذا يكون الموقف الأمريكى معتدلا بحكم التعريف ؛ كما هو الحال أيضا بالنسبة لموقف ائتلاف العمل الإسرائيلى (بشكل عام)، حيث إن شعاراته تميل إلى الاقتراب من الشعارات الأمريكية. وهكذا فإن رابين يتوافق مع الاستخدام المعتمد لمصطلحى «معتدل» و«متطرف». وبالمثل فإن توماس فريدمان فى مقال له يتسم بقدر مناسب من التوجع والألم حول «الإرهاب» وصعوده، إنما يدرج ضمن هذا التعبير أولئك الذين يدعون إلى تسوية غير عنصرية اتفاقا مع الإجماع الدولى، فى حين أن الزعماء الغربيين لمعسكر الرفض، والذين يمثلون كذلك طليعة القائمين بالأعمال الإرهابية، يكونون هم «المعتدلين» - وقد نضيف هنا أنهم «معتدلون» بحكم التعريف. ويكتب فريدمان كذلك أن «المتطرفين كانوا دائما هم الأقدر على استغلال وسائل الإعلام». وهو على حق تماما؛ فقد أظهرت كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية كفاءة لانظير لها فى إتقان هذا الفن، وهو مايتضح كذلك فى المقالات والتقارير الإخبارية التى كتبها فريدمان نفسه - بالدرجة التى جعلت البعض يتساءلون عما إذا كان يجب أن يوصف بأنه «مندوب إسرائيل لدى النيويورك تايمز»[٨]. فالصيغة الملائمة للتاريخ التى يطرحها، بالإضافة إلى الإطار النظرى لكتاباته - كما أوضحنا لتونا - يوفران بعضا من الأمثلة العديدة التى تدل على نجاح المتطرفين فى «استغلال وسائل الإعلام» - إذا ما استخدمنا هذه العبارة هنا بالمعنى غير الأورويلى.

ويتبنى هذا الإطار النظرى الذى يستهدف استبعاد أى فهم محتمل للحقائق والأمور، فقد اتبعت «النيويورك تايمز» ممارسات النماذج الإسرائيلية ذاتها، مثل رابين، والتى وصلت إلى مرتبة «المعتدلين» بفضل امتثالها بوجه عام لمطالب حكومة الولايات المتحدة .وبالتالى فإن من الطبيعى تماما أنه عندما يكتب فريدمان « عقدان من السعى إلى السلام فى الشرق الأوسط» فإنه يحذف المقترحات الرئيسية التى ترفضها الولايات المتحدة وإسرائيل، باعتبارها غير ملائمة للتسجيل التاريخى.

وفى نفس الوقت، كان محررو «النيويورك تايمز» يشيدون بالزعماء الإسرائيليين «لنزعتهم البرجماتية العملية الصحيحة»، فى حين كانوا يشجبون منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها عقبة فى طريق السلام[٩].

وبالمناسبة، فإن من العناصر الرئيسية فى النظام الأيديولوجى أن توجه وسائل الإعلام انتقادات شديدة لإسرائيل والولايات المتحدة، بينما تكون أكثر صرامة بكثير فى تناولها للمتطرفين العرب. وإن أمكن استخدام مثل هذه العبارات حتى بدون أن تثير السخرية، لهو أحد الدلائل على النجاح غير العادى الذى يحققه نظام توجيه الأفكار والعقول.

وإذا ما عدنا إلى الحديث عن «المتطرفين» نجد أنه فى شهرى أبريل ومايو ١٩٨٤، أصدر ياسر عرفات سلسلة من التصريحات يدعو فيها إلى مفاوضات تؤدى إلى الاعتراف المتبادل. ورفضت الصحف القومية* نشر هذه الحقائق ؛ بل وفرضت «النيويورك تايمز» حظرا على الرسائل التى تشير إلى هذه التصريحات، فى حين استمرت فى إدانة عرفات «المتطرف» لعرقلته التوصل إلى تسوية سلمية[١٠].

وهذه الأمثلة والعديد غيرها يوضح أن هناك مقترحات غير رافضة قد طرحت وحظيت بتأييد واسع النطاق ؛ وفى الواقع فإنها تحظى بتأييد متفاوت الدرجات من جانب معظم الدول الأوروبية والاتحاد السوفيتى ودول عدم الانحياز وأغلبية الدول العربية والتيار الرئيسى فى منظمة التحرير الفلسطينية وأغلبية الرأى العام الأمريكى (إذا ما استندنا إلى استطلاعات الرأى القليلة الموجودة). غير أن هذه المقترحات لاتعد جزءا من عملية السلام، لأن الولايات المتحدة تعارضها. لذلك فإن هذه الأمثلة التى أوردناها لم ترد فى العرض الذى نشرته «النيويورك تايمز» تحت عنوان «عقدان من السعى لتحقيق السلام» ولا فى الكتابات الصحفية والأكاديمية كلها تقريبا.

وهناك أحداث أخرى لاتعد صالحة لأن تكون جزءا من عملية السلام. فلم تذكر «النيويورك تايمز» ذلك العرض الذى تقدم به أنور السادات فى فبراير ١٩٧١ لإبرام معاهدة سلام كاملة تقوم على أساس الحدود المعترف بها دوليا - تمشيا مع الصياغات الأمريكية الرسمية فى ذلك

---

* يختلف مدلول عبارة «الصحف القومية» هنا عن مدلوله الشائع فى الصحافة المصرية. المقصود هنا هى الصحف التى توزع فى جميع أنحاء الولايات المتحدة. (الناشر)

الوقت - وهو العرض الذى رفضته إسرائيل بمساندة الولايات المتحدة.

ويلاحظ أن هذا العرض كان يتسم بنزعة الرفض، لأنه لم يكن يقدم شيئا للفلسطينيين. وقد أوضح هنرى كيسنجر فى مذكراته سياسته فى ذلك الوقت قائلا: «حتى تبدى بعض الدول العربية استعدادها للانفصال عن الاتحاد السوفيتى، أو يكون السوفيت على استعداد للتخلى عن معظم خططهم العربية، فليس لدينا سبب يدفعنا لتعديل سياستنا وهى سياسة «الجمود»». وهكذا، كان الاتحاد السوفيتى متطرفا، بالمعنى الفنى للكلمة، لتأييده للسياسة الأمريكية الرسمية (وإن لم تكن قابلة للتنفيذ). وكان كيسنجر على حق بالتأكيد فى إشارته إلى أن بعض الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية ترفض «الانفصال عن السوفيت»، مع أنه لم يلحظ، أو لم يكن على علم فيما يبدو، بأن فى ذلك استحالة منطقية حيث إن السعودية لاتربطها علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى، ولم تكن هذه العلاقات موجودة على الإطلاق. وينكشف الانضباط المذهل لوسائل الإعلام والمؤسسات البحثية من حقيقة أن هذه الأقوال المدهشة لم تلق أى تعليق؛ بالضبط كما لم يكن بمقدور أى مراقب مسئول أن يعبر عن حقيقة أن جهل كيسنجر المحمود بالحقائق وإصراره على المواجهة العسكرية كان هو العامل الأساسى الذى أدى إلى حرب ١٩٧٣[١١].

وحذف اقتراح السادات من السجل التاريخى. واكتفت القصة الرسمية بالقول أن السادات كان سفاحا عربيا تقليديا لايهتم إلا بقتل اليهود، وإن كان قد أدرك خطأ أساليبه بعد فشل محاولته لتدمير إسرائيل فى عام ١٩٧٣، وأصبح رجل السلام فى ظل الرعاية الكريمة لكيسنجر وكارتر. لذلك فإن صحيفة «النيويورك تايمز» لم تكتف فى صفحتى الرثاء المنشورتين فى عددها الصادر بعد اغتيال السادات باخفاء الحقائق الفعلية، بل كانت تنكرها بشكل سافر، قائلة إن السادات ظل حتى رحلته للقدس فى عام ١٩٧٧ رافضا «لايقبل وجود إسرائيل كدولة ذات سيادة»[١٢]. ورفضت «النيويورك تايمز» نشر رسالة كانت تسعى لتصحيح الأكاذيب الكاملة التى أوردها الكاتب جورج ويل بهذا الصدد، رغم أن إدارة الأبحاث قد اعترفت بصحة هذه الحقائق. فهذا هو الأسلوب المعتمد فى الإعلام الأمريكى.

و«الإرهاب» و«الرد الانتقامى» هما أيضا مصطلحان يتسمان بمعان خاصة فى «اللغة الجديدة» المستخدمة فى الولايات المتحدة. فكلمة «الإرهاب» تشير إلى الأعمال الإرهابية التى يقوم بها مختلف القراصنة، ولاسيما العرب منهم. أما الأعمال الإرهابية التى يقوم بها الامبراطور وعملاؤه، فتسمى «ردا انتقاميا» أو ربما «ضربات وقائية مشروعة للحيلولة دون وقوع أعمال الإرهاب»، بشكل منفصل تماما عن الحقائق، كما سنرى فى الصفحات التالية.

كما أن تعبير «رهينة» - مثله مثل «الإرهاب» و«معتدل» و«ديمقراطى» وغيرها من التعبيرات المستخدمة فى الخطاب السياسى - له أيضا معنى فنى داخل النظام المذهبى

السائد. فبالمعنى المعروف فى القواميس للكلمة، نجد أن شعب نيكاراجوا محتجز الآن كرهينة فى إطار عملية إرهابية كبرى موجهة من مراكز الإرهاب الدولى فى واشنطن وميامى. والهدف من هذه الحملة فى الإرهاب الدولى يتمثل فى إحداث تغييرات فى سلوك حكومة نيكاراجوا: أساسا، وضع حد للبرامج التى توجه الموارد للأغلبية الفقيرة والعودة للسياسات «المعتدلة»، «الديمقراطية» التى تخدم مصالح دوائر الأعمال الأمريكية وعملائها المحليين. ويمكن إقامة حجة قوية جدا على أن هذا هو السبب المحورى لهذه الحرب الأرهابية التى تشنها الولايات المتحدة ضد نيكارجوا، وهى الحجة التى لاترفض، ولكنها لاتطرح للنقاش داخل نظام التحكم فى الأفكار فى الولايات المتحدة[١٣]. وتنطوى هذه الحرب على ممارسة سادية بشكل خاص للإرهاب، ليس فقط بسبب اتساع نطاقها ووضوح غايتها، ولكن أيضا بسبب الوسائل المستخدمة فيها، والتى تتجاوز بدرجه واسعة الممارسات العادية للإرهابيين بالتجزئة الذين أثارت أعمالهم الرعب فى الدوائر المتحضرة، فمثلا: قتل ليون كلينجوفر وناتاشا سيمبسون على أيدى إرهابيين، ولكنهما لم يتعرضا قبل قتلهما للتعذيب الوحشى والاعتداء والاغتصاب وغير ذلك من الأساليب التقليدية للإهابيين الذين تدربهم وتساندهم الولايات المتحدة، وهو الأمر الذى توضحه بشدة السجلات، التى يتم تجاهلها هنا بشكل عام. وتتمثل سياسة الولايات المتحدة فى ضمان استمرار الهجمات الإرهابية حتى تستسلم الحكومة أو يتم الاطاحة بها، فى حين تلقى حاشية الامبراطور بالمواعظ والعبارات الملطفة عن «الديمقراطية» و«حقوق الإنسان».

غير أن تعبيرى «إرهاب» و«رهينة» عند أورويل إنما يقتصر استخدامهما فقط على نوع معين من الأعمال الإرهابية: ليس الإرهاب بالجملة الذى يمارسه الامبراطور، بل بالأحرى الإرهاب بالتجزئة الذى يقوم به القرصان، والموجه ضد أولئك الذين ينظرون إلى أعمال الإرهاب، واحتجاز الرهائن على نطاق واسع باعتبارها امتيازات خاصة بهم. فما تقوم به إسرائيل من قرصنة واحتجاز للرهائن وهجمات إرهابية ضد القرى التى لاتملك دفاعا عن نفسها، وغير ذلك من الأعمال التى تقع فى الشرق الأوسط، لاتدخل فى مفهوم الإرهاب، بالصورة التى يفسر بها داخل النظام المذهبى.

إن السجل المغلوط المتعلق بالإرهاب والذى سنعود للحديث عنه فى الصفحات التالية، هو سجل واسع إلى درجة أننا لايسعنا هنا سوى بحث بعض العينات منه. وهو مفيد جدا فى الكشف عن طريقة عمل الدعاية الغربية وطبيعة الثقافة الغربية. والنقطة الوثيقة الصلة بالموضوع هنا إنما تتمثل فى أن تاريخا معينا وشكلا ملائما من أشكال اللغة الجديدة قد سخرا لاستنباط أن الإرهاب هو شىء يدخل فى دائرة اختصاص الفلسطينيين، فى حين أن مايقوم به الإسرائيليون إنما هو «الانتقام»، أو فى بعض الأحيان «الأعمال الوقائية» المشروعة التى تتسم

أحيانا بعنف يستوجب الندم، كما تفعل أى دولة تتعرض لهذه الظروف الصعبة. وقد صمم النظام المذهبى ليضمن أن تكون هذه النتائج صحيحة بحكم التعريف، بغض النظر عن الحقائق - التى إما أنها لاتذكر على الإطلاق، أو تذكر بشكل يجعلها تتوافق مع الضرورات المذهبية أو - فى بعض الأحيان - تذكر بأمانة ثم يلقى بها فى سلة مهملات الذاكرة. ولما كانت إسرائيل دولة عميلة مخلصة ومفيدة جدا، وتعمل «كرصيد استراتيجى» فى الشرق الأوسط، وهى على استعداد للقيام بمهام من قبيل تقديم يد العون فى الإبادة شبه الكاملة فى جواتيمالا (فى الوقت الذى يمنع فيه الكونجرس الإدارة الأمريكية من الاشتراك بالقدر الذى كانت تريده فى هذا الممارسة الضرورية)، فإنه يصبح من الصحيح، بصرف النظر عن الحقائق، أن إسرائيل إنما تلتزم بالقيم الأخلاقية العليا و«طهارة السلاح»، فى حين يكون الفلسطينيون هم خلاصة التطرف والإرهاب والبربرية. أما القول بأنه قد يكون هناك تماثل معين بين الحقوق والأعمال الإرهابية فهو مرفوض بالاجماع فى التيار الرئيسى - أو سوف يكون مرفوضا إذا ماقدر لمثل هذه الكلمات أن تصل إلى الأسماع - باعتباره معاداة واضحة للسامية. فأى تقييم عقلانى يعطى وصفا دقيقا وتحليلا لنطاق وغايات إرهاب كل من الامبراطور والقرصان هو أمر مستبعد بشكل مسبق: بل سيتعذر فى الواقع فهمه، لأنه سيكون بعيدا جدا عن التعاليم القومية السائدة.

إن الخدمات التى قدمتها إسرائيل للولايات المتحدة باعتبارها «رصيدا استراتيجيا» لها فى الشرق الأوسط وفى غيره، تساعد على توضيح تفانى الولايات المتحدة، منذ تولى كيسنجر الشئون السياسية المتعلقة بالشرق الأوسط فى أوائل السبعينيات فى الإبقاء على المواجهة العسكرية و«الجمود» الكيسينجرى.[١٤] فلو سمحت الولايات المتحدة بتسوية سلمية تمشيا مع الاجماع العالمى، فإن إسرائيل ستندمج تدريجيا فى المنطقة. وتفقد الولايات المتحدة بذلك الخدمات التى تحصل عليها من دولة مرتزقة ذات قيمة كبيرة، متفوقة فى المجال العسكرى ومتقدمة على الصعيد التكنولوجى، ودولة منبوذة، تعتمد بشكل كامل على الولايات المتحدة فى بقائها الاقتصادى والعسكرى، وبالتالى فهى دولة يمكن الاعتماد عليها، وهى مستعدة لتقديم الخدمات عند الحاجة إليها.

كذلك فإن العناصر المنتمية إلى مايسمى «جماعات الضغط الإسرائيلية» لها مصلحة فى الابقاء على المواجهة العسكرية، كما اتضح للصحفى الإسرائيلى دانى روبنشتاين الذى يعمل فى صحيفة «دافار» التابعة لحزب العمل خلال زيارة قام بها للولايات المتحدة فى عام ١٩٨٣[١٥]. فقد اكتشف روبنشتاين خلال لقاءاته مع ممثلين عن المنظمات اليهودية الكبرى (مثل بناى بريث، ورابطة مناهضة التشهير، و«المؤتمر اليهودى العالمى»، و«حداسة»، وحاخامات من كافة الأشكال والألوان، إلخ.) اكتشف أن الآراء التى طرحها فيما يتعلق بالوضع الراهن فى إسرائيل قد أثارت قدرا «ليس ضئيلا» من المشاعر العدائية، لأنه أكد على حقيقة أن إسرائيل لاتواجه خطرا عسكريا بقدر ماتواجه خطر «التدمير السياسى والاجتماعى

والأخلاقى» نتيجة لاستيلائها على الأراضى المحتلة. فقد قال أحد هؤلاء الممثلين لروبنشتاين، «إن هذا الأمر لايهمنى، ولايمكننى أن أفعل أى شىء بمثل هذه الحجج». وكان المعنى الذى توصل اليه روبنشتاين من خلال العديد من أمثال هذا الحوار هو:

«إن الأمر المهم فى رأى معظم أعضاء المؤسسة اليهودية (الأمريكية) إنما هو التأكيد مرارا وتكرارا على المخاطر الخارجية التى تواجهها إسرائيل .. فالمؤسسة اليهودية فى أمريكا لاتحتاج إسرائيل إلا باعتبارها ضحية لهجوم عربى قاس. فلمثل هذه الدولة يمكن للمرء الحصول على الدعم والتبرعات والأموال. فكيف يمكن لأحد أن يجمع الأموال لمواجهة خطر ديموجرافى؟ من يمكن أن يدفع دولارا واحدا لمواجهة ما أطلق عليه «خطر الضم والإلحاق»؟ .. فالجميع يعرفون الحساب الرسمى للتبرعات التى تجمعها منظمة «النداء اليهودى الموحد» فى أمريكا، والتى يستخدم لجمعها اسم إسرائيل رغم أن نصف هذه المبالغ لاتذهب إلى إسرائيل، وإنما إلى المؤسسات اليهودية فى أمريكا. هل هناك نفاق أشد من هذا؟

ويمضى روبنشتاين فى ملاحظاته إلى القول بأن منظمة النداء اليهودى:

«التى تدار كعمل تجارى يتسم بالانضباط والكفاءة، إنما تشترك فى لغتها مع المواقف التى ينتهجها الصقور فى إسرائيل. ومن ناحية أخرى، فإن محاولات الاتصال بالعرب والسعى من أجل التوصل إلى اعتراف متبادل مع الفلسطينيين، ومواقف الحمائم المعتدلين، إنما تعمل جميعها ضد عملية جمع التبرعات. فكل ذلك لايقلل فحسب من حجم الأموال التى تحول إلى إسرائيل، بل - وهذا هو الأهم - يخفض أيضا من حجم الأموال المتاحة لأنشطة الجماعات اليهودية».

والمراقبون للأنشطة المنتظمة لشرطة مراقبة الأفكار فى جماعات الضغط الإسرائيلية، وهى الشرطة الحريصة على رصد أدنى إشارة بشأن التوصل إلى مصلحة أو تسوية سياسية ذات معنى، ونسف هذه البدعة عن طريق المقالات والبرقيات الغاضبة فى الصحف، وإشاعة القضايا الملفقة التى تسىء إلى سمعة هؤلاء الكفرة، إلخ.. سيعرف هؤلاء المراقبون بالضبط ما الذى كان روبنشتاين يصادفه.

وتلفت تعليقات روبنشتاين انتباهنا إلى تعبير أورويلى آخر: هو «مؤيدو إسرائيل» الذى جرى العرف على استخدامه للإشارة إلى أولئك الذين لايشغلهم أمر «التدمير السياسى والاجتماعى والأخلاقى» لأسرائيل. (والذى من المحتمل أن يؤدى على المدى الطويل إلى تدميرها الفعلى أيضا)، والذين يسهمون حقا فى تحقيق هذه النتائج عن طريق التأييد «الشوفينى الأعمى والضيق الأفق» «لموقف التعنت المتصلب» الذى تتخذه إسرائيل - وهو ماحذر منه الحمائم الإسرائيليون مرارا[١٦].

وفيما يتعلق بالموضوع نفسه، يمكننا أن نلاحظ الطريقة المثيرة للاهتمام التى يقوم بها من يضطلعون بدور حراس نزاهة النظام المذهبى بتعريف تعبير «الصهيونية» فى الوقت الراهن - بشكل ضمنى طبعا. فوجهة نظرى الخاصة، على سبيل المثال، تدان بشكل دائم باعتبارها

«نضالا ضد الصهيونية» من جانب أناس يعلمون جيدا وجهات النظر هذه، والتى أعبر عنها بشكل واضح ومتكرر : وهى أن إسرائيل تتمتع داخل حدودها المعترف بها دوليا بنفس حقوق أى دولة أخرى داخل النظام الدولى لا أكثر ولا أقل؛ أنه يتعين تفكيك الأبنية المؤسسية التمييزية التى ترتب عن طريق القانون والممارسة الفعلية أوضاعا خاصة لفئة واحدة من المواطنين (هم اليهود، البيض، المسيحيون، إلخ)، وتضمن لهم حقوقا يحرم منها الآخرون. ولن أتعرض هنا إلى المسألة الخاصة بما ينبغى أن يطلق عليه بصورة صحيحة اسم «صهيونية» : ولكن سأشير فقط إلى مايستتبع تسمية أوجه النظر هذه «النضال ضد الصهيونية» : فالصهيونية هى المذهب القائل بأن إسرائيل لابد وأن تحصل على حقوق أكثر من أى دولة أخرى؛ وأنها لابد وأن تحتفظ بسيطرتها على الأراضى المحتلة، وربما يحول دون تمتع الفلسطينيين بأى شكل معقول من أشكال الحكم الذاتى؛ وأنها لابد أن تظل الدولة التى تقوم على أساس التمييز ضد المواطنين غير اليهود. ومن المحير بشكل خاص ملاحظة أن «مؤيدى إسرائيل» يصرون على صلاحية قرار الأمم المتحدة الشهير بشأن الصهيونية والعنصرية.

ويتعين أن نشير إلى أن هذه الأسئلة ليست أسئلة مجردة أو نظرية. فمشكلة التمييز تتسم بالحدة فى إسرائيل، حيث إن نسبة ٩٠ فى المائة من الأراضى مثلا توضع بمقتضى القانون تحت سيطرة تنظيم مكرس لخدمة مصالح «الأشخاص المنتمين للدين أو الجنس أو الأصل اليهودى» بما يستبعد المواطنين غير اليهود من الناحية الفعلية. ويبلغ الالتزام بممارسات التمييز حدا من العمق يتعذر معه حتى أن تثار أمام البرلمان، حيث تحظر القوانين الجديدة التقدم بأى مشروع قانون من شأنه «أن ينفى وجود إسرائيل باعتبارها دولة للشعب اليهودى»، وليست دولة لمواطنيها. وهكذا، فإن هذا التشريع يلغى أى تحد برلمانى لطبيعة الدولة القائمة فى جوهرها القائم على التمييز باعتباره أمرا غير قانونى؛ كما أن هذا التشريع يحظر من الناحية الفعلية الأحزاب السياسية التى تلتزم بالمبادىء الديمقراطية المعروفة، والتى تقول بأن الدولة هى دولة مواطنيها[١٧]. ومن الملحوظ أن الصحف الإسرائيلية، ومعظم كتاب الرأى لم يلحظوا أى غرابة فى أن يتواكب هذا التشريع مع قانون «لمناهضة العنصرية» (وكانت الأصوات الأربعة المعارضة تعارض فى الواقع هذا الجانب من ذلك التشريع). وكتبت صحيفة «الجيروزاليم بوست» فى عنوانها: «الكنيسيت يحظر المشاريع العنصرية والمناهضة للصهيونية» - وبدون أى تهكم فقد جرى تفسير تعبير «الصهيونية» وفقا لما هو وارد فى التشريع الجديد. ويبدو كذلك أن قراء «الجيروزاليم بوست» لم يجدوا هنا شيئا يستحق الاهتمام فى هذا الارتباط؛ تماما كما لم يجدوا أى صعوبة على الإطلاق فى التوفيق بين الطابع المنافى للديمقراطية فى جوهره لصيغتهم الصهيونية وبين تهليلهم الحماسى للطابع الديمقراطى للدولة التى تتحقق فيها هذه الصيغة.

وليس أقل أهمية أن نشير إلى الاستخدامات البارعة لمفهوم «معاداة السامية»: على سبيل المثال، للإشارة إلى هؤلاء الذين يظهرون «معاداة الامبريالية التى يمارسها الأغبياء» (فهى نوع من أنواع معاداة السامية) باعتراضهم على الدور الذى تلعبه إسرائيل فى العالم

الثالث فى خدمة القوة الأمريكية - فى جواتيمالا على سبيل المثال -؛ أو للإشارة إلى الفلسطينيين الذين يرفضون فهم أن مشكلتهم يمكن أن تحل عن طريق «إعادة توطينهم مع منحهم قدرا من التعويضات»؛ أما إذا اعترض الباقون من سكان قرية الدويمة الذين قتل الجيش الاسرائيلى مئات منهم خلال عملية إبادة واسعة عام ١٩٤٨، أو إذا احتج سكان قطاع غزة الشبيه بمستوطنة سويتو السوداء (فى جنوب أفريقيا) فإن ذلك إنما يثبت أنهم «معادون للسامية» (١٨). وينبغى على المرء أن يغوص فى أعماق الحوليات الستالينية ليجد شيئا أشبه بذلك ؛ غير أن الأمثلة المقارنة التى يجرى بحثها فى حوارات المثقفين فى الولايات المتحدة فيما يتعلق بإسرائيل ليست نادرة؛ ولكنها تمر دون أن يلحظها أحد، على الرغم من أن حمائم إسرائيل لم يفتهم أن يفهموا ويدينوا الأسلوب الستالينى.

إن الأداة المحورية فى نظام «غسيل المخ فى ظل الحرية» الذى تطور بشكل كبير فى الولايات المتحدة هى تشجيع المناظرات حول القضايا السياسية، ولكن داخل إطار من الافتراضات المسبقة يضم المذاهب الأساسية التى تكفل الانضباط والالتزام بالخط السائد. فكلما احتدمت المناظرة، كلما ثبتت فى الأذهان هذه الافتراضات المسبقة، على حين يغمر المشاركين والمشاهدين شعور بالرهبة والرضا عن النفس بشجاعتهم ولتمتع مجتمعهم بقدر كبير من الحريات.

وهكذا مثلا، فإنه فى حالة حرب فيتنام، سمحت المؤسسات الأيديولوجية بمناظرة بين «الصقور» و«الحمائم»؛ وفى الواقع لم يقتصر الأمر على السماح بالمناظرة، بل وتشجيعها كذلك بحلول عام ١٩٦٨، عندما تحولت قطاعات واسعة من رجال الأعمال الأمريكيين ضد الحرب باعتبارها مكلفة للغاية وضارة بمصالحهم. وقال الصقور بأنه بالصمود والتفانى يمكن للولايات المتحدة أن تنجح فى «الدفاع عن فيتنام الجنوبية ضد العدوان الشيوعى». ورد الحمائم على ذلك بالتشكك فى جدوى هذا الجهد النبيل، أو استنكروا الاستخدام الزائد للقوة والعنف فى السعى وراءه. أو راحوا يندمون على «الأخطاء» وأشكال «سوء الفهم» التى ضللتنا من خلال «إفراطنا فى الصلاح والتقوى والخير المنزه عن الغرض» (على حد قول جون كينج فيربانك المؤرخ بجامعة هارفارد، وعميد الدراسات الآسيوية بالولايات المتحدة، ومن الحمائم الأكاديميين المرموقين)، أو من خلال «جهودنا المتخبطة للقيام بعمل طيب» (على حد تعبير أنطونى لويس، الذى ربما كان أبرز الحمائم فى وسائل الإعلام). أو فى بعض الأحيان فى الأطراف النائية من النظام المذهبى، كانوا يتساءلون عما إذا كانت فيتنام الشمالية وقوات الفيت كونج مذنبتين فعلا بتهمة الغزو، ويقولون إنه ربما كانت هذه التهمة مبالغا فيها.

غير أن الحقيقة المحورية والأكثر وضوحا فى هذه الحرب هى أن الولايات المتحدة لم تكن «تدافع» عن فيتنام الجنوبية، وإنما كانت تهاجمها، منذ عام ١٩٦٢ بالتأكيد، عندما أرسل الرئيس كيندى سلاح الجو الأمريكى ليشارك فى عمليات القصف وإحراق المشروعات الضخمة، التى كانت تستهدف دفع الملايين من أفراد الشعب إلى المعسكرات حيث يمكن «حمايتهم» من

رجال حرب العصابات التابعين لڤيتنام الجنوبية الذين كانوا يؤيدونهم عن طيب خاطر (وهو ما اعترفت به الحكومة الأمريكية سرا)؛ وذلك بعد أن أحبطت الولايات المتحدة أى إمكانية للتسوية السياسية، وأقامت نظاما إجراميا عميلا قام حتى ذلك الوقت بقتل نحو مائة ألف من مواطنى ڤيتنام الجنوبية. وخلال الحرب، كانت الهجمات الأمريكية الرئيسية موجهة ضد ڤيتنام الجنوبية، ونجحت هذه الهجمات بحلول أواخر الستينيات فى القضاء على مقاومة ڤيتنام الجنوبية، بينما اتسعت الحرب لتشمل بقية أجزاء الهند الصينية. وهكذا عندما يهاجم الاتحاد السوڤيتى أفغانستان، يكون بمقدورنا أن نرى فى ذلك عدوانا؛ أما عندما تهاجم الولايات المتحدة ڤيتنام الجنوبية، فإن هذا يكون «دفاعا» - دفاعا ضد «العدوان الداخلى» على حد زعم أدلاى ستيفنسون أمام الأمم المتحدة فى عام ١٩٦٤، فى الوقت الذى كانت حكومته تخطط بشكل سرى للتوسع فى العدوان، من حيث تكثيفه واتساع نطاقه. ولم يكن تورط الولايات المتحدة فى هجوم ضد ڤيتنام الجنوبية موضع نفى من جانب نظام الدعاية؛ بل بالأحرى ماكان يمكن التعبير عن هذه الفكرة أو حتى تخيلها. فالمرء لايمكنه أن يعثر على أى إشارة عن أحداث من قبيل «الهجوم الأمريكى على ڤيتنام الجنوبية» فى التيار الرئيسى لوسائل الإعلام، أو الكتابات الأكاديمية، أو حتى معظم المطبوعات الخاصة بحركة السلام[١٩].

وليس هناك مثل أوضح على القوة الخارقة للنظام الأمريكى للتحكم فى الأفكار من المناظرة التى جرت حول عدوان ڤيتنام الشمالية، وما إذا كانت الولايات المتحدة لها الحق بمقتضى القانون الدولى فى محاربته فى إطار «الدفاع الجماعى عن النفس ضد الهجوم العسكرى». وكتبت المجلدات دفاعا عن المواقف المتعارضة؛ وبعبارات أقل إثارة، فإن هذه المناظرة استكملت فى الساحة العامة التى دشنتها حركة السلام. وكانت هذه المناظرة انعكاسا رائعا لنظام التحكم فى الأفكار، كما كانت إسهاما فيه. فطالما تتركز المناظرة حول مسألة ما إذا كان الڤيتناميون مذنبين بتهمة العدوان على ڤيتنام، فلن يكون هناك مجال لبحث ما إذا كان العدوان الأمريكى على ڤيتنام الجنوبية هو ما كان عليه بالفعل بشكل واضح. وباعتبارى واحدا ممن شاركوا فى هذه المناظرة، بوعى كامل بما كان يحدث، فلا يمكننى إلا أن أقر باعترافى بأن معارضى عنف الدولة كانوا محاصرين وواقعين فى شراك نظام دعائى ذى فاعلية رهيبة. فقد كان من الضرورى بالنسبة لنقاد الحرب الأمريكية فى ڤيتنام أن يكونوا خبراء فى تعقيدات شئون الهند - الصينية؛ وهو أمر ليست له علاقة كبيرة بالموضوع، حيث إن القضية التى كان يجرى تجنبها باستمرار هى الشئون الأمريكية- تماما كما أنه ليس من الضرورى أن يكون المرء متخصصا فى الشئون الأفغانية لكى يعارض الغزو السوڤيتى لأفغانستان. وطوال الوقت، كان من الضرورى دخول المناظرة بالشروط التى وضعتها الدولة وآراء النخبة التى تخدمها فى ولاء، بغض النظر عن أن يدرك المرء أنه بقيامه بذلك يكون قد قدم إسهاما فى نظام التوجيه المذهبى والفكرى. والبديل هو أن يقول المرء الحقيقة، وهو الأمر الذى يعادل تماما الحديث بلغة غير مفهومة.

ونفس الشيء ينطبق على المناظرة الراهنة التى تدور حول أمريكا الوسطى. فالحرب الإرهابية التى تشنها الولايات المتحدة فى السلفادور ليست موضوعا يبحثه الأشخاص المحترمون، فهى غير موجودة. أما الجهود الأمريكية المبذولة «لاحتواء» نيكاراجوا، فهى أمر مسموح بمناقشته، ولكن داخل حدود ضيقة. فمن الجائز أن نتساءل عما إذا كان يتعين علينا استخدام القوة «لاستئصال السرطان» ومنع رجال الساندينستا من «تصدير ثورتهم بلا حدود» (وهى تركيبة وهمية قدمها نظام الدعاية) والمعروف أنها من اختلاقات الصحفيين وغيرهم من المعلقين الذين يرددون أقوال الحكومة كالببغاوات. ولكن لايجوز لنا أن نبحث حقيقة أن هذا «السرطان» الذى يجب استئصاله إنما هو «خطر القدوة» التي يمكن أن تنتشر «عدواها» داخل المنطقة وخارجها. لذلك فإنه خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٨٦، عندما احتدمت المناظرة حول الاقتراع الوشيك فى الكونجرس بشأن منح معونات للجيش الذى ينوب عن الولايات المتحدة (كما يصفه فى السر أشد مؤيديه حماسة) والذى يهاجم نيكاراجوا من قواعده فى هوندوراس وكوستاريكا، نشرت الصحف القومية (النيويورك تايمز والواشنطن بوست) مالايقل عن ٨٥ مقالا للرأى كتبها كتاب أعمدة وكتاب مدعوون من الخارج حول السياسة الأمريكية تجاه نيكاراجوا. وهاجمت المقالات جميعها حكومة الساندينستا حيث تراوح هذا الهجوم مابين الهجوم العنيف (الأغلبية العظمى) والهجوم المعتدل. وهذا هو مايسمى «المناقشة العامة» في الولايات المتحدة. أما الحقيقة الدامغة، والمتمثلة فى أن حكومة الساندينستا قد قامت بإصلاحات اجتماعية ناجحة، بل ورائعة حقا، خلال السنوات الأولى قبل أن تقوض الحرب الأمريكية هذه الإنجازات فإنها حقيقة لم يكد يرد لها ذكر؛ فمن بين المقالات الخمس والثمانين التى كتبت فى هذا الموضوع، لم يكن هناك أكثر من عبارتين فقط أشارتا إلى حقيقة وجود مثل هذه الإصلاحات. وبطبيعة الحال، لم يرد أى ذكر على الإطلاق للحقيقة التى لاتكاد أن تكون سرا كبيرا - والمتمثلة فى أن ذلك كان هو السبب الأساسى فى الهجمات الأمريكية، بل وماكان يمكن التفكير حقا فى هذه الحقيقة.

أما «المدافعون» المزعومون عن حكومة الساندينستا، فقد تعرضوا للاستنكار العنيف (دون ذكر أسمائهم، لضمان عدم إتاحة أى فرصة لهم للرد، وهو ما كان احتمالا ضئيلا للغاية على أية حال). غير أنه لم يسمح لأى من هؤلاء المجرمين بالتعبير عن وجهة نظره. ولايمكن بالكاد أن نتخيل أن تسمح الصحافة القومية بنشر النتائج التى توصلت إليها وكالة التنمية الخيرية «أوكسفام» عن أنه، من بين ٧٦ دولة نامية عملت بها الوكالة، كانت نيكاراجوا «حالة خاصة» من حيث التزام القيادة السياسية «بتحسين أحوال أفراد شعبها وتشجيع مشاركتهم النشطة فى عملية التنمية»، وأنه من بين الدول الأربع من دول أمريكا الوسطى التى مارست فيها «أوكسفام» نشاطها، «فإن نيكاراجوا كانت هى الدولة الوحيدة التى بذلت فيها جهود ملموسة لمعالجة التفاوت فى ملكية الأرض، والتوسع في خدمات الصحة والتعليم والزراعة

المقدمة لعائلات فقراء الفلاحين». وذلك على الرغم من أن الحرب التى يشنها متمردو الكونترا قد وضعت نهاية لهذه التهديدات، وتسببت فى أن تحول «أوكسفام» جهودها من مشروعات التنمية إلى مشروعات إغاثة ضحايا الحرب. كما أنه من غير المتصور أن تسمح الصحافة القومية بمناقشة حقيقة أن الجهود الأمريكية المخصصة لاستئصال هذا «السرطان» تقع بشكل كامل داخل إطار مهمتها التاريخية؛ تماما كما يتعين على الأكاديميين المحترمين أن يدّعوا عدم إدراكهم لمثل هذه الحقائق غير المقبولة. فمن الممكن أن تستمر هذه المناظرة فى بحث الوسائل الملائمة لمحاربة هذا الموقع المتقدم الخبيث «لامبراطورية الشر» ولكنها لايمكن أن تتخطى هذه الحدود المسموح بها فى الساحة القومية[٢٠].

.. ومثلما كان الأمر في حالة الهند الصينية نجد هنا فى المجال المسموح به للتعبير عن الرأى ذلك النجاح الملحوظ فى عملية «غسيل المخ فى ظل الحرية» ؛ كما يجب على أى إنسان نزيه أن يدرك بسهولة، فإننا نجد فى ذلك انعكاسا لعقلية شمولية فى ظل ظروف تكون فيها موارد عنف الدولة غير كافية لأن تتيح لها ضمان الطاعة الكاملة[٢١].

ففى الأنظمة الدكتاتورية أو «الديمقراطيات» التى يحكمها العسكريون يكون الخط الرسمى واضحا بشكل سافر وجلى، إما عن طريق أن تعلنه «وزارة الحقيقة» (على حد تعبير أورويل) أو أن يتم إظهاره بأى وسيلة أخرى. ولابد من أن يطاع بشكل علنى، وعقاب الخروج عن هذه الطاعة يتراوح بين السجن والنفى فى ظل ظروف صعبة، كما هو الحال فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية التي تدور فى فلكه، وبين التعذيب البشع والاغتصاب والتشويه والقتل الجماعى، كما يحدث فى الدول التابعة للولايات المتحدة مثل السلفادور. أما فى «المجتمع الحر» فإن هذه الأساليب ليست متاحة ؛ فتستخدم وسائل أكثر تطورا ودقة لضمان التحكم في الأفكار. فلايكون الخط الرسمى معلنا، بل مفترضا بشكل مسبق. وأولئك الذين يرفضون هذا الخط لايسجنون ولايلقى بجثثهم فى الخنادق بعد تعذيبهم وتشويههم، ولكن تتم حماية الشعب من هرطقتهم.

وداخل التيار الرئيسى لايكاد يكون من الممكن حتى فهم الكلمات التي يقولونها في المناسبات النادرة التى يمكن أن يتردد فيها مثل هذا الحوار الغريب. ففى القرون الوسطى، عندما كانت معايير الأمانة والنزاهة الفكرية أرقى بكثير، .. كان يعد من الضرورى أن تؤخذ هذه الهرطقة مأخذ الجد لفهمها ومحاربتها بالحجج العقلانية. أما اليوم، فيكفى مجرد الإشارة إليها بأطراف الأصابع. فقد أعدت ترسانة كاملة من المفاهيم - مثل «التكافؤ الأخلاقى» و«الماركسية» و«الراديكالية» - لتعريف هذه الهرطقة، وبالتالى استبعادها دون أى مناقشة أو تعليق.

بل لقد أصبحت هذه المذاهب الخطرة بمثابة «معتقدات تقليدية جديدة»[٢٢]، ينبغى محاربتها (أو بشكل أكثر دقة، تحديدها واستبعادها، حيث لايجوز إخضاعها للاشتباك الفكرى الجاد)

من جانب الأقلية المحصنة التى تسيطر على التعبير العام بشكل يقترب من الشمولية - رغم أنهم لسوء الحظ لايرونها كذلك. ولكن بالنسبة للقطاع الأعظم فإن هذه الهرطقة يجرى تجاهلها ببساطة؛ فى حين تدور المناظرات حول القضايا الضيقة والهامشية بشكل عام، بين أولئك الذين يقبلون بمذاهب الإيمان دون تفكير أو إدراك.

والشئ نفسه ينطبق بدرجة كبيرة جدا، عندما نتحول للحديث عن موضوعنا الراهن، وهو الشرق الأوسط. فيمكننا أن نناقش ما إذا كان يجب السماح للفلسطينيين بالاشتراك فى «عملية السلام»، ولكن ليس من المسموح لنا أن ندرك أن الولايات المتحدة وإسرائيل تقودان معسكر الرفض، وأنهما كانتا تقفان دائما ضد أى «عملية سلام» حقيقية؛ وغالبا ماكان ذلك يتم باستخدام قدر كبير من العنف. أما فيما يتعلق بالإرهاب، فقد أوضح شاول بكاش أستاذ التاريخ بجامعة جورج ماسون، الحدود المسموح بها للمناقشة عندما قال إننا يجب أن نحجم عن «التبسيط المخل»، الذى يتجنب أى محاولة «لبحث الجذور الاجتماعية والأيديولوجية للتطرف الشرق أوسطى والاسلامى الراهن»، والذى يثير «مشكلات معقدة، وإن كانت حقيقية»، إذ يجب علينا أن نسعى لفهم الأسباب التى تدفع الإرهابيين لانتهاج أساليبهم الشريرة[٢٣]. وهكذا تتحدد بوضوح حدود المناظرة حول موضوع الإرهاب؛ فمن ناحية نجد أولئك الذين يعتبرونه مجرد مؤامرة تدبرها «امبراطورية الشر» وأعوانها، ومن ناحية أخرى نجد من يفكرون بشكل أكثر توازنا وذكاء والذين يتجنبون «التبسيط المخل» ويسعون لفهم الجذور المحلية للإرهاب العربى والإسلامى. أما فكرة أن تكون هناك مصادر أخرى للإرهاب فى الشرق الأوسط - أى أن يكون للامبراطور وعملائه يد فى هذه المأساة - فهى فكرة مستبعدة بشكل مسبق؛ فكرة ليست موضع نفى ولكنها لاترد علي الخاطر أصلا، وهو مايدل على النجاح الحقيقى للنظام المذهبى الذى يتخطى بدرجة كبيرة إنجازات الدول الشمولية فيما يتعلق بحماية الشعب من الأفكار غير الملائمة.

ونلاحظ فى كل ذلك أن إسهامات «المعتدلين»، أو الحمائم الليبراليين، هى التى تضمن الأداء الجيد لنظام التوجيه المذهبى عن طريق التعيين الصارم لحدود الأفكار المسموح بها.

وقد كتب هنرى دافيد ثورو فى «مذكراته»، وهو الذى كان قد كتب فى موضع آخر إنه لا يضيع وقته فى قراءة الصحف، كتب يقول:

ليس هناك مايدعو لوجود قانون لكبح جماح الصحافة. فهى تكبح جماح نفسها بشكل كاف، بل وأكثر من كاف. فإننا نجد فعليا أن المجتمع قد توحد، ووافق على مايجب قوله، ووافق على برنامج، ووافق على نبذ من يخالف ذلك؛ وليس هناك واحد فى الألف يجرؤ على القول بغير ذلك.

ويرى جون دولان أن هذه العبارة ليست دقيقة بما يكفى، حيث يقول: «ليس الأمر أن الناس يفتقرون إلى الشجاعة للتعبير عن أفكارهم خارج الإطار المسموح به؛ بل إنهم يفتقرون

بالأحرى إلى القدرة على التفكير فى مثل هذه الأفكار»[٢٤]. وهذا هو لب الموضوع، الدافع المحرك «لمهندسى الموافقة الديمقراطية».

وطالب وولتر رايش الذى يعمل بمركز وودرو ويلسون الدولى في صحيفة «نيويورك تايمز»، فى إشارة إلى عملية اختطاف السفينة «أكيلى لاورو»، طالب بتطبيق أحكام العدالة الصارمة على الأشخاص الذين «ارتكبوا عمليات قتل إرهابية»، بما فى ذلك العناصر المنفذة والمخططة لهذه الأعمال على حد السواء: «فإن إصدار عقوبات مخففة على أساس أن الإرهابى يكون مقتنعا بأنه مضطهد ومظلوم ويدافع عن الحرية يكون بمثابة تقويض للأساس الذى تقوم عليه العدالة، بقبول منطق الإرهابيين الذى يفيد بأن مفاهيمهم للعدالة والحقوق ومعاناتهم هى الصحيحة.. فالفلسطينيون - وأى جماعة أخرى تستخدم الأرهاب لرد الظلم الواقع عليها - إنما يتعين عليهم أن يتخلوا عن الإرهاب، ويبحثوا عن وسائل أخرى، يكون من بينها حتما قبول حلول وسط، لتحقيق أهدافهم. وعلى الديمقراطيات الغربية أن ترفض الحجة القائلة بأن أى عذر - حتى ذلك العذر الذى ينطوى على خلفية من الحرمان يكون من شأنه أن يخفف، من مسئولية الإرهاب ضد الأبرياء». إنها كلمات نبيلة حقا، بل ويمكن أن تؤخذ مأخذ الجد إذا ما طبق المرء هذه التوصية باتخاذ إجراءات عقابية صارمة على نفسه أيضا، أى على الامبراطور وعملائه؛ أما إذا لم يحدث ذلك، فإن هذا النقد القاسى تكون له الصفات نفسها التى تميز العبارات النبيلة التى يرددها مجلس السلام العالمى والمنظمات الأخرى التى هى واجهة للشيوعية فيما يتعلق بالأعمال الوحشية التى ترتكبها المقاومة الأفغانية. ويوضح مارك هيلر نائب مدير مركز جان للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب أن «الإرهاب الذى ترعاه الدولة هو حرب وإن كانت منخفضة التكثيف، ولذلك يكون من حق ضحاياها، ومن بينهم الولايات المتحدة، أن يحاربوه بكل السبل المتاحة». ويستتبع ذلك عندئذ أن يصبح من حق الضحايا الآخرين «للحرب المنخفضة التكثيف» و«الإرهاب الذى ترعاه الدولة» أن «يحاربوه بكل السبل المتاحة لديهم»؛ مثل سكان السلفادور ونيكارجوا وفلسطين ولبنان وعدد لايحصى من ضحايا الامبراطور وعملائه فى كثير من أجزاء العالم[٢٥].

غير أنه لن يكون بمقدور أى من رايش أو هيلر أو معظم قرائهما أن يفهموا هذه النتائج، كما لن يكون من الممكن التعبير عنها فى صحيفة «نيويورك تايمز». وفى الواقع، فإن من يستطيع استنباط النتائج المنطقية من أقوال رايش وهيلر وعرضها بشكل واضح قد يتعرض للمحاكمة بتهمة التحريض على ارتكاب أعمال العنف الإرهابى ضد الزعماء السياسيين للولايات المتحدة وحلفائها.

إن أكثر الأصوات تشككا فى الولايات المتحدة توافق على أن «التأييد الصريح الذى يقدمه العقيد القذافى للإرهاب إنما هو شر سافر» وأنه «ليس هناك مايدعو لترك القتلة بدون عقاب إذا كنا نعرف محرضيهم. ولايمكن أن يتمثل العامل الحاسم فى القول بأن الانتقام سوف يودى بأرواح بعض المدنيين الأبرياء، وإلا فإن الدول الإجرامية لن تخشى العقاب»[٢٦]. إن هذا

المبدأ يعطى الحق لأعداد كبيرة من الناس فى اغتيال الرئيس ريجان وقصف واشنطن، حتى وان كان «هذا الانتقام سوف يودى بأرواح بعض المدنيين الأبرياء». إن من المرجح ألا يفهم هذه الحقائق البسيطة سوى قلة قليلة من الأمريكيين المستنيرين! ويكاد يكون فى حكم المستحيل أن يتم التعبير عن هذه الحقائق داخل النظام المذهبى. وطالما ظل هذا الأمر صحيحا - فى القضايا التى ذكرناها والعديد غيرها - فإننا نضلل أنفسنا إذا صدقنا أننا نشارك فى نظام سياسى ديمقراطى، اللهم إلا إذا كان ذلك بالمعنى الذى استخدمه أورويل عن «الحوار الثقافى».

وتحتدم المناقشة فى الأوساط الإعلامية حول ما إذا كان من اللائق السماح للقراصنة واللصوص بالتعبير عن مطالبهم وتصوراتهم، فعلى سبيل المثال، تعرضت شبكة تلفزيون «إن.بى.سى» لانتقادات عنيفة لإجرائها حديثا مع المتهم بالتخطيط لعملية اختطاف السفينة «أكيلى لاورو»، وبالتالى فإنها تكون قد خدمت مصالح الإرهابيين عن طريق السماح لهم بالتعبير الحر دون الرد عليهم، وهو مايعد خروجا مؤسفا عن النظام المطلوب فى المجتمع الحر الذى يعمل بشكل منضبط.

فهل تسمح وسائل الإعلام لرونالد ريجان وجورج شولتز ومناحيم بيجين وشيمون بيريز وغيرهم من أبواق الأمبراطور وحاشيته بالحديث بدون رد، وهم يؤيدون «الحرب ذات التكثيف المنخفض» و«الانتقام» و«الضربات الوقائية»؟ هل تكون وسائل الإعلام بذلك قد سمحت لقادة الإرهاب، بالتعبير الحر، وتكون بذلك عميلة للإرهاب بالجملة؟ هذا السؤال لايمكن أن يطرح، وإذا أثير فسوف يتم تجاهله مع الإعراب عن السخط أو الارتياع. ونركز فى الفصول التالية على توضيح أن ردود الفعل هذه إنما تعكس نجاح نظام التوجيه المذهبى، ولاتعكس فهما للعالم الحقيقى.

إن الرقابة الحرفية لاتكاد توجه فى الولايات المتحدة، ومع ذلك فإن صناعة التحكم فى الأفكار صناعة مزدهرة جدا، بل أنها صناعة لاغني عنها حقا فى مجتمع يعتمد على مبدأ القرار للنخبة والإقرار أو السلبية للعامة.

# هوامش الفصل الأول

١ - للاطلاع على القضايا التى نتعرض لها بالبحث هنا، انظر كتابى «نحو حرب باردة جديدة»، ولاسيما الفصلين الأول والثانى.

٢ - ورد فى كتاب ريتشارد فوكس «راينهولد ينبور» (بانيثون، ١٩٨٥) صـ ١٣٨ - بالانجليزية

٣ - جون دمليه فى صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور»، ٢٢ أبريل ١٩٨٦.

٤ - صحيفة «نيويورك تايمز»، ٢ يونيو ١٩٨٥.

٥ - صحيفة «نيويورك تايمز»، ١٧ مارس ١٩٨٥.

٦ - انظر كتابى «نحو حرب باردة جديدة» ص ٢٦٧ و٣٠٠ و٤٦١ وكتابى «المثلث المشئوم»، ص٦٧، ١٨٩.

٧ - رابين فى «مذكرات رابين» (ليتل براون، ١٩٧٩، ص ٣٣٢). والتزاما بالموقف المعتدل الذى يتبناه رابين، فإنه يؤمن بأن «لاجئى قطاع غزة والضفة الغربية» ينبغى ترحيلهم إلى شرق الأردن: انظر كتابى «نحو حرب باردة جديدة»، ص ٢٣٤، حيث ترد تصريحات تعبر عن هذا الموقف. وانظر كتابى «المثلث المشئوم»، للاطلاع على المفهوم الصهيونى القديم حول «نقل» السكان الأصليين كحل للمشكلة، والتنويعات الحالية لهذا المفهوم (مثل الحاخام العنصرى كاهانا، أو الاشتراكى الديمقراطى الأمريكى مايكل ڤالزر، الذى يقترح «مساعدة» أولئك الذين «يحتلون مكانا هامشيا بالنسبة للأمة» - أى المواطنين العرب فى إسرائيل - علي الرحيل). وهذه العبارة : «يحتلون مكانا هامشيا بالنسبة للأمة»، تزيح الستار عن التناقض الجوهرى بين المبدأ الديمقراطى النموذجى وبين التيار الرئيسى للصهيونية والصورة التى يتحقق بها فى إسرائيل. انظر «نحو حرب باردة جديدة» و«المثلث المشئوم»، للاطلاع على مناقشة لهذا الموضوع، الذى لايكاد يمكن مناقشته فى الولايات المتحدة.

٨ - قدم فريدمان تغطية إخبارية جادة ومحترفة من لبنان خلال حرب١٩٨٢، وأحيانا، كان يفعل ذلك من إسرائيل أيضا؛ انظر على سبيل المثال تغطية لقطاع غزة فى ٥ أبريل ١٩٨٦.

٩ - فريدمان فى مجلة «النيويورك تايمز»، ٧ أكتوبر ١٩٨٤ ؛ وفى صحيفة «نيويورك تايمز» ١٧ مارس ١٩٨٥، وفى افتتاحية صحيفة «نيويورك تايمز»، ٢١ مارس ١٩٨٥؛ وفى كثير من التعليقات والموضوعات الإخبارية الأخرى.

١٠ - للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الفصل الثانى من هذا الكتاب، الهامش ٥٨ والنص الوارد. وانظر كتابى «المثلث المشئوم»، للاطلاع على مناقشة أوسع لتعبيرات «عملية السلام» و«نزعة الرفض» بالمعنى الأورويلى، أى بمعناها فى دنيا الواقع، وللاطلاع على الجهود الناجحة التى بذلها نظام

التوجيه الفكرى للقضاء على الحقائق من التاريخ؛ وانظر أيضا مراجع الفصل الثانى، الهامش ٥٨، للاطلاع على تفصيلات أحدث.

١١ - للاطلاع علي مناقشة أوسع، انظر عرضى لمذكرات كيسنجر، الذى أعيد نشره فى كتابى «نحو حرب باردة جديدة».

١٢ - أريك بيس فى صحيفة «نيويورك تايمز»، ٧ أكتوبر ١٩٨١.

١٣ - للاطلاع على مناقشة لذلك، انظر كتابى «صد موجة المد»، ومقالاتى فى «مجلة علم النفس التاريخى» بعددها الصادر بعنوان «اليمين الجديد فى أمريكا» (محرره: لورانس فريدمان - تحت الطبع)؛ وكتاب توماس و ووكر (المحرر) «ريجان ضد الساندينستا» (وست ڤيو - تحت الطبع)، والمقدمة التى كتبتها لمقال مورلى ويتراس فى نفس الكتاب. أن الحاجة لإخفاء الوقائع الواضحة هى السبب الرئيسى لهذا السجل من الأكاذيب، الذى يعد هائلا حتى بمقاييس الدول التى تتبنى العنف - المراجع كلها بالأنجليزية.

١٤ - للاطلاع على هذه القضايا، بما فى ذلك أصول مفهوم «الرصيد الاستراتيجى»، ومفاوضات مابعد ١٩٧٣ التى أدت إلى كامب دافيد، والأعمال المباشرة التى قامت بها الولايات المتحدة لتقويض «مشروع ريجان» فى سبتمبر ١٩٨٢، فضلا عن «مشروع شولتز» بالنسبة للبنان بعد ذلك بشهور قليلة، انظر كتابى «المثلث المشئوم». إن الحقيقة الواقعية، التى كانت واضحة بشكل عام فى ذلك الوقت، تختلف أشد الاختلاف عن الروايات الرسمية التى راحت تكررها وسائل الإعلام ومعظم الباحثين، وإن كان قد تم الاعتراف بها بصورة جزئية فى بعض الأحيان بعد ذلك سنوات: أنظر على سبيل المثال الفصل الثانى، الهامش ٤٧ والنص الوارد.

١٥ - روبنشتاين فى صحيفة «داڤار»، ٥ أغسطس ١٩٨٣.

١٦ - الجنرال (المتقاعد) ماتيناهوبيليد، «اليهود الأمريكيون: إسرائيليون أكثر من الإسرائيليين أنفسهم» فى مجلة «نيو أوت لوك»، مايو، يونيو ١٩٧٥. انظر أيضا الكولونيل (المتقاعد) مائيربيل، الذى يدين «العبادة الوثنية للدولة اليهودية المحاربة» من جانب الطائفة اليهودية الأمريكية، ويحذر هؤلاء اليهود من أنهم برفضهم هذا قد «حولوا دولة إسرائيل إلى إله للحرب مثل الإله مارس الأسطورى»، إلى دولة تجمع فى «مركب معقد بين هيكل الدولة العنصرية في جنوب أفريقيا والنسيج الاجتماعى العنيف المبتلى بالإرهاب فى أيرلندا الشمالية» وإلى «إسهام أصيل فى حوليات علم السياسة فى القرن الحادى والعشرين: كنوع فريد من الدولة اليهودية التى ستكون مصدرا للعار والخزى لكل يهودي، أينما كان، ليس فى الحاضر فحسب، وإنما فى المستقبل أيضا» («الصهيونية تواجه خطر السرطان» فى مجلة «نيو أوت لوك» أكتوبر، ديسمبر ١٩٨٣ ويناير ١٩٨٤).

١٧ - انظر كتابى «نحو حرب باردة جديدة» ص ٢٤٧ (الهامش). وحول هذا التشريع الجديد، أنظر أربيه روبشتاين فى صحيفة «جيروزاليم بوست»، ١٤ نوفمبر ١٩٨٥ وللاطلاع على بعض التعليقات الإسرائيلية الحديثة، التى تقارن القوانين الإسرائيلية بسياسة التمييز العنصرى (الأبارثيد) فى جنوب أفريقيا، انظر أورى شوحيتى «ما من أحد يزرع الطماطم..» فى ملحق صحيفة «ها آرتس» فى ٢٧ سبتمبر ١٩٨٥ (ونشرت ترجمة له فى نشرة «أخبار من الداخل» بالقدس فى ٢٣ يونيو ١٩٨٦) حيث يناقش فى هذا المقال الأساليب المتبعة لممارسة التمييز ضد المواطنين العرب فى اسرائيل والعرب فى الأراضى المحتلة فيما يتعلق بحقوق الأرض وغير ذلك من الحقوق. ويشير العنوان إلى الأوامر العسكرية التى تلزم عرب الضفة الغربية بالحصول على تصريح لزراعة شجرة فاكهة أو خضروات، وهى أحد الأساليب المستخدمة لتمكين إسرائيل من الاستيلاء على الأراضى هناك بحجة عدم كفاية حقوق الملكية.

والمنشآت الإسرائيلية لن تكون بمنأى عن هجمات المقاومة». وفى السابع والعشرين من مارس، سقط صاروخ كاتيوشا فى ساحة مدرسة فى شمالى إسرائيل مما أسفر عن إصابة خمسة أشخاص، وكان سببا فى شن هجوم إسرائيلى على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بالقرب من صيدا مما أسفر عن مصرع عشرة أشخاص وإصابة أثنين وعشرين آخرين، فى حين صرح قائد المنطقة الشمالية الإسرائيلية فى إذاعة الجيش الإسرائيلى بأن جيش الدفاع الإسرائيلى لم يتمكن من تحديد ما إذا كان الشيعة أم رجال المقاومة الفلسطينية هم الذين أطلقوا الصاروخ. وفى السابع من أبريل قصفت الطائرات الإسرائيلية مخيما صغيرا وقرية قريبة منه، مما أسفر عن قتل اثنين وإصابة عشرين آخرين، بزعم أن إرهابيين قد خرجوا من هذه المنطقة بهدف قتل المواطنين الإسرائيليين[٤٣].

ومن بين كل هذه الأحداث كان حادث إطلاق صاروخ على شمالى إسرائيل هو الوحيد الذى حظى بتغطية تلفزيونية كبيرة وهياج عام ضد «ويلات وشرور الإرهاب»؛ وإن كانت هذه الموجة قد خفتت بعض الشىء بسبب حالة الهيستيريا التى نظمت فى ذلك الوقت حول «غزو» نيكارجوا لهندوراس، عندما مارس جيش نيكاراجوا حقه الشرعى فى طرد العصابات الإرهابية من أراضيه ومطاردتها، وهى العصابات التى أرسلها مديروها فى الولايات المتحدة لإظهار قوتهم تبيل اقتراع مجلس الشيوخ على تقديم معونة لمتمردى الكونترا؛ ويذكر هنا أن القضية الجادة الوحيدة التى كان يدور حولها الجدل فى دولة الإرهاب كانت تتمثل فيما إذا كان الجيش العميل قادرا على تحقيق المهمة المكلف بها من قبل سادته[٤٤].

لم تكن إسرائيل بالطبع تمارس حقا شرعيا فى المطاردة الساخنة بقصفها للمدن ومخيمات اللاجئين، ولم تكن أعمال الإرهاب بالجملة والعدوان السافر الذى تمارسه فى لبنان لتقع أبدا ضمن هذا المفهوم. غير أن إسرائيل كدولة عميلة ترث عن الامبراطور حق الإرهاب والتعذيب والعدوان. أما نيكارجوا، وباعتبارها عدوا، فإنها تفتقر بوضوح للحق فى الدفاع عن أراضيها ضد الإرهاب الدولى الأمريكى، على الرغم من أنه يمكن للمرء القول بأن الأعمال الأمريكية هناك قد وصلت إلى مستوى العدوان. وهو من جرائم الحرب التى شنق أناس بسببها فى نورمبرج وطوكيو. ونتيجة لذلك، يصبح من الطبيعى أن يجرى تجاهل الأعمال الإسرائيلية باعتبارها «انتقاما مشروعا»، فى حين يشجب الكونجرس عبر المنظور الضيق «الماركسيين اللينينيين فى نيكاراجوا» لإظهارهم المتجدد للتهديد الذى يشكلونه على السلام والاستقرار فى المنطقة.

كذلك فإن الغزو الإسرائيلى للبنان فى يونيو ١٩٨٢ يقدم دائما بشكل مخفف ليكون أكثر ملاءمة. ويكتب شيمون بيريز أن عملية «سلام الجليل» تمت من أجل ضمان عدم تعرض الجليل بعد ذلك للقصف بصواريخ كاتيوشا. ويوضح أريك بريندل أن «الهدف الرئيسى للغزو

## الفصل الثانى

# إرهاب الشرق الأوسط
# والنظام الأيديولوجى الأمريكى

في السابع عشر من أكتوبر عام ١٩٨٥ اجتمع الرئيس ريجان في واشنطون مع رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز الذي أبلغه أن إسرائيل تستعد للقيام «بخطوات جريئة» في الشرق الأوسط، وأنها ستمد «يد السلام» إلى الأردن. وعلق دافيد شيبلر في «النيويورك تايمز» قائلا «ان زيارة بيريز جاءت في وقت وصلت فيه العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية إلى درجة غير عادية من الانسجام»، وذلك نقلا عن مسئول في وزارة الخارجية الأمريكية وصف العلاقات الأمريكية مع اسرائيل بأنها، قوية ووطيدة - على نحو غير عادي». وفي الواقع، نجد أن وسائل الإعلام الأمريكية قد استقبلت بيريز استقبالا حارا باعتباره رجل سلام، وأشادت به لألتزامه الصريح «بتحمل تبعات السلام بدلا من تكلفة الحرب» على حد تعبيره. وقال الرئيس ريجان أنه قد بحث مع بيريز «بلاء الإرهاب الذي أودى بحياة العديد من الضحايا الإسرائيليين والأمريكيين والعرب، وجلب المآسي على العديد من الآخرين»؛ وأضاف قائلا «لقد أتفقنا على أن الإرهاب يجب ألا يعوق جهودنا المبذولة من أجل السلام في الشرق الأوسط»[١].

إن الأمر ليتطلب موهبة أشبه بموهبة الروائي الانجليزي القديم جوناثان سويفت لكي نقدر حق القدر هذا الحديث بين اثنين من أبرز قادة الإرهاب في العالم، يشتركان في الاقتناع بمفهوم واحد «للسلام» يستبعد بشكل كامل إحدى الجماعتين المطالبتين بحقهما في تقرير المصير القومي على أرض فلسطين السابقة؛ وهي جماعة السكان الأصليين. إن وادي الأردن هو «جزء لايتجزأ من دولة إسرائيل» هذا ما صرح به شيمون بيريز، رجل السلام، خلال جولة قام بها في المستوطنات الإسرائيلية هناك عام ١٩٨٥، وهو مايتمشى مع موقفه الثابت القائل بأن «الماضي غير قابل للتغيير، وأن التوراة هي الوثيقة الفاصلة في تحديد مصير أرضنا؛ وأن إقامة دولة فلسطينية سوف «يهدد مجرد وجود إسرائيل نفسه[٢]». إن تصوره للدولة اليهودية الذي يمتدح كثيرا في الولايات المتحدة بسبب اعتداله، لايهدد وجود الشعب الفلسطيني فحسب، بل ويلغيه تماماً. غير أن هذه النتيجة لاتعد ذات أهمية كبيرة، أو على أسوأ تقدير تعد مجرد عيب صغير في عالم لايخلو من العيوب والأخطاء.

إن موقف بيريز أو أي زعيم إسرائيلي آخر لايتغير قيد أنملة عن موقف الرئيس الحالي حاييم هيرتزوج، عندما قال في عام ١٩٧٢ أن الفلسطينيين لايمكن «أن يشاركونا بأي شكل

من الأشكال فى الأرض المقدسة التى كانت لشعبنا منذ آلاف السنين» - وإن كان «الحمائم» يفضلون استبعاد المناطق ذات الكثافة العربية من الضفة الغربية من الدولة اليهودية ليتجنبوا ما يطلقون عليه تأدبا «المشكلة الديموجرافية أو السكانية». ويلاحظ شلومو جازيت رئيس المخابرات الإسرائيلية السابق، والذى كان من كبار مسئولى الإدارة العسكرية من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٣، يلاحظ أن المبدأ الأساسى إنما يتمثل فى «أنه من الضرورى منع سكان الأراضى (المحتلة) من المشاركة فى تشكيل المستقبل السياسى للأراضى، وأنه يجب ألا يعدوا شركاء فى التعامل مع إسرائيل»؛ ومن هنا كان «الخطر المطلق لأية منظمة سياسية، لأن الجميع يدركون بوضوح أنه إذا تم السماح بنشاط سياسى وإقامة منظمات سياسية، فإن زعماء هذه المنظمات يمكن أن يصبحوا قوة مشاركة فى الشئون السياسية». وتتطلب نفس هذه الاعتبارات «القضاء على جميع المبادرات والجهود التى يبذلها سكان الأراضى لتكون بمثابة الطريق المؤدى للمفاوضات، والقناة التى تصلهم بالقيادة العربية الفلسطينية خارج الأراضى». ويستخلص جازيت أن السياسة الإسرائيلية كانت «ناجحة للغاية» لأن هذه الأهداف التى مازالت قائمة حتى يومنا هذا قد تحققت. ومازال موقف إسرائيل، الذى يتمتع بالتأييد الأمريكى، هو موقف رئيس الوزراء السابق (ووزير الدفاع الحالى) اسحاق رابين عندما تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية إلى الأمم المتحدة فى يناير عام ١٩٧٦ باقتراح بتسوية سلمية على أساس قيام دولتين؛ وكان هذا الموقف : أن إسرائيل سترفض أى مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، حتى ولو اعترفت بإسرائيل ونبذت الإرهاب، وأنها لن تدخل فى «مفاوضات سياسية مع الفلسطينيين» سواء كانوا أعضاء فى المنظمة أو غير أعضاء فيها[٣]. أن أيا من بيريز أو ريجان لم يكن مستعدا حتى للنظر فى المقترحات الواضحة التى تقدمت بها منظمة التحرير الفلسطينية - والتى يعرف كلاهما أنها تحظى بتأييد ساحق بين الفلسطينيين وأن لها الشرعية نفسها التى كانت للمنظمة الصهيونية فى عام ١٩٤٧ - وهى المقترحات الخاصة بإجراء مفاوضات تؤدى إلى اعتراف متبادل ضمن تسوية على أساس قيام دولتين وفقا للإجماع الدولى العريض الذى ظلت الولايات المتحدة وإسرائيل تعترضان سبيله فى كل منعطف على مدى أعوام عديدة[٤].

إن هذه الحقائق السياسية الحاسمة توفر الإطار الضرورى لأى بحث فى «شرور وبلاء الإرهاب» وهى عبارة عنصرية من العبارات المستخدمة فى الخطاب السياسى الأمريكى، والتى تشير إلى الأعمال الإرهابية التى يقوم بها العرب لا اليهود، تماما كما أن كلمة «سلام» تعنى التسوية التى تحترم حق تقرير المصير القومى لليهود وليس للفلسطينيين.

وقد وصل بيريز إلى واشنطون ليتباحث فى أمور السلام والإرهاب مع شريكه فى الجريمة، مباشرة بعد أن أرسل قاذفاته للهجوم على تونس، حيث لقى عشرون تونسيا وخمسة وخمسون

فلسطينيا مصرعهم وفقا لما ذكره الصحفى الإسرائيلى أمنون كابليوك من موقع الأحداث. فهدف الهجوم لم يكن يتمتع بحماية، بل كان مجرد «منتجع لقضاء العطلات به بضع عشرات من المنازل والأكواخ المخصصة لقضاء العطلات ومكاتب منظمات التحرير الفلسطينية، وكلها مختلطة ببعضها البعض بشكل يجعل من الصعب التفريق بينها، حتى من مسافة قريبة». وكانت الأسلحة المستخدمة أكثر تقدما من تلك التى استخدمت فى بيروت؛ «قنابل دقيقة متطورة،» فيما يبدو تطحن أهدافها وتحولها إلى تراب. «لقد تمزقت أجساد الأشخاص الذين كانوا موجودين فى المبانى التى تعرضت للقصف، لتصبح أشلاء لايمكن التعرف عليها. لقد أطلعونى على مجموعة من صور القتلى وقالوا لى يمكن أن تحتفظ بها،. ولكنى تركت الصور فى المكتب؛ فما من صحيفة فى العالم يمكنها أن تنشر صورا مرعبة إلى هذا الحد. سمعت أن صبيا تونسيا كان يبيع الشطائر بالقرب من المقر قد تمزق إلى أشلاء. وتعرف والد الصبى على ابنه عن طريق أثر جرح قديم على كاهله. وقال لى المرافق، «لقد تم اخراج بعض الجرحى من تحت الأنقاض، وكان يبدو أنهم فى حالة طيبة. ولكن بعد نصف ساعة فقط سقطوا وهم يتلوون من الألم ثم أسلموا الروح. ويبدو أن أجهزة أجسامهم الداخلية قد أصابها الدمار من جراء قوة الانفجار»[٥].

وكانت تونس قد قبلت وجود الفلسطينيين بناء على توجيه من ريجان، بعد أن طردوا من بيروت إثر الغزو الذى دعمته الولايات المتحدة والذى أودى بحياة عشرين ألف شخص وأدى إلى تدمير أجزاء كبيرة من البلاد. وقال أحد القادة البارزين فى وزارة الدفاع الأمريكية، وهو جنرال على معرفة واسعة بالجيش الإسرائيلى والعديد من الجيوش الأخرى بالمنطقة، قال لزيف شيف المراسل العسكرى الإسرائيلى «إنكم قد استخدمتم مطرقة لقتل ذبابة». وأضاف الجنرال يقول «لقد ضربتم العديد من المدنيين بدون حاجة إلى ذلك. ولقد أذهلتنا طريقة تعاملكم مع المدنيين اللبنانيين» - وهو شعور كان يخالج كثيرا من الجنود الإسرائيليين وكبار الضباط الذين روعتهم همجية الهجوم والمعاملة الوحشية للمدنيين والمسجونين[٦] - وذلك رغم أن التأييد فى إسرائيل للعدوان ولفريق بيجين - شارون كان يتزايد بشكل متواز مع الأعمال الوحشية بحيث وصل هذا التأييد إلى ذروته بعد القصف المروع لبيروت فى شهر أغسطس[٧]. أما شيمون بيريز، رجل السلام والشخصية التى تتمتع بالاحترام فى الدولية الاشتراكية، فقد التزم الصمت، حتى بدأت التبعات التى تتكبدها إسرائيل تتصاعد مع مذبحة صابرا وشاتيلا بعد الحرب، ومع سقوط العديد من القتلى على يد المقاومة اللبنانية، وهو ماقوض خطة إسرائيل لإقامة «نظام جديد» فى لبنان تسيطر من خلاله إسرائيل على أجزاء كبيرة من الجنوب، بينما يحكم حلفاء إسرائيل من حزب الكتائب ونخبة مختارة من المسلمين الأجزاء الباقية من البلاد.

ويعلق كابليوك بأنه ليس ثمة شك فى أن عرفات كان المستهدف بعملية الهجوم على تونس. فقد كان فى مكتب منظمة التحرير الفلسطينية الذى اصطحبوا كابليوك لمشاهدته صورة لعرفات تقف وسط الأنقاض كتب تحتها شعار يقول، «أرادوا قتلى بدلا من التفاوض معى».

وقيل لكابليوك إن «منظمة التحرير الفلسطينية ترغب فى التفاوض، ولكن إسرائيل ترفض أية مناقشة» - وهو اقرار بسيط للحقيقة نجحت الأوساط الإعلامية الأمريكية فى إخفائه، أو فى استبعاده باعتباره لاعلاقة له بالموضوع، فى ضوء الفرضيات العنصرية التى توجه هذه الأوساط.

وكذلك ليس ثمة شك حقيقى فى تواطؤ الولايات المتحدة فى الهجوم على تونس. فالولايات المتحدة لم تقم حتى بتحذير الضحايا - رغم أنهم من حلفائها المقربين - من أن القتلة كانوا فى الطريق إليهم. إن من يصدق الزعم الأمريكى بأن الأسطول السادس ونظام المراقبة الأمريكى الشامل فى المنطقة كانا غير قادرين على رصد الطائرات الإسرائيلية التى تزودت بالوقود أثناء عبورها فوق البحر المتوسط، إنما يكون الأحرى به أن يطالب الكونجرس بالتحقيق فى ذلك العجز الكامل للقوة العسكرية الأمريكية، الأمر الذى يجعلنا وحلفاءنا عرضة بالتأكيد لهجمات العدو. وقد ذكرت صحيفة «لوس انجلوس تايمز»، نقلا عن وكالات الأنباء، أن «الأنباء الصحفية تنقل الآن عن مصادر حكومية قولها أن الأسطول السادس الأمريكى كان يعلم بلاشك بالغارة الوشيكة، غير أنه قرر عدم إبلاغ المسئولين التونسيين». ويعلق جودفرى جانسن مراسل مجلة «الايكونوميست» اللندنية فى الشرق الأوسط بأن «هذا التصريح الذى يحمل دلالة كبيرة لم ينشر فى أى من «النيويورك تايمز» أو «الواشنطن بوست» وهما أكبر صحيفتين تصدران فى الساحل الشرقى للولايات المتحدة، ولا فى غيرها من الصحف الأمريكية، كما لم يذع فى النشرات الخارجية «لوكالات مثل الأسوشيتد برس واليونيتد برس انترناشيونال». وأضاف مراسل «الايكونوميست» أن «التواطؤ الأمريكى السلبى أمر مؤكد بشكل مطلق»[8].

وكان من بين ضحايا قصف تونس محمد المغربى الذى ولد فى القدس فى عام ١٩٦٠، واعتقل اثنتى عشرة مرة حتى بلوغه سن السادسة عشرة، وكان أحد الذين قدموا المعلومات للتحقيق الذى أجرته صحيفة «الصنداى تايمز» اللندنية حول عمليات التعذيب فى إسرائيل (فى ١٩ يونيو ١٩٧٧)، والذى «تمكن من الهرب إلى الأردن بعد سنوات من الحياة الهامشية بشكل متزايد فى ظل أوضاع الاحتلال العسكرى التى تزداد سوءا». وذلك وفقا لما جاء فى مذكرة أعدها أصدقاؤه اليهود الإسرائيليون، ومنعت الرقابة العسكرية الإسرائيلية نشرها فى الصحف العربية التى تصدر فى القدس الشرقية[9]. إن هذه الحقائق تعد بالتأكيد غير ذات

معنى فى الولايات المتحدة، ربما فقط لأن الدراسة التى أعدتها صحيفة «صنداى تايمز» قد استبعدت إلى حد كبير من الصحافة الأمريكية، على الرغم من ورود إشارة عنها فى مجلة «نيوريبابليك» الليبرالية مرفقة بدفاع صريح عن تعذيب العرب، وهو أمر لم يثر أى رد فعل لدى الرأى العام[١٠].

وقد رحبت الولايات المتحدة رسميا بالقصف الإسرائيلى لتونس باعتباره «ردا مشروعا» على «الهجمات الإرهابية». وذكرت الصحف أن وزير الخارجية الأمريكى شولتز قد أكد ذلك خلال اتصال هاتفى أطلع فيه اسحاق شامير وزير الخارجية الإسرائيلى على أن الرئيس وغيره «يتعاطفون إلى حد كبير مع العمل الإسرائيلى»[١١]. غير أن الولايات المتحدة تراجعت عن هذا التأييد الصريح بعد رد الفعل الدولى العدائى تجاه هذه الغارة، ولكنها أحجمت عن الاشتراك فى إدانة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لهذا «العمل العدوانى المسلح» الذى «يعد انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى ومعايير السلوك الدولى» - وقد اتخذت هذا الموقف منفردة كالمعتاد. وينعكس المناخ الثقافى والفكرى فى الولايات المتحدة فى أن هذا الإحجام قد أدين بعنف باعتباره مثالا أخر على تبنى موقف «موال لمنظمة التحرير الفلسطينية» و«معاد لإسرائيل» وباعتباره أيضا رفضا للتصدى بعنف لإرهابيين تم انتقاؤهم بعناية.

ويمكن أن يجادل المرء بأن القصف الإسرائيلى لايندرج تحت اسم الإرهاب الدولى، لأنه مثال على نوع من الجرائم العدوانية الأكثر خطورة بكثير، وهو الموقف الذى تبناه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. أو قد يرى البعض أنه ليس من العدل أن نطبق على إسرائيل تعريف «الإرهاب الدولى» الذى ابتدعه آخرون. وللرد على هذا الانتقاد الأخير يمكننا أن نبحث فى مذهبها نفسه كما صاغه السفير بنجامين ينتانياهو فى مؤتمر دولى حول الإرهاب. فقد أوضح أن العامل المميز للأرهاب هو «القتل والتشويه المتعمد والمنظم (للمدنيين) والذى يستهدف إشاعة الرعب»[١٢]. ومن الواضح أن هذا المفهوم ينطبق على تونس وعلى الفظائع الأخرى التى ارتكبتها إسرائيل على مدى أعوام؛ على الرغم من أنه لاينطبق على معظم أعمال الإرهاب الدولى، ومن بينها معظم الهجمات الإرهابية العنيفة الموجهة ضد إسرائيل (مثل معالوت ومذبحة ميونيخ وهجوم الطريق الساحلى الذى وقع عام ١٩٧٨ واستغل كذريعة لغزو لبنان)، أو حتى عمليات اختطاف الطائرات واحتجاز الرهائن التى كانت بشكل عام هى الموضوع الرئيسى الذى يجرى بحثه فى المؤتمر الذى حضره هذا السفير الإسرائيلى.

وقد زعم أن الهجوم على مقر منظمة التحرير الفلسطينية التى يرأسها ياسر عرفات كان ردا انتقاميا على عملية قتل راح ضحيتها ثلاثة إسرائيليين فى لارناكا بقبرص قام بها عدد من المهاجمين تم القاء القبض عليهم لمحاكمتهم. ويشك «الخبراء الدبلوماسيون الغربيون فى

شئون منظمة التحرير الفلسطينية» فى أن عرفات كان على علم بهذه المهمة، كما أن «الإسرائيليين كذلك قد تخلوا عن زعمهم الأصلى بأن عرفات متورط فى هذه العملية»[١٣]. غير أن المدافعين عن الإرهاب الإسرائيلى هنا، الذين يؤكدون أن «الغارة الإسرائيلية على تونس كانت تستهدف بالتحديد الأشخاص المسئولين عن الأنشطة الإرهابية» لم يتأثروا بذلك، بل يقولون إنه مهما كانت الحقائق «فإن القدر الأكبر من المسئولية الأخلاقية فى تلك الفظائع إنما يقع على عاتق ياسر عرفات»، لأنه «كان ولايزال الأب المؤسس للعنف الفلسطينى المعاصر». وقد ذكر المدعى العام أدوين ميس فى خطاب أدلى به أمام «اللجنة الأمريكية - الإسرائيلية للشئون العامة»، وهى إحدى جماعات الضغط الإسرائيلية، أن الولايات المتحدة سوف تعتبر عرفات «مسئولا عن أعمال الإرهاب الدولى»، بشكل عام، بغض النظر عن الوقائع فيما يبدو[١٤] وبالتالى، فإن أى عمل يوجه، «ضد منظمة التحرير الفلسطينية» - وهى فئة واسعة كما تشير السجلات التاريخية - يعد أمرا مشروعا.

إن الهجوم على تونس كان عملا متسقا مع الممارسات الإسرائيلية منذ الأيام الأولى لقيام دولة إسرائيل: فعمليات الانتقام توجه ضد أولئك الضعفاء والمكشوفين، وليس ضد مرتكبى الأعمال الوحشية؛ والانتقاد الثابت الذى يوجه ضد منظمة التحرير الفلسطينية هو أنها «بدلا من أن توجه هجومها ضد الأعداء أصحاب العقلية الأمنية، مثل إسرائيل، فإنها تهاجم أهدافا إسرائيلية أكثر سهولة فى إيطاليا والنمسا وغيرها[١٥]» - وهو مظهر آخر من مظاهر طبيعتهم (الفلسطينية) التى تتميز بالغدر والجبن. أما الممارسات الإسرائيلية المشابهة والتى بدأت منذ وقت طويل وعلى نطاق أوسع بكثير، فهى لاتكاد تذكر وسط الإشادة العامة بالبطولة الإسرائيلية، والكفاءة العسكرية و«طهارة السلاح». كما أن مفهوم «الانتقام» يثير عددا ليس قليلا من الأسئلة، وهو ما سنبحثه الآن.

بحلول نهاية عام ١٩٨٥، راجعت الصحف سجل عام «حفل بأعمال الإرهاب الدولى الدامية» ومن بينها اغتيالات لارناكا التى وقعت فى ٢٥ سبتمبر، وعملية اختطاف السفينة أكيلى لاورو وقتل سائح أمريكى فى السابع من أكتوبر. أما الهجوم الإسرائيلى الذى وقع فى أول أكتوبر، فلم تتضمنه القائمة. وأشارت صحيفة «نيويورك تايمز» فى استعراض مطول عن الإرهاب نشر بمناسبة نهاية العام، أشارت بشكل مقتضب إلى الهجوم الإسرائيلى على تونس، ولكن باعتباره مثلا على الأعمال الانتقامية وليس الإرهاب، ووصفته بأنه «عمل يائس لم يكن له تأثير كبير على العنف الفلسطينى، بل أثار احتجاجات عنيفة فى المجتمع الدولى» وقال آلان ديرشو فيتش أستاذ القانون بجامعة هارفارد، متهما إيطاليا بالتواطؤ فى الإرهاب الدولى لإطلاقها سراح الرجل «الذى زعم أنه دبر عملية الاختطاف»، وقال إن الولايات المتحدة «كانت بالتأكيد ستقوم بتسليم أى إرهابى إسرائيلى يمارس أعمال عنف ضد مواطنى أى دولة أخرى» - أى أرييل شارون واسحاق شامير ومناحم بيجن على سبيل المثال. وقد نشر قوله هذا

فى اليوم نفسه الذى احتفلت فيه واشنطن ببيريز، بعد قصف تونس مباشرة، وأشادت بالتزامه بالسلام وقد اعتبر ذلك أمرا طبيعيا جدا فى المناخ الثقافى السائد[١٦].

إن التصريحات التى يدلى بها ريجان عن الإرهاب تذكر وتبحث بجدية ظاهرة وسط التيار الرئيسى السائد، غير أن النقاد يعلقون فى بعض الأحيان على نفاق أولئك الذين يثورون ضد الإرهاب الدولى فى نفس الوقت الذى يرسلون فيه جيوشهم العميلة للقيام بعمليات قتل وتشويه وتعذيب وتدمير فى نيكاراجوا، وأيضا - وهو مالم يعد يذكر بنفس القدر حيث أصبحت هذه الأعمال تعد نجاحا - لقتل عشرات الآلاف فى السلفادور فى إطار جهود ثابتة ناجحة تهدف إلى تجنب ذلك التهديد المروع المتمثل فى إقامة ديمقراطية حقيقية هناك، على الرغم من أن ريجان الذى ظهر مؤخرا على مسرح الأحداث فى واشنطن لايمكن أن يدعى أنه من بين «مؤسسى الإرهاب المعاصر الذى يمارس فى أمريكا الوسطى». وبعد فترة وجيزة من تصريحات ريجان وبيريز حول السلام والإرهاب، عاد فريق يضم نحو ١٢٠ من الأطباء والممرضين والمتخصصين فى الشئون الصحية بعد تحقيق أجراه فى نيكاراجوا بتكليف من كل من اتحاد الصحة العامة الأمريكى ومنظمة الصحة العالمية، وذكر مايحدث من تدمير للعيادات والمستشفيات، وقتل خبراء الصحة، ونهب الصيدليات الريفية مما أدى إلى نقص حاد فى الأدوية، والنجاح فى وقف برنامج للتطعيم ضد شلل الأطفال - وهو مجرد جزء ضئيل من حملة العنف التى دبرت فى مراكز الإرهاب الدولى فى واشنطن وميامى[١٧]. ويبارى مراسلو «النيويورك تايمز» فى نيكاراجوا نظراءهم من مراسلى «البرافدا» فى أفغانستان، فى حماسهم للكشف عن الأعمال الوحشية التى يقوم بها متمردو الكونترا أو التحقق من الدليل الدامغ عليها؛ وبالطبع تجاهلت الصحيفة ذات الشهرة هذا النبأ كما تجاهلت غيره.

إن الغارة التى وقعت بالقرب من تونس إنما تمثل قدرا من النفاق ليس من السهل ضبطه فى كل الأحوال. فلنفترض مثلا أن نيكاراجوا قامت بقصف واشنطن مستهدفة ريجان وشولتز وغيرهما من الإرهابيين الدوليين وقتلت نحو مائة ألف شخص «عن طريق الخطأ»، فإن هذا العمل سيكون مبررا باعتباره انتقاما وفقا للمعايير الأمريكية، وإذا ماكانت نسبة ٢٥ إلى واحد مقبولة فعلا كما حدث فى التناسب بين تونس ولارناكا؛ وإن كان بمقدورنا أن نضيف تحريا للدقة أنه فى هذه الحالة على الأقل سيكون مرتكبو جرائم الإرهاب هم المستهدفون، ولن يكون هناك مجال للشك فى من الذى بدأ الإرهاب؛ بل وربما يكون من الملائم أكثر أن نضاعف عدد القتلى بنسبة معينة حتى يكون متناسبا مع حجم السكان فى الحالتين : وقد صرح الرئيس ريجان قائلا: «إن الإرهابيين ومن يدعمونهم لابد أن يقفوا موقف الحساب، وسيحدث ذلك»[١٨]؛ وبهذا التصريح يكون ريجان قد وضع الأساس الأخلاقى لأى عمل انتقامى مماثل، فى حين يوافقه تماما نقاده الأكثر عنفا فى التيار الرئيسى للصحافة كما رأينا.

وحقا، فإن بيريز قد أثبت نفسه بالفعل كرجل سلام فى لبنان[١٩]. فبعد أن أصبح رئيسا للوزراء تكثفت برامج «الإرهاب المضاد» الإسرائيلية الموجهة ضد المدنيين فى الجنوب اللبنانى المحتل، حتى وصلت إلى ذروة الوحشية بعمليات القبضة الحديدية فى أوائل عام ١٩٨٥، والتى علق عليها كورتيس ويلكى بأنها تحمل «العلامات المميزة لفرق القتل فى أمريكا اللاتينية»، وهو ما أكدته تقارير صحفيين آخرين كانوا موجودين فى مسرح الأحداث. ففى قرية الزرارية على سبيل المثال، قام جيش الدفاع الاسرائيلى الذى يرفع شعار «طهارة السلاح»، بعملية شمال خط جبهة القتال القائم فى ذلك الوقت. وبعد بضع ساعات من القصف المكثف لقرية الزرارية وثلاث قرى قريبة منها، قام الجيش الإسرائيلى بإجلاء السكان الذكور جميعا وقتل مابين ٣٥ و٤٠ من أهالى القرية، بعضهم كانوا فى سيارات سحقتها الدبابات الإسرائيلية، والبعض الآخر ضرب حتى الموت أو قتل ببساطة؛ وأطلقت إحدى الدبابات قذيفة على رجال الصليب الأحمر الذين كانوا قد تلقوا تحذيرات بالبقاء بعيدا عن المكان، ذلك فى حين نجت القوات الإسرائيلية بمعجزة دون أن تتكبد أى خسائر مما وصف رسميا بأنه معركة بالأسلحة النارية مع فدائيين على درجة عالية من التسلح. وكان اثنا عشر جنديا إسرائيليا قد لقوا مصرعهم فى اليوم السابق أثر عملية انتحارية وقعت بالقرب من الحدود، غير أن إسرائيل نفت أن يكون الهجوم على الزرارية ردا انتقاميا. إن هذا النفى الإسرائيلى يعرضه المؤيدون هنا بدافع الإحساس بالواجب باعتباره حقيقة واقعة، كما يوضحون أن «معلومات المخابرات أثبتت أن البلدة قد أصبحت قاعدة للإرهابيين.. فقد قتل مالايقل عن ٣٤ من الفدائيين الشيعة خلال معركة الأسلحة النارية واحتجز مايربو على مائة رجل للتحقيق معهم - من قرية واحدة صغيرة» (أريك بريندل) - وهو مايوضح حجم شبكة الإرهاب الشيعية وذكر المراقبون الموجودون فى موضع الأحداث أن الجنود الإسرائيليين، دون وعى منهم بالاتجاه العام للدولة، كتبوا باللغة العربية على حوائط البلدة شعار «انتقام القوات المسلحة الإسرائيلية»[٢٠].

وفى مناطق أخرى أطلق الجنود الإسرائيليون النيران على المستشفيات والمدارس، واحتجزوا «المشتبه فيهم»، ومن بينهم مرضى على أسرة المستشفيات وغرف العمليات،«للتحقيق معهم» أو لنقلهم إلى معسكرات الاعتقال الإسرائيلية فضلا، عن العديد من الأعمال الوحشية الأخرى التى وصفها دبلوماسى غربى يتردد كثيرا على المنطقة، بأنها تصل إلى درجات جديدة من «الأعمال الوحشية المحسوبة وعمليات القتل الاعتباطية»[٢١].

وقد قال الجنرال شلومو إيليا رئيس وحدة الاتصال التابعة للجيش الإسرائيلى فى لبنان إن «السلاح المجدى الوحيد لمكافحة الإرهاب هو الإرهاب، وأن إسرائيل لديها خيارات تتخطى ما استخدمته بالفعل من أجل الحديث باللغة التى يفهمها الإرهابيون»! وهذا المفهوم ليس جديدا. فبنفس الشكل، كانت عمليات الجستابو التى وقعت فى أوروبا المحتلة «تبرر كذلك

باعتبارها مكافحة للإرهاب»؛ وقد عثر على أحد ضحايا السفاح النازى كلاوس باربى وقد ثبتت على صدره بطاقة كتب عليها «الإرهاب ضد الإرهاب» - وهو بالمصادفة الاسم الذى أطلقته جماعة إرهابية إسرائيلية على نفسها، وهو كذلك العنوان الذى اختارته مجلة «دير شبيجل» لموضوعها الرئيسى عن العملية الإرهابية التى قامت بها الولايات المتحدة ضد ليبيا فى إبريل ١٩٨٦. وقد استخدمت الولايات المتحدة حق الڤيتو للاعتراض على قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يدعو لإدانة «الممارسات الإسرائيلية والإجراءات الموجهة ضد السكان المدنيين فى الجنوب اللبنانى» بحجة أن القرار «يطبق معايير مزدوجة»، وقالت المندوبة الأمريكية جين كير كباتريك موضحة «أننا لانعتقد أن قرارا غير متوازن يمكن أن ينهى مأساة لبنان»[٢٢].

وقد استمرت عمليات الإرهاب الإسرائيلية، فى حين أجبرت القوات الإسرائيلية على الانسحاب بسبب المقاومة.

ونكتفى بذكر حالة واحدة فقط؛ فقد أنهت القوات الإسرائيلية بمعاونة جيش جنوب لبنان المرتزق «عام الإرهاب الدولى الدامى» فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٨٥، بأن «شنوا هجوما على قرية (كونين) المسلمة الشيعية فى الجنوب اللبنانى، وأجبروا جميع سكانها البالغ عددهم نحو ألفى شخص على مغادرتها»، ونسفوا المنازل واشعلوا فيها النيران، وألقوا القبض على ٣٢ من الشباب؛ وأفادت الأنباء أن الرجال والأطفال والنساء من سكان القرية كانوا يتدفقون على بلدة تقع خارج حدود «المنطقة الأمنية» الإسرائيلية، وتقع بها نقطة تابعة لقوات الأمم المتحدة[٢٣].

وقد ورد من بيروت هذا النبأ الذى استند إلى روايات شهود نقلت عنهم الشرطة اللبنانية، وإلى صحفى يعمل بصحيفة «النهار» المحافظة التى تصدر فى بيروت، وإلى حركة أمل الشيعية. أما من القدس، فقد أورد جويل جرينبرج رواية مختلفة لاتستند إلى أية مصادر محددة، بل يقررها ببساطة على أنها الحقيقة، ويقول فيها: «إن القرويين الذين يخشون من قيام جيش جنوب لبنان بعمل انتقامى قد فروا من قرية كونين الشيعية، بعد أن لقى اثنان من جنود جيش جنوب لبنان مصرعهما فى القرية»![٢٤].

إن هذه المقارنة التى تعد نموذجية تماما توضح الأمور. فالدعاية الإسرائيلية تستفيد كثيرا من أن أجهزة الإعلام تعتمد بشكل طاغ على المراسلين الموجودين فى إسرائيل، وهذا يوفر ميزتين هامتين : أولا، أن الأنباء تقدم إلى المستمع الأمريكى عبر عيون إسرائيلية رسمية؛ وثانيا، وفى الحالات النادرة التى يقوم فيها مراسلون أمريكيون بتحريات مستقلة بدلا من الاعتماد على مضيفيهم الكرماء، فإن نظام الدعاية الإسرائيلى وعملاءه الأمريكيين العديدين يمكنهم الشكوى بمرارة من أن الجرائم العربية يتم تجاهلها فى حين توضع إسرائيل موضع

الفحص والتمحيص بسبب أى قصور بسيط، فى ضوء كثافة الأنباء المتواترة.

إن عدم القدرة على إدارة الأنباء بالطريقة العادية يثير أحيانا بعض المشكلات: منها على سبيل المثال ماحدث خلال حرب لبنان عام ١٩٨٢، عندما لم يكن لدى إسرائيل وسيلة للسيطرة على الأنباء التى ينقلها الصحفيون الموجودون فى لبنان عن شهود العيان. فقد أثار ذلك صيحة احتجاج عالية ضد المتاجرة المزعومة بالأعمال الوحشية وتلفيقها فى إطار «حرب نفسية شنت على نطاق واسع» ضد دولة إسرائيل الصغيرة الجديرة بالشفقة، - وهو مظهر آخر من مظاهر معاداة السامية المتأصلة فى الرأى العام العالمى، فتصبح إسرائيل هى الضحية وليست المعتدية. ويبدو بوضوح أن هذه الاتهامات ملفقة، وأنها فى أغلب الأحيان مثيرة للضحك، وأن وسائل الإعلام كما هو متوقع تلتوى إلى الوراء لترى الأمور من وجهة النظر الإسرائيلية، وهو أمر ليس بالسهل على صحفيين يحاولون الإبقاء على حياتهم وسط القصف الإرهابى الإسرائيلى. وفى الواقع، فإن الشهادة التى ترد عن مصادر إسرائيلية تكون غالبا أكثر حدة مما يتردد فى الصحافة الأمريكية؛ فإن مايظهر فى الصحف الأمريكية من أنباء مخفف بشكل كبير عما رآه الصحفيون بالفعل(٢٥). غير أن هذه الاتهامات تؤخذ مأخذ الجد تماما على الرغم من منافاتها الواضحة للعقل، فى حين أن الانتقادات الدقيقة لأجهزة الإعلام لخضوعها للمنظور الأمريكى - الإسرائيلى وقمعها للحقائق غير المقبولة، فإنه يتم تجاهلها بشكل كامل كالمعتاد. وكذلك فإن دراسة عن «التحليلات المنشورة عن التغطية الإعلامية لحرب عام ١٩٨٢ فى لبنان» تتضمن العديد من الاتهامات للصحافة حول تبنيها المزعوم لموقف معاد لإسرائيل، بينما لاتتضمن سوى عدد قليل من الردود المدافعة عن وسائل الإعلام ضد هذه الاتهامات؛ إلا أنها لاتتضمن إشارة واحدة عن وجود تحليل نقدى دقيق وشامل للظاهرة المعاكسة(٢٦). وداخل الحدود الضيقة للمناخ الثقافى الأمريكى ذى الطابع الأيديولوجى الشديد، لايتردد إلا الانتقاد الأول. وبالمناسبة، فإن هذه نظرية تقليدية ظهرت بوضوح فيما يتعلق بحروب الهند الصينية وحرب أمريكا الوسطى الراهنة وغيرها، حيث تعمل كوسيلة أخرى من وسائل التحكم فى الأفكار.

أما عمليات القبضة الحديدية التى يسعد قادة إسرائيل أن يصفوها «بالإرهاب» (انظر تعليقات الجنرال إيليا التى ذكرناها من قبل)، فإن لها هدفين رئيسيين. الأول ورد فى ملاحظات جون كيفنر (من لبنان) عن «تحويل السكان ضد الفدائيين عن طريق جعل تكلفة تأييدهم عالية جدا»؛ وهو مايعنى باختصار احتجاز السكان كرهينة للهجمات الإرهابية إلى أن يقبلوا الإجراءات التى تعتزم إسرائيل فرضها بالقوة.

أما الهدف الثانى فهو مفاقمة الصراعات الداخلية فى لبنان، وتنفيذ تبادل عام للسكان بعد الصراع بين الطوائف الذى فرضه المحتل بطريقة كلاسيكية منذ عام ١٩٨٢. فقد لاحظ

جيم موير المراسل الصحفى المقيم بلبنان «أن هناك أدلة كثيرة على أن الإسرائيليين هم الذين أشعلوا نيران الصراع المسيحى - الدرزى فى منطقة الشوف ووالوه بالتشجيع». وفى الجنوب، قال مسئول كبير من مسئولى المعونة الدولية إن : «إدارة الألاعيب القذرة لديهم قد فعلت كل مافى وسعها لإثارة المشكلات، غير أنها لم تفلح». ويضيف قائلا «إن سلوكهم كان دنيئا»؛ وهى وجهة نظر «تتبناها جماعات الغوث الدولية كلها». كذلك فقد «ذكر شهود العيان المحليون أن الجنود الإسرائيليين كانوا كثيرا ما يطلقون النار على مخيمات الفلسطينيين من مناطق قريبة من تلك التى يسيطر عليها المسيحيون فى محاولة لتأليب الفلسطينيين على المسيحيين». وذكر سكان القرى المسيحية أن الدروريات الإسرائيلية كانت تجبر المسيحيين والمسلمين تحت تهديد السلاح على ضرب بعضهم البعض، ضمن أساليب أخرى «للإذلال الغريب» ونجحت هذه الأساليب فى نهاية الأمر. فقد هاجم المسيحيون المتحالفون مع اسرائيل، المسلمين بالقرب من صيدا بشكل يضمن إثارة رد فعل قوات أكثر قوة، بما يبدأ دائرة دموية من العنف أدت فى النهاية إلى فرار عشرات الآلاف من المسيحيين ذهب معظمهم إلى المناطق التى يسيطر عليها الإسرائيليون فى الجنوب، فى حين دفعت عشرات الآلاف من الشيعة نحو الشمال نتيجة لعمليات القبضة الحديدية.[٢٧]

وكانت الحجة التى تتردد فى الولايات المتحدة هى أن إسرائيل كانت دائما ماتعتزم الانسحاب، غير أن انغماس الإرهابيين الشيعة فى ما عرف عن العرب من حب للعنف من أجل العنف هو ببساطة ماكان يؤجل هذا الانسحاب المزمع. غير أنه كما يقول جيم موير عن حق، فإن «الحقيقة التاريخية التى تعلو فوق أى جدال جاد إنما تتمثل فى أن الإسرائيليين ماكانوا لينسحبوا الآن لولا ماتعرضوا له من هجمات وماتكبدوه فيها من خسائر»، وأن نطاق الانسحاب سوف يتحدد بمدى كثافة المقاومة[٢٨].

وقد أوضحت القيادة العليا الإسرائيلية أن ضحايا عمليات القبضة الحديدية كانوا «إرهابيين قرويين»؛ وبالتالى كان مفهوما أن يقوم رجال ميليشيا جيش جنوب لبنان بقتل ثلاثة عشر من القرويين فى الحادثة التى وردت عنها هذه الملاحظة. ويلاحظ يوسى أولمرت الذى يعمل بمعهد شيلواح الإسرائيلى للدراسات الاستراتيجية، أن «هؤلاء الإرهابيين يعملون بتأييد من معظم السكان المحليين». وشكا قائد إسرائيلى من أن «الإرهابى .. له عيون كثيرة هنا، لأنه يسكن هنا»، فى حين وصف المراسل العسكرى لصحيفة «جيروزاليم بوست» الصعوبات التى تواجه مكافحة «مرتزقة الإرهاب» بأنهم «متعصبون، كل منهم يهب نفسه بشكل كامل لقضيته إلى حد الاستعداد لمواجهة خطر القتل خلال عملهم ضد جيش الدفاع الإسرائيلى»، الذى يعمل على «الحفاظ على النظام والأمن» على الرغم من «الثمن الذى يتعين أن يدفعه السكان» كما عبر عن «تقديره للاسلوب الذى يتبعه الجيش فى القيام بعمله» وأوضح

ڤيسيلتير الفرق بين «إرهاب الشيعة» ضد جيش الاحتلال وبين الإرهاب الفلسطينى، وكلاهما تعبير عن الطبيعة العربية الشريرة بقوله إن «الفلسطينيين لديهم قتلة يرغبون فى القتل. أما الشيعة فلديهم قتلة يرغبون فى الموت»، ويقومون بأعمال «مدفوعين برؤية دينية متعصبة للعالم لايمكن تحقيقها بأى شكل سياسى أو دبلوماسى» - فتحققها لايمكن أن يتمثل فى شىء بسيط مثل طرد جيش الاحتلال من أراضيهم. فضلا عن ذلك فإن «جيشهم السرى» وهو ميليشيا أمل منذ تأسيسه فى عام ١٩٧٥ كان «مكرسا» «للقضاء على اسرائيل» - وهو مايظهر الهراء الذى يتخطى جميع الحكايات التى يلفقها مفكروه.[٢٩]

ويستخدم المسئولون والمعلقون الأمريكيون هذا المفهوم نفسه للإرهاب على نطاق واسع. فالصحف تذكر دون تعليق أن قلق وزير الخارجية شولتز بشأن «الإرهاب الدولى» قد تحول إلى «غضب شديد» بعد العملية الانتحارية التى تعرضت لها مشاة البحرية الأمريكية فى لبنان فى أكتوبر ١٩٨٣؛ وهى القوات التى كان السكان يرونها على نحو طبيعى باعتبارها قوات عسكرية أجنبية أرسلت لفرض «النظام الجديد» الذى فرضه العدوان الإسرائيلى. وكتب بارى روبن إن «أهم استخدام للإرهاب الذى ترعاه سوريا داخل لبنان كان يتمثل فى فرض انسحاب القوات الإسرائيلية ومشاة البحرية الأمريكية»، فى حين كانت كل من إيران وسوريا تدعم «الأنشطة الإرهابية» التى تقوم بها «الجماعات الشيعية المتطرفة» فى الجنوب اللبنانى مثل عمليات الهجوم على «جيش جنوب لبنان الذى تدعمه إسرائيل». وبالنسبة لمؤيدى إرهاب الدولة، تعد مقاومة جيش الاحتلال وعملائه المحليين عملا إرهابيا يستحق الانتقام العنيف. وكان توماس فريدمان مراسل «النيويورك تايمز» فى إسرائيل يصف بشكل روتينى الهجمات التى تتعرض لها القوات الإسرائيلية فى الجنوب اللبنانى بأنها «عمليات قصف إرهابية» أو «إرهاب انتحارى»؛ وكان يؤكد لنا أنها نتاج «ضعف نفسى أو تعصب دينى». وكتب كذلك أن سكان «المنطقة الأمنية» التى أعلنتها إسرائيل الذين ينتهكون القواعد التى وضعها المحتلون، كان «يطلق عليهم النار فى الحال، ثم تجرى التحقيقات فى وقت لاحق. وكان بعض الذين أطلق عليهم النار مجرد مارة أبرياء». غير أن هذه الممارسات لاتعد من قبيل إرهاب الدولة. وذكر كذلك أن إسرائيل «قد تحملت الكثير من أجل الحد من تدفق الأنباء خارج المنطقة»؛ «فلم يسمح للصحفيين بتغطية الأحداث التى تلت العمليات الانتحارية، وفعليا لم تذع أى معلومات عنها». ولم تمنعه هذه الحقيقة من أن يكتب بقدر كبير من الثقة عن الخلفيات والدوافع التى تحرك أولئك الذين يصفهم المحتلون بأنهم «إرهابيون» - وهو الوصف الذى كان يستخدمه كذلك من تقاريره الصحفية[٣٠].

وفى الوقت الذى كان فيه ريجان وبيريز يهنئ أحدهما الآخر على موقفهما المبدئى ضد «شرور وبلاء الإرهاب» أمام المستمعين المعجبين بهما، أوردت الصحف أنباء عن عمل إرهابى

جديد وقع فى الجنوب اللبنانى: «الإرهابيون يقتلون ستة أشخاص، ويدكون مقر محطة الإذاعة المسيحية المملوكة للولايات المتحدة فى جنوب لبنان» - هكذا كانت عناوين الصحف الصادرة فى اليوم نفسه(٣١). فلماذا يقوم الإرهابيون اللبنانيون بتدمير محطة إذاعة «صوت الأمل» التى يديرها مبشرون مسيحيون أمريكيون!؟

هذا السؤال لم يكن يطرح؛ ولكن دعنا نبحثه بهدف توضيح مفاهيم الإرهاب والانتقام.

أحد الأسباب يتمثل فى أن هذه المحطة «تتحدث باسم جيش جنوب لبنان»(٣٢)، وهو قوة المرتزقة التى شكلتها إسرائيل فى جنوب لبنان بهدف إرهاب السكان فى «المنطقة الأمنية» التى أعلنتها إسرائيل. ويجدر بالملاحظة كذلك أن المحطة تقع بالقرب من قرية الخيام؛ وهى قرية لها تاريخ غير معروف عندنا. وكان زئيف شيف قد ألمح إلى هذا التاريخ وسط عمليات القبضة الحديدية التى قام بها بيريز. وذكر أنه بعد أن غزت إسرائيل لبنان فى عام ١٩٨٢ كانت قرية الخيام «خالية من السكان»؛ والآن يقطنها عشرة آلاف شخص؛ وأن بلدة النبطية اللبنانية كان يسكنها خمسة آلاف شخص والآن بها خمسون ألف شخص. وأوضح شيف أن «هؤلاء وغيرهم قد يجبرون مرة أخرى على التخلى عن منازلهم وديارهم إذا سمحوا للمتطرفين منهم أو للفلسطينيين بمهاجمة المستوطنات الإسرائيلية»(٣٣). إن هذا سيكون مصيرهم إذا ما سخروا من قوات الدفاع الإسرائيلية التى كانت فى ذلك الوقت تهاجم القرويين اللبنانيين وتقتل المدنيين بشكل عشوائى، وتقوم بعمليات دفاعية ضد «الإرهاب (الذى) لم يتوقف» حيث «كان الجنود الإسرائيليون يتعرضون للهجوم يوميا فى الجنوب اللبنانى»(٣٤).

ولم يكن على شيف أن يوضح للبنانيين الذين يوجه إليهم التحذير، أو على الأقل لبعض العناصر الأكثر اطلاعا من مستمعيه الإسرائيليين، لماذا انخفض سكان النبطية إلى خمسة آلاف شخص ولماذا أخليت قرية الخيام من سكانها فى عام ١٩٨٢. فقد طرد السكان وقتل مئات منهم خلال القصف الإرهابى الإسرائيلى المستمر منذ أوائل السبعينيات؛ أما القلة التى بقيت فى قرية الخيام، منذ تعرضت للذبح على يد ميليشيا حداد الإسرائيلية خلال غزو لبنان عام ١٩٧٨، وتحت أنظار لواء جولانى من القوات الخاصة الإسرائيلية، وهى الميليشيا التى أوضح رجل السلام (بيريز) أنها «نجحت فى إقرار سلام نسبى فى المنطقة مما منع عودة إرهابيى منظمة التحرير الفلسطينية»(٣٥).

وكانت قرية الخيام كذلك مقر «سجن سرى» أقامته «إسرائيل والميليشيات المحلية الموالية لها فى جنوب لبنان.. حيث كان المسجونون يحتجزون فيه فى أوضاع مروعة ويتعرضون للضرب وللتعذيب بصدمات الكهرباء، وفقا لما ذكره نزلاؤه السابقون ومسئولو الغوث الدوليون فى المنطقة»، وذكرت هيئة الصليب الأحمر أن «الإسرائيليين هم الذين يديرون هذا المركز»؛ وأن جيش الدفاع الإسرائيلى قد منع مسئولى الصليب الأحمر من الدخول(٣٦).

وربما كان هناك الكثير يمكن أن يقال فى ذلك الوقت عن الهجوم الإرهابى الذى قام به «المتعصبون» فى قرية الخيام فى السابع عشر من أكتوبر ١٩٨٥، لو كانت مثل هذه الأمور تعتبر ملائمة لأن تصبح جزءا من الذاكرة التاريخية إلى جانب أعمال إرهابية أخرى لها فائدة أيديولوجية أكبر.

والنبطية أيضا لها حكايات تروى. فإن فرار خمسين ألفا من سكانها البالغ عددهم ستون ألفا «كان أغلبه بسبب الخوف من القصف (الإسرائيلى)،» وفقا لما ذكره اثنان من مراسلى صحيفة «جيروزاليم بوست» كانا يقومان بجولة فى جنوب لبنان فى محاولة للكشف عن أدلة على الأعمال الإرهابية والوحشية التى تقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يجدا سوى القليل رغم أنه كان هناك العديد من الأدلة التى تثبت الإرهاب الإسرائيلى واثاره[٣٧].

وقد وقعت احدى عمليات القصف فى الرابع من نوفمبر ١٩٧٧، عندما تعرضت النبطية «لنيران المدفعية المكثفة التى أطلقتها المواقع المارونية اللبنانية (والتى تؤيدها إسرائيل) وبطاريات المدفعية الإسرائيلية المتمركزة على جانبى الحدود - ومن بينها بعض من المواقع القوية الإسرائيلية الستة داخل لبنان». واستمرت الهجمات حتى اليوم التالى، وأسفرت عن مقتل ثلاث سيدات ضمن الضحايا الآخرين. وفى السادس من نوفمبر، رد رجال فتح بإطلاق صاروخين أسفرا عن مصرع اثنين من الإسرائيليين فى نهاريا؛ مما أشعل معركة بالمدفعية، وأدى إلى إطلاق صاروخ آخر أسفر عن مقتل إسرائيلى واحد. «ثم جاءت الغارات الجوية الإسرائيلية التى أسفرت عن مقتل نحو سبعين شخصا كلهم تقريبا من اللبنانيين»[٣٨]. وقد ذكر الرئيس المصرى أنور السادات هذه المعارك المتبادلة التى بدأتها إسرائيل، والتى كانت تهدد بنشوب حرب كبرى، باعتبارها سببا لتقديمه عرضا لزيارة القدس بعد بضعة أيام[٣٩].

ولقد دخلت هذه الأحداث ذاكرة التاريخ بشكل مختلف، ليس فقط من خلال الصحافة، ولكن أيضا من خلال الدراسات الأكاديمية. فقد كتب ادوارد هالى دون الاستناد إلى أى دليل: «أن منظمة التحرير الفلسطينية قامت فى محاولة لتعطيل الخطوات المؤدية لعقد مؤتمر للسلام بإطلاق صواريخ الكاتيوشا على قرية نهاريا الواقعة شمالى إسرائيل فى السادس والثامن من نوفمبر، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص»، وأدى إلى «الانتقام الإسرائيلى المحتوم» فى التاسع من نوفمبر، والذى أسفر عن مقتل مايزيد على مائة شخص خلال هجمات «شنت على مدينة صور وما حولها وبلدتين صغيرتين تقعان فى الجنوب»[٤٠]. وكما هى العادة فى التاريخ المعدل بشكل لائق، نجد أن الفلسطينيين هم الذين يقومون بأعمال الإرهاب فى حين يقوم الإسرائيليون بالانتقام، الذى ربما يكون مفرطا فى قسوته. وفى دنيا الواقع غالبا ما تختلف الحقيقة عن ذلك؛ وهو الأمر الذى يتسم بقدر ليس قليلا من الأهمية فى الدراسات الخاصة بالإرهاب فى الشرق الأوسط.

إن الويلات التى تعرضت لها النبطية لم تكد تذكر فى الصحف الغربية، إلا فى استثناءات قليلة. فقد وقعت احدى الهجمات الإسرائيلية فى الثانى من ديسمبر عام ١٩٧٥، عندما قام سلاح الجو الإسرائيلى بقصف المدينة مما أدى إلى مقتل العديد من اللبنانيين والفلسطينيين المدنيين بفعل الأسلحة المضادة للأفراد والقنابل والصواريخ[٤١]. والغريب فيما يتعلق بهذه الغارة أن أجهزة الإعلام الغربية قد نقلت أخبارها، غير أنها لم تثر أى اهتمام، وقلق داخل الدوائر المتحضرة، ربما لأنها كانت على مايبدو «انتقامية»: انتقاما من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذى كان قد وافق لتوه على تخصيص جلسة لبحث اقتراح السلام المقدم من جانب سوريا والأردن ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والذى بحثناه فى الفصل الأول.

ومازالت القصة مستمرة حتى اليوم دون اختلاف يذكر. ففى أوائل عام ١٩٨٦، عندما كانت أنظار العالم موجهة بفزع إلى الإرهابيين المجانين فى العالم العربى، ذكرت الصحف أن دبابة إسرائيلية قد أطلقت النيران على قرية صريفا فى الجنوب اللبنانى، مستهدفة ثلاثين مسكنا زعم جيش الدفاع الإسرائيلى أن «إرهابيين مسلحين» قد أطلقوا منها النار عليهم لمقاومة أعمالهم العسكرية التى قاموا بها فى إطار ما وصفوه بعملية البحث عن جنديين إسرائيليين كانا قد «اختطفا» فى «المنطقة الأمنية» الإسرائيلية فى لبنان. وقد منعت عن الذكر فى الصحافة الأمريكية الأنباء الواردة عن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والتى أفادت أن القوات الإسرائيلية قد «انتابتها نوبات جنونية حقا» خلال هذه العمليات، فحوصرت قرى بأكملها، ومنعت القوات التابعة للأمم المتحدة من إرسال المياه واللبن والبرتقال للقرويين الذين كان يجرى «استجوابهم» - حيث تعرض الرجال والسيدات لتعذيب وحشى بيد القوات الإسرائيلية وحلفائها من المرتزقة المحليين، فى حين وقف جيش الدفاع الإسرائيلى يرقب كل ذلك عن كثب. ثم رحل جيش الدفاع الإسرائيلى بعد ذلك مصطحبا معه العديد من القرويين من بينهم سيدات حوامل، ونقلوا بعضهم إلى إسرائيل فى ما يعد انتهاكا آخر للقانون الدولى، وقاموا بتدمير بعض المساكن ونهب البعض الآخر، فى حين كان شيمون بيريز يقول إن بحث إسرائيل عن الجنود «المختطفين» إنما «يعبر عن موقفنا من تقدير قيمة حياة الانسان وكرامته»[٤٢].

وبعد شهر، أى فى الرابع والعشرين من مارس، ذكر راديو لبنان أن القوات الإسرائيلية، سواء كانت جيش الدفاع الإسرائيلى أو جيش جنوب لبنان المرتزق، قد قصفت النبطية مما أسفر عن مصرع ثلاثة مدنيين وإصابة اثنين وعشرين آخرين، حيث «سقطت القذائف داخل منطقة السوق فى وسط المدينة فى منتصف النهار، حيث كانت الجموع محتشدة للبيع والشراء»؛ وزعم أن ذلك قد جاء كرد انتقامى على الهجوم الذى تعرضت له القوات المرتزقة التابعة لإسرائيل فى الجنوب اللبنانى. وتوعد أحد زعماء حركة أمل الشيعية بأن «المستوطنات

والمنشآت الإسرائيلية لن تكون بمنأى عن هجمات المقاومة». وفى السابع والعشرين من مارس، سقط صاروخ كاتيوشا فى ساحة مدرسة فى شمالى إسرائيل مما أسفر عن إصابة خمسة أشخاص، وكان سببا فى شن هجوم إسرائيلى على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بالقرب من صيدا مما أسفر عن مصرع عشرة أشخاص وإصابة أثنين وعشرين آخرين، فى حين صرح قائد المنطقة الشمالية الإسرائيلية فى إذاعة الجيش الإسرائيلى بأن جيش الدفاع الإسرائيلى لم يتمكن من تحديد ما إذا كان الشيعة أم رجال المقاومة الفلسطينية هم الذين أطلقوا الصاروخ. وفى السابع من أبريل قصفت الطائرات الإسرائيلية مخيما صغيرا وقرية قريبة منه، مما أسفر عن قتل اثنين وإصابة عشرين آخرين، بزعم أن إرهابيين قد خرجوا من هذه المنطقة بهدف قتل المواطنين الإسرائيليين[٤٣].

ومن بين كل هذه الأحداث كان حادث إطلاق صاروخ على شمالى إسرائيل هو الوحيد الذى حظى بتغطية تلفزيونية كبيرة وهياج عام ضد «ويلات وشرور الإرهاب»؛ وإن كانت هذه الموجة قد خفتت بعض الشىء بسبب حالة الهيستيريا التى نظمت فى ذلك الوقت حول «غزو» نيكارجوا لهندوراس، عندما مارس جيش نيكاراجوا حقه الشرعى فى طرد العصابات الإرهابية من أراضيه ومطاردتها، وهى العصابات التى أرسلها مديروها فى الولايات المتحدة لإظهار قوتهم قبيل اقتراع مجلس الشيوخ على تقديم معونة لمتمردى الكونترا؛ ويذكر هنا أن القضية الجادة الوحيدة التى كان يدور حولها الجدل فى دولة الإرهاب كلنت تتمثل فيما إذا كان الجيش العميل قادرا على تحقيق المهمة المكلف بها من قبل سادته[٤٤].

لم تكن إسرائيل بالطبع تمارس حقا شرعيا فى المطاردة الساخنة بقصفها للمدن ومخيمات اللاجئين، ولم تكن أعمال الإرهاب بالجملة والعدوان السافر الذى تمارسه فى لبنان لتقع أبدا ضمن هذا المفهوم. غير أن إسرائيل كدولة عميلة ترث عن الامبراطور حق الإرهاب والتعذيب والعدوان. أما نيكارجوا، وباعتبارها عدوا، فإنها تفتقر بوضوح للحق فى الدفاع عن أراضيها ضد الإرهاب الدولى الأمريكى، على الرغم من أنه يمكن للمرء القول بأن الأعمال الأمريكية هناك قد وصلت إلى مستوى العدوان. وهو من جرائم الحرب التى شنق أناس بسببها فى نورمبرج وطوكيو. ونتيجة لذلك، يصبح من الطبيعى أن يجرى تجاهل الأعمال الإسرائيلية باعتبارها «انتقاما مشروعا»، فى حين يشجب الكونجرس عبر المنظور الضيق «الماركسيين اللينينيين فى نيكاراجوا» لإظهارهم المتجدد للتهديد الذى يشكلونه على السلام والاستقرار فى المنطقة.

كذلك فإن الغزو الإسرائيلى للبنان فى يونيو ١٩٨٢ يقدم دائما بشكل مخفف ليكون أكثر ملاءمة. ويكتب شيمون بيريز أن عملية «سلام الجليل» تمت من أجل ضمان عدم تعرض الجليل بعد ذلك للقصف بصواريخ كاتيوشا. ويوضح أريك بريندل أن «الهدف الرئيسى للغزو

الإسرائيلى فى عام ١٩٨٢ كان يتمثل بالطبع» فى «حماية منطقة الجليل.. من الهجمات بصواريخ الكاتيوشا وغير ذلك من أعمال القصف التى تأتى من لبنان». وتطلعنا صفحات الأخبار بصحيفة «النيويورك تايمز» بأن الغزو قد بدأ «بعد هجمات شنها فدائيو منظمة التحرير الفلسطينية على المستوطنات الإسرائيلية الشمالية»؛ وتذكر (بدون تعليق) أن القادة الإسرائيليين «قالوا إنهم يرغبون فى إنهاء الهجمات بالصواريخ وعمليات القصف التى تتعرض لها الحدود الإسرائيلية الشمالية»، والتى «تمت خلال الأعوام الثلاثة التى قضاها الجيش الإسرائيلى فى لبنان». ويضيف هنرى كام إنه «لمدة ثلاث سنوات تقريبا، لم يكن سكان كيريات شيمونه مضطرين للنوم داخل المخابىء، ولم يكن القلق يساور الآباء على أطفالهم عندما يخرجون للمدرسة أو للعب. فلم تعد صواريخ الكاتيوشا السوفيتية الصنع، التى ظلت لسنوات تقصف هذه البلدة الواقعة بالقرب من الحدود اللبنانية بشكل عشوائى، لم تعد تسقط على البلدة منذ أن غزت إسرائيل لبنان فى يونيو ١٩٨٢». ويعلق توماس فريدمان بأن «إذا عادت هذه الصواريخ مرة أخرى لتمطر الحدود الإسرائيلية الشمالية بعد كل ماتكبدناه فى لبنان، فإن الرأى العام الإسرائيلى سيثور»؛ و«.. فى الوقت الحالى لاتسقط صواريخ على شمال إسرائيل .. وإذا تجددت هجمات على نطاق واسع على الحدود الشمالية الإسرائيلية فإن هذه الأقلية (التى ترى إبقاء الجيش فى لبنان) يمكن أن تتحول مرة أخرى إلى أغلبية». وذكر فريدمان فى إحدى قصصه الإنسانية العديدة حول آلام الإسرائيليين المعذبين أن «عملية سلام الجليل - أى الغزو الإسرائيلى للبنان - تمت فى الأصل» لحماية المدنيين من مدافع الفلسطينيين. وظلت الشخصيات السياسية البارزة تؤيد دائما الفكرة نفسها. ويكتب ريجنيو بريجينسكى أن «التواجد العسكرى السورى المتزايد واستخدام منظمة التحرير الفلسطينية للبنان فى القيام بهجمات مفاجئة على إسرائيل قد عجّل بالغزو الإسرائيلى فى العام الماضى»؛ ويطالبنا ريجان فى عرض نموذجى للجبن الأدبى أن «نتذكر أنه عندما وقع (الغزو)، فإن إسرائيل قامت بسبب انتهاك الفلسطينيين أو منظمة التحرير الفلسطينية لحدودها الشمالية، بقطع كل هذا الطريق إلى بيروت،» وليس أولئك المحاربين المجانين الذين كان يدعمهم بابتهاج[٤٥]. إن هذه القصة والعديد من القصص الأخرى التى تتضمن وصفا يمزق نياط القلوب للعذاب الذى يتعرض له شعب الجليل بسبب الهجمات العشوائية بصواريخ الكاتيوشا، قد ساعد على خلق الصورة المقبولة للفلسطينيين المتعصبين المسلحين بأسلحة سوفيتية، والذين يشكلون العنصر المحورى لشبكة الإرهاب الدولى المتمركزة فى الاتحاد السوفيتى، والذين دفعوا إسرائيل لغزو مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وقصفها مع غيرها من الأهداف. كما كانت ستفعل أى دولة أخرى للدفاع عن شعبها ضد الهجمات الإرهابية التى لاترحم.

ومرة أخرى نجد أن الأمر يختلف عن ذلك فى دنيا الواقع. فقد كتب داڤيد شيبلر أنه

«خلال السنوات الأربع التى تفصل بين الغزو الإسرائيلى السابق للجنوب اللبنانى فى عام ١٩٧٨ وبين غزو السادس من يونيو ١٩٨٢، لقى ٢٩ شخصا فقط مصرعهم فى شمال إسرائيل خلال جميع أنواع الهجمات التى جاءت من لبنان، بما فى ذلك ما قام به الإرهابيون من عمليات قصف وعبور للحدود»، غير أنه على مدار عام كامل قبل غزو عام ١٩٨٢ «كانت الحدود هادئة»[٤٦]. ويمتاز هذا التقرير بميزة الوصول إلى نصف الحقيقة على الأقل. ففى حين أحجمت منظمة التحرير الفلسطينية عن القيام بعمليات عبور للحدود لمدة عام قبل الغزو الإسرائيلى، فإن الحدود كانت أبعد ماتكون عن الهدوء، حيث استمر الإرهاب الإسرائيلى، فى قتل العديد من المدنيين؛ فلم تكن الحدود تتمتع «بالهدوء» إلا بالمعنى العنصرى المستخدم فى الخطاب الأمريكى. وفضلا عن ذلك فإن أيا من شيبلر أو زملائه لم يذكر أنه فى حين لقى ٢٩ شخصا مصرعهم فى شمال إسرائيل منذ عام ١٩٧٨، فإن الآلاف قد لقوا مصرعهم بسبب القصف الإسرائيلى فى لبنان، وهو الأمر الذى لايكاد يذكر فى هذا السياق، والذى لا يعد «انتقاما» بأى معنى من المعانى.

إن عمليات القصف التى تمت منذ عام ١٩٧٨ كانت عنصرا رئيسيا فى «عملية سلام» كامب داڤيد، التى مكنت إسرائيل كما كان متنبأ لها تماما من أن توسع نطاق سيطرتها وقمعها فى الأراضى المحتلة، فى الوقت الذى تهاجم فيه جارتها الشمالية، بعد أن أبعدت العقبة الرادعة العربية الرئيسية (مصر) عن حلبة الصراع، ومع تزايد الدعم العسكرى الأمريكى على نحو سريع. ويذكر وليم كوانت كذلك أن «التخطيط الإسرائيلى لعملية غزو لبنان الموجهة ضد منظمة التحرير الفلسطينية (فى عامى ١٩٨١ - ١٩٨٢) قد تواكب فيما يبدو مع ترسيخ أقدام معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية». ويجب أن نذكر أن كبار الصحفيين الأمريكيين يدركون المعنى الواضح لاتفاقيات كامب داڤيد، رغم أنه لم يتم التعبير عن هذا المعنى فى وسائل الإعلام هنا فى ذلك الوقت (الذى كان فيه على نفس الدرجة من الوضوح أيضا) أو منذ ذلك الحين. وهكذا، وفى حديث صحفى أجرى فى إسرائيل، يقول دڤيد شيبلر إنه «من الجانب الاسرائيلى، يبدو لى أن معاهدة السلام قد هيأت الظروف للحرب فى لبنان. فحيث لم تعد مصر من دول المواجهة، شعرت إسرائيل بحريتها فى أن تشعل حربا فى لبنان، الأمر الذى لم تكن فى الأغلب لتجرؤ على القيام به قبل معاهدة السلام.. وأنه لمن المفارقات (هكذا!) أن حرب لبنان لم تكن لتشتعل بدون معاهدة السلام[٤٧]» والجدير بالذكر أن شيبلر لم يكتب أى شىء من هذا القبيل فى صحيفة «النيويورك تايمز» طوال فترة خمسة أعوام عمل خلالها كمراسل للصحيفة فى إسرائيل، وانتهت فى يونيو ١٩٨٤، أو بعد تلك الفترة. وأضاف شيبلر قائلا «أعتقد أن المعارضة الواسعة لهذه الحرب بين الإسرائيليين لم تكن لتوجد دون وجود معاهدة السلام هذه نفسها» ولما كان موجودا فى إسرائيل فى ذلك الوقت، فإنه يعرف أن

«هذه المعارضة الواسعة للحرب» ماهى إلادعاية تقوم على مغالطة منطقية بهدف الحفاظ على صورة «إسرائيل الجميلة»؛ فالمعارضة كانت فى الواقع ضئيلة حتى وقوع مذابح صابرا وشاتيلا (عندما هجر مؤيدو الحرب هنا أيضا السفينة الغارقة، وصنعوا تاريخا ملفقا «لمعارضة سابقة»، كما حدث فى حالة الحرب فى الهند الصينية)، وحتى تم ادراك ارتفاع تكلفة الاحتلال المتصاعدة بوجه خاص[٤٨].

وإذا ما عدنا إلى دنيا الواقع، لنأخذ فى الاعتبار أولا الخلفية المباشرة لعملية «السلام من أجل الجليل». فقد التزمت منظمة التحرير الفلسطينية بوقف إطلاق النار الذى رتبته الولايات المتحدة فى يوليو ١٩٨١ على الرغم من المحاولات الإسرائيلية المتكررة لإثارة بعض الأحداث التي يمكن استخدامها كذريعة للقيام بالغزو المزمع، ومن بينها القصف المدفعى الذى وقع فى أواخر أبريل من عام ١٩٨٢ وأسفر عن مقتل نحو عشرين شخصا، وإغراق زوارق الصيد وغير ذلك من أحداث. ويتمثل الاستثناء الوحيد فى بعض الردود الانتقامية الخفيفة التى وقعت فى شهر مايو بعد القصف الإسرائيلى، والرد على أعمال القصف والهجمات البرية الإسرائيلية المكثفة على لبنان فى شهر يونيو، والتى أسفرت عن مقتل العديد من المدنيين. وجاء الهجوم الإسرائيلى «كرد انتقامى» على محاولة اغتيال السفير الإسرائيلى فى لندن التى قام بها أبو نضال أحد الأعداء الألداء لمنظمة التحرير الفلسطينية الذى لم يكن له حتي مكتب فى لبنان - إنها نفس قصة «الردود الانتقامية» مرة أخرى.

وكانت محاولة الاغتيال هذه هى التى استخدمت كذريعة لهذا الغزو الذى ظلوا يخططون له لفترة طويلة.

وتطالعنا مجلة «نيوريببليك» بأن النجاحات التى حققها بريان أوركارت مفاوض الأمم المتحدة «كانت ضئيلة ولاتكاد تذكر؛ ومنها على سبيل المثال مفاوضاته المتعلقة بوقف اطلاق النار مع منظمة التحرير الفلسطينية فى الجنوب اللبنانى فى عام ١٩٨١[٤٩]». وأنه ليس من المدهش أن تفضل تلك الصحف التى تدين بالالتزام بالخط الحكومى أن «تتناسى» هذه الحقائق، غير أن شيوع هذه الحالات من النسيان إنما هو أمر جدير بالملاحظة.

وفضلا عن ذلك فإن النظر الي ماحدث في يوليو ١٩٨١ يكشف عن النموذج نفسه ففى يوم ٢٨ مايو، كتب كل من زييف شيف وإيهود يعارى أن رئيس الوزراء مناحم بيجين ورئيس الأركان رفائيل ايتان «قد اتخذا خطوة أخرى من شأنها أن تقرب بلادهم بدرجة ملحوظة من إشعال حرب فى لبنان عن طريق عمل كان محسوبا فى جوهره بما يؤدى إلى هذه النهاية»، ألا وهو انتهاك وقف إطلاق النار عن طريق قصف «تجمعات منظمة التحرير الفلسطينية» (أحد اصطلاحات اللغة الجديدة، حيث يشير إلى أى هدف تختار إسرائيل قصفه) فى الجنوب اللبنانى. ويضيف شيف ويعارى أن الهجمات استمرت من الجو والبحر حتى الثالث من يونيو،

في حين «كان الفلسطينيون يردون بحذر شديد، خوفا من أن يؤدى أى رد فعل عنيف إلى قيام إسرائيل بهجوم برى ساحق». وتم إقرار وقف آخر لإطلاق النار؛ وعادت إسرائيل لانتهاكه فى العاشر من يوليو بعمليات قصف جديدة. ولكن هذه المرة كان هناك رد فعل فلسطينى تمثل فى هجمات بالصواريخ أثارت الذعر فى الجليل الشمالى، وأعقبها قصف إسرائيلى مكثف لبيروت وأهداف مدنية أخرى. وبحلول الوقت الذى أعلن فيه وقف اطلاق النار فى ٢٤ يوليو، كان حوالى ٤٥٠ عربيا - جميعهم تقريبا من المدنيين اللبنانيين وستة إسرائيليين قد لقوا مصرعهم(٥٠).

ولم يتذكر أحد من تفاصيل هذه القصة سوى معاناة الجليل الشمالى الذى تعرض للقصف العشوائى بصواريخ الكاتيوشا من جانب إرهابيى منظمة التحرير الفلسطينية، وهو مادفع إسرائيل في نهاية الأمر إلى الرد الانتقامى الذى تمثل فى غزوها لبنان فى يونيو ١٩٨٢. وينطبق ذلك حتى على الصحفيين الجادين الذين لايعملون كمجرد قناة مباشرة للدعاية الرسمية. فقد كتب إدوارد والش أن «الهجمات المتكررة بالصواريخ التى وقعت فى عام ١٩٨١ قد وضعت (كيريات شيمونه) «مرة أخرى تحت الحصار»، ووصف «الآباء والأمهات القلقين» والفزع الذى يحدثه «هدير المدفعية والصواريخ التى كانت تطلق على القواعد الفلسطينية القريبة» فى عام ١٩٨١، دون أن يضيف كلمة واحدة عما كان يحدث فى ذلك الوقت. وكتب كيرتس ويلكى، وهو من أكثر الصحفيين الأمريكيين تشككا وقوة للملاحظة فى الشرق الأوسط، كتب أن كيريات شيمونة «تعرضت لنيران مدمرة فتحتها عليها قوات منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٨١؛ وكان انهمار صواريخ الكاتيوشا السوفيتية الصنع شديد الكثافة حتى أن سكان المنطقة الذين لم يفروا منها كانوا يضطرون لقضاء ثمانية أيام وليال متتالية داخل المخابىء» - دون أن يشير هو الآخر ولو بكلمة واحدة إلى الأسباب التى أدت إلى اندلاع هذه «النيران المدمرة»، أو عن الحالة السائدة فى بيروت والمناطق السكانية الأخرى حيث قتل المئات من جراء القصف الإسرائيلى. ولم تثر هذه القضايا فى أى مكان آخر(٥١).

ويوفر هذا المثال رؤية أعمق لمفهومى «الإرهاب» و«الانتقام»، كما يؤخذ بهما داخل النظام الأيديولوجى الأمريكى، وللافتراضات العنصرية التى تتجاهل على نحو طبيعى معاناة الضحايا الأصليين الذين هم العرب، والذين هم بالتالى فى درجة أقل من حيث إنسانيتهم.

أما القصة الرسمية التى تقول بأن «الهجمات بالصواريخ وقصف الحدود الشمالية الإسرائيلية» قد توقفت بفضل عملية «السلام من أجل الجليل»، (صحيفة «النيويورك تايمز» مثلا) فقد كانت كاذبة بشكل مزدوج. أولا، لأن منطقة الحدود ظلت هادئة لمدة عام كامل قبل الغزو، باستثناء الهجمات والاستفزازات الإرهابية الإسرائيلية؛ أما هجمات الصواريخ الكبرى فكانت ردا على الإرهاب الإسرائيلى الذى أسفر عن وقوع خسائر فى الأرواح بلغت نحو مائة

ضعف حجم الخسائر التى أسفر عنها رد منظمة التحرير الفلسطينية فى هذه الحادثة وحدها.

وثانيا، وعلى العكس تماما من الفترة السابقة، نجد أن هجمات الصواريخ قد بدأت بعد انتهاء الغزو بفترة وجيزة، من أوائل عام ١٩٨٣، واستمرت منذ ذلك الحين. وذكرت مجموعة من الصحفيين الإسرائيليين المنشقين أن ١٤ صاروخا من صواريخ الكاتيوشا قد أطلقت على الجليل خلال فترة اسبوعين فى شهر سبتمبر عام ١٩٨٥؛ وفضلا عن ذلك، زادت «الهجمات الإرهابية» بنسبة ٥٠ فى المائة فى الضفة الغربية فى الأشهر التى تلت الحرب، ثم ارتفعت بحلول نهاية عام ١٩٨٣ بنسبة ٧٠ فى المائة عما كانت عليه عند نهاية الحرب فى لبنان، بحيث أصبحت تشكل تهديدا خطيرا بحلول عام ١٩٨٥، وهى نتيجة ليست مستغربة للأعمال الوحشية ولتدمير المجتمع المدنى والنظام السياسى للفلسطينيين (٥٢).

إن السبب الحقيقى وراء غزو عام ١٩٨٢ لم يكن التهديد الذى كان الجليل الشمالى يتعرض له، كما يذكر التاريخ المعدل؛ بل إن العكس هو الصحيح بالأحرى، وهو ما أوضحه بعد فترة وجيزة من . ، الغزو الإسرائيلى يهوشوا بوراث الأستاذ بالجامعة العبرية؛ وهو أبرز الإسرائيليين المتخصصين فى شئون الفلسطينيين (وأحد «المعتدلين» بالمعنى الإسرائيلى ويؤيد «الحل الأردنى» للفلسطينيين، وهو الحل الذى يطرحه حزب العمل). إذ يقول إن قرار الغزو «قد نبع من حقيقة أنه قد جرى بالفعل الالتزام بوقف إطلاق النار». وكان ذلك بمثابة «كارثة محققة» بالنسبة للحكومة الإسرائيلية، لأنه يهدد سياسة التهرب من إقرار تسوية سياسية. ويستطرد بوراث قائلا، «إن أمل الحكومة هو أن تعود منظمة التحرير الفلسطينية المطعونة، والتي تفتقر إلى قاعدة من الإمدادات والأراضى، إلى أعمالها الإرهابية السابقة؛ بحيث تقوم بعمليات تفجير إرهابية فى أنحاء العالم وتخطف الطائرات وتقتل العديد من الإسرائيليين»؛ وبالتالى «تفقد جزءا من الشرعية السياسية التى اكتسبتها» «ويتم تقويض خطر» إجراء مفاوضات مع ممثلين فلسطينيين، وهو الخطر الذى من شأنه أن يهدد السياسة - التى يتبعها التجمعان السياسيان الكبيران - والتى تتمثل فى الإبقاء على السيطرة الفعلية على الأراضى المحتلة(٥٣). إن الافتراض المقبول للقيادة الإسرائيلية كان يتمثل فى أنه يمكن الاعتماد على هؤلاء الذين يصنعون الرأى العام فى الولايات المتحدة - وهى الدولة الوحيدة التي تؤخذ فى الاعتبار الآن بعد أن اختارت إسرائيل أن تقوم بدور الدولة المرتزقة التى تخدم مصالح الولايات المتحدة - يمكن الاعتماد عليهم فى محو التاريخ الفعلى وتصوير الأعمال الإرهابية الناجمة عن القمع والأعمال الوحشية الإسرائيلية باعتبارها أعمال عنف عشوائية ترجع إلى نقائص فى الشخصية والثقافة العربية إن لم يكن إلى نقائص عرقية أو عنصرية.

إن التعليقات الأمريكية التى صدرت بعد ذلك عن الإرهاب تفى بهذه التوقعات الطبيعية بقدر من الدقة، وهو مايعد ضربة إعلامية كبرى لإرهابيى الدولة فى كل من واشنطون والقدس.

أما المعانى الأساسية، فهى مفهومة بما فيه الكفاية فى إسرائيل. فقد صرح رئيس الوزراء

اسحاق شامير فى التلفزيون الإسرائيلى بأن إسرائيل قد دخلت الحرب لأنها كانت تتعرض «لخطر رهيب.. وهو خطر لم يكن عسكريا بقدر ما كان سياسيا، مما شجع الكاتب الإسرائيلى الساخر ب . ميشيل على أن يكتب قائلا إن «العذر الواهى المتمثل فى الخطر العسكرى أو الخطر الذى يهدد الجليل لم يعد له وجود»، فقد «أزلنا الخطر السياسى» عن طريق توجيه الضربة الأولى فى وقتها؛ والآن «نشكر الله، لأنه لم يعد هناك أحد نستطيع إجراء محادثات معه». وعلق الكاتب الصحفى آرون باتشار بأنه «من السهل أن ندرك الحالة النفسية للقيادة الإسرائيلية. فعرفات متهم بأنه يتجه بخطى ثابتة نحو تحقيق نوع ما من التسوية السياسية مع إسرائيل» «وترى الإدارة الإسرائيلية أن هذا يعد أسوأ تهديد ممكن» - وينطبق ذلك على حزب العمل بنفس القدر الذى ينطبق به على الليكود. ويرى بينى موريس «أن منظمة التحرير الفلسطينية أوقفت توجيه نيرانها إلى الحدود الشمالية لمدة عام كامل، وامتنعت فى عدة مناسبات عن أن تقوم بأى رد فعل للأعمال الإسرائيلية (التى دبرت خصيصا لدفع منظمة التحرير الفلسطينية لفتح نيرانها على المنطقة الشمالية)؛ ويمضى فى تعليقه إلى القول بأنه بالنسبة لضباط جيش الدفاع الإسرائيلى، «كانت حتمية الحرب تعتمد على منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها خطرا سياسيا على إسرائيل وعلى سيطرة إسرائيل على الأراضى المحتلة»، حيث إن «الآمال الفلسطينية داخل الأراضى المحتلة وخارجها والمتعلقة بإنضاج المطامح القومية كانت تعتمد علي منظمة التحرير الفلسطينية وتدور حولها». وكأى معلق عاقل، يسخر بينى موريس فى الحديث الهيستيرى عن الأسلحة التى تم ضبطها وعن التهديد العسكرى الذى تشكله منظمة التحرير الفلسطينية، ويتنبأ بأن «الشيعة فى بيروت الغربية، ومعظمهم لجأوا إلى هناك بعد عمليات قصف إسرائيلية سابقة للجنوب اللبنانى فى السبعينيات، سيبقى بذاكرتهم لفترة طويلة على الأرجح حصار جيش الدفاع الإسرائيلى الذى استمر من يونيو حتي أغسطس عام ١٩٨٢»، وأن ذلك ستكون له مضاعفات بعيدة الأثر فى «عمليات الإرهاب الشيعية الموجهة ضد أهداف إسرائيلية[٥٤]».

ومن الجناح اليمينى، علق إيهود أولمرت عضو الكنيست المنتمى إلى الليكود قائلا : (أن الخطر الذى تشكله منظمة التحرير الفلسطينية على إسرائيل لايكمن فى تطرفها، ولكن فى الاعتدال الزائف الذى نجح عرفات فى التظاهر به دون أن يتحول نظره عن هدفه النهائى، وهو تدمير إسرائيل، وهذا صحيح جدلا، بنفس المعنى الذى لم يتحول به نظر ديفيد بن جوريون عندما كان فى السلطة عن هدفه النهائى وهو توسيع إسرائيل إلى «أقصى حدود المطامح الصهيونية»، بما فى ذلك أجزاء كبيرة من أراضى البلاد المحيطة بها، وفى بعض الأحوال إلى «الحدود المشار إليها فى التوراة» أى من النيل إلى الفرات، فى حين يتم بشكل من الأشكال ترحيل السكان الأصليين). ويقول البروفيسور مناحم ميلسون المدير السابق لادارة شئون الضفة الغربية أنه «من الخطأ أن نفكر أن التهديد الذى تشكله منظمة التحرير الفلسطينية على

إسرائيل هو فى جوهره تهديد عسكرى، بل إنه بالأحرى تهديد سياسى وأيديولوجى». وقد أوضح أرييل شارون وزير الدفاع قبل الغزو مباشرة أن «هدوء الضفة الغربية» يتطلب «القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان»؛ أما زميله اليمينى المتطرف رافائيل إيتان رئيس الأركان، فقد علق فيما بعد قائلا إن الحرب كانت ناجحة لأنها أضعفت جدا «الوضع السياسى» لمنظمة التحرير الفلسطينية و«نضال المنظمة من أجل اقامة دولة فلسطينية»، فى حين عززت القدرة الإسرائيلية على «عرقلة أى هدف من هذا النوع». وتعليقا على هذه التصريحات، يقول يورى ميلشتاين المؤرخ العسكرى الإسرائيلى (وهو أحد مؤيدى «الحل الأردنى» الذى يطرحه حزب العمل) أن بين أهداف الغزو حسب تصور شارون وإيتان: «إقامة نظام جديد[٥٥] فى لبنان والشرق الأوسط»، و«دفع مسيرة التحول الساداتى Sadatization فى العديد من الدول العربية» و«ضمان ضم يهودا والسامرة (الضفة الغربية) إلى دولة إسرائيل» و«ربما إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية». وفى الطرف الآخر من الساحة السياسية، كتب أمنون روبنشتاين عضو الكنيسيت الذى يحظى بكثير من الاحترام هنا بسبب مراقفه الليبرالية المعتدلة، كتب أنه على الرغم من أن وقف إطلاق النار كان موضع احترام «بشكل أو بآخر» (ويقصد : موضع احترام من جانب منظمة التحرير الفلسطينية، وليس من جانب إسرائيل)، فإن غزو لبنان كان مع ذلك «مبررا» بسبب تهديد عسكرى ممكن، وإن لم يكن فعليا : فالأسلحة والذخائر الموجودة فى الجنوب اللبنانى كانت مخصصة للإستخدام ضد إسرائيل فى نهاية المطاف. فلننظر إلى المعنى الضمنى الذى تنطوى عليه هذه التصريحات المذهلة إذا ما وضعت فى سياق آخر، حتى إذا أخذنا مأخذ الجد المزاعم المتعلقة بالتهديد العسكرى الممكن الذى تشكله منظمة التحرير الفلسطينية على إسرائيل[٥٦].

ومن الملاحظ أن روبنشتاين قد سبق إدارة ريجان فى التعبير عن المذهب المثير للأهتمام الذى أعلنته كمبرر لقيامها فى أبريل ١٩٨٦ بتصف ليبيا «دفاعا عن النفس ضد هجوم مستقبلى» وهو ماسننتقل للحديث عنه فى الفصل التالى.

أما المدافعين الأمريكيين عن الأعمال الوحشية الإسرائيلية، فإنهم لايعترفون بالحقائق نفسها إلا بشكل عارض. فقبل الغزو مباشرة، راح مارتن بيريليتز رئيس تحرير مجلة «نيوريببليك»، مرددا ما يقوله كل من شارون وإيتان، يدعو إلى أن توجه إسرائيل إلى منظمة التحرير الفلسطينية «هزيمة عسكرية نهائية» فى لبنان، يكون من شأنها أن «توضح الفلسطينيين فى الضفة الغربية أن نضالهم من أجل إقامة دولة مستقلة لهم قد تعرض لانتكاسة ستدوم على مدى أعوام عديدة،» حتى أن «الفلسطينيين سوف يتحولون إلى مجرد قومية مسحوقة أخرى مثل الأكراد والأفغان». ويوضح مايكل ولنزرالاشتراكى الديمقراطى، الذى يرى أن حل مشكلة العرب الفلسطينيين (من منهم داخل إسرائيل أيضا - إنما يتمثل فى

نقل هؤلاء الذين «لايتسمون إلا بأهمية هامشية للدولة» (وهذا فى جوهره هو موقف الحاخام كاهانا العنصرى، انظر الفصل الأول، الهامش رقم ٧) وهو ما أوضحه فى مجلة «نيوريببليك» بعد الحرب قائلا «إننى أرحب بالتأكيد بالهزيمة السياسية التى لحقت بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأعتقد أن العملية العسكرية المحدودة التى كانت مطلوبة لتحقيق هذه الهزيمة إنما يمكن الدفاع عنها باعتبارها حربا عادلة»[٥٧]

وإنه لمما يثير الفضول بالمناسبة، أن نرى الالتقاء حول هذه القضايا بين اليمين المتطرف الإسرائيلى وبين اليسار الليبرالى الأمريكى.

وباختصار كانت أهداف هذه الحرب أهدافا سياسية، وكانت الأراضى المحتلة واحدا من أهم هذه الأهداف، بينما كان هدف رئيسى آخر يتمثل فى إقامة «نظام جديد» فى لبنان (وربما أبعد من ذلك)، أما الحكايات التى تنسج عن حماية الحدود من الإرهاب، فهى مجرد دعاية تهييجية راحت تبتلعها أجهزة الإعلام الأمريكية الخانعة بتلهف. فإذا أمكن إحياء الإرهاب الفلسطينى سيكون ذلك أفضل. وإذا لم نستطع إلقاء اللوم على عرفات، فسيمكن على الأقل أن يوصم بأنه «الأب المؤسس للعنف الفلسطينى المعاصر» (نيوريببليك)، بحيث يمكن تحاشى الجهود التى يبذلها من أجل التوصل إلى تسوية سياسية.

ان مشكلة تحاشى التوصل إلى تسوية سياسية لم تنته بتدمير القاعدة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية كما كان مأمولا، لذلك كان على أجهزة الإعلام الأمريكية أن تظل يقظة لمحاربة هذا التهديد، ولمناصرة الحقيقة المذهبية التى تقول بأن الولايات المتحدة وإسرائيل هما اللتان تسعيان إلى السلام، ولايعوقهما سوى نزعة الرفض العربى. وكان عرفات فى شهرى أبريل ومايو ١٩٨٤ قد أدلى بسلسلة من التصريحات فى أوروبا وآسيا، دعا فيها لإجراء مفاوضات مع إسرائيل تؤدى إلى اعتراف متبادل. ورفضت إسرائيل هذا العرض على الفور فى حين تجاهلته الولايات المتحدة. ونشرت صحيفة «سان فرانسيسكو اكزامينر» فى صفحتها الأولى تحقيقا أذاعته وكالة اليونايتدبرس انترناشيونال عن مقترحات عرفات، بينما نشرت الحقائق بدون تركيز عليها فى الصحف ذات الطابع المحلى. أما الصحافة القومية، فقد حظرت نشر القصة برمتها، باستثناء مرة واحدة أشير فيها للقصة بشكل عابر فى صحيفة «واشنطون بوست» بعد بضعة أسابيع. أما صحيفة «نيويورك تايمز» فقد رفضت نشر كلمة واحدة عن القصة، بل ومنعت نشر الرسائل الواردة عن الموضوع، فى حين استمرت (إلى جانب وسائل الإعلام بشكل عام) فى شجب عرفات بسبب عدم استعداده لأن ينتهج مسارا دبلوماسيا. وبوجه عام، كلما زادت أهمية الصحيفة، كلما كانت أكثر تصميما على إخفاء الحقائق، وهو موقف طبيعى تماما فى ضوء الموقف الذى تتبناه الحكومة الأمريكية من القضية[٥٨].

أما الأشخاص المطلعون فى إسرائيل، فهم على بينة بالتأكيد من موقف عرفات. ويشير

ياهو شفاط هاركابى، الرئيس السابق للمخابرات العسكرية وأحد المتخصصين فى الشئون العربية وأحد الصقور المعروفين لسنوات عديدة، يشير إلى أن «منظمة التحرير الفلسطينية ترغب فى التوصل إلى تسوية سياسية، لأنها تعرف أن البديل رهيب وسوف يؤدى إلى الدمار الكامل». ويقول «إن عرفات شأنه فى ذلك شأن حسين وبقية العرب فى الضفة الغربية، يخشى من أنه إذا لم يتم التوصل إلى تسوية، فإن إسرائيل سوف تنفجر ومعها جميع جيرانها ومن بينهم الفلسطينيون». ولذلك، «فإن عرفات يتبنى مواقف معتدلة نسبيا فيما يتعلق بإسرائيل»(٥٩).

أن هذه الملاحظات تؤكد عدة نقاط :

١ - أن هناك سياقا سياسيا هاما يجب أن يفهم الإرهاب فى إطاره إذا ما أردنا أن نكون جادين فى بحثه؛

٢ - أن الجرائم التى يقوم بها أناس آخرون، وليست جرائمنا المماثلة لها أو الأسوأ منها، هى التى تدخل فى عداد أعمال «الإرهاب» - وفى هذه الحالة، فإنها جرائم الفلسطينيين وليست الجرائم الإسرائيلية أو الأمريكية هى التى تعتبر إرهابا؛

٣ - أن مفاهيم مثل «الإرهاب» و«الانتقام» تستخدم كمصطلحات دعائية، وليست وصفية. وبشكل حاسم، فإن الهيستريا التى تثار حول بعض أعمال الإرهاب المنتقاة بعناية - وهى تلك التى يقوم بها العرب، سواء كانوا فلسطينيين أو لبنانيين أو شيعة أو ليبيين أو سوريين، أو حتى إيرانيين ممن يمكن إدراجهم فى عداد العرب فى هذه الحالة - إنما تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية معينة. والمزيد من التمحيص يعزز هذه الاستنتاجات.

فإذا ما نظرنا مرة أخرى إلى مسألة الانتقام، فسنجد أن أول هجوم بالصواريخ قام به الشيعة على كيريات شيمونة نفسها كان فى ديسمبر ١٩٨٥، بعد ما يزيد على ثلاثة أعوام من احتلال عسكرى يتسم بأقصى درجة من الوحشية، التى بلغت ذروتها خلال عمليات القبضة الحديدية التى قام بها شيمون بيريز فى أوائل عام ١٩٨٥. غير أن الأعمال الوحشية التى كان يقوم بها المحتلون والتى كانت تنشر بشكل عارض، قد فشلت فى أن تنقل القصة كاملة، حيث أن ما ينشر كان يتجاهل متابعة الحقائق يوما بيوم، والشئ نفسه ينطبق على التغطية العارضة للأعمال الوحشية الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة، وهى التغطية التى فشلت فى نقل الصورة الحقيقية للمعاملة الوحشية والقمع واستغلال العمالة الرخيصة (بما فيها الأطفال) والقيود القاسية المفروضة على الحياة السياسية والثقافية واعاقة التطور الاقتصادى.

وقد قدمت جولى فلينت صورة أكثر وضوحا، عندما حكت «قصة الحياة والموت فى إحدى قرى الجنوب اللبنانى» الشيعية قبل شهر واحد من وقوع هجوم الصواريخ. كانت كفر رمان «بلدة زراعية مزدهرة يسكنها ثمانية آلاف شخص» تقع بالقرب من النبطية خلال الفترة التى كان

جنوب لبنان يتعرض فيها لإرهاب منظمة التحرير الفلسطينية. وفقا للتاريخ الرسمى (انظر الهامش رقم ٣٧). فبعد ما أسمته صحيفة «النيويورك تايمز» «تحرير» كفر رمان من حكم منظمة التحرير الفلسطينية، أحيطت البلدة «بأثنين من التحصينات الضخمة التى أقامتها إسرائيل ووكيلها اللبنانى وهو جيش جنوب لبنان»، وهى التحصينات التى كانت تنطلق منها نيران القنص والقصف بشكل دائم، حيث «كانت فى بعض الأحيان تستمر من شروق الشمس حتى غروبها، وفى أحيان أخرى لاتستمر أكثر من بضع ساعات،» مما أسفر عن مصرع العديد من الأشخاص، وأدى إلى فرار ستة آلاف شخص تاركين ثلاثة أرباع مساحة تلك «القرية المحتضرة» خالية من السكان، فى حين لم تكن هناك أى إشارة إلى وجود أنشطة مقاومة، وحيث لم يكن هناك احتمال كبير لوجود مقاومة بين المزارعين غير المسيسين على امتداد سفح التل المنبسط[٦٠].

فهل كان قصف كيريات شيمونه «إرهابا» أم «انتقاما»، حتى إذا نحينا جانبا أعمال القتل الوحشية التى أسفرت عنها عملية القبضة الحديدية التى قام بها بيريز ورابين؟

كذلك فإن النظر إلى حياة هؤلاء الإرهابيين يزيد الأمور وضوحا. لقد أجرت صحيفة «الواشنطون بوست» حديثا مع واحد منهم نشر فى سلسلة من خمس حلقات عن الإرهاب، الذى تم التعامل معه على نحو انتقائى كالمعتاد. وباعتباره يقضى عقوبة السجن لمدة ثمانية عشر عاما فى أحد السجون الإسرائيلية، فقد جرى اختياره باعتباره «يمثل من نواح عديدة نموذجا للإرهابيين المسجونين مابين لندن والكويت». وقالت الصحيفة، «لقد تضافرت فى حياته مأساة شخصية (مقتل والده إثر انفجار قنبلة فى القدس عام ١٩٤٦) مع اكتشافه لنظام عقائدى (الماركسية)، على نحو دفعه إلى عالم من جرائم القتل السياسية المتعمدة». واستطردت تقول إن «القنبلة التى قتلت والده ومايزيد على ٩٠ شخصا آخرين، كانت قد وضعتها جماعة الأرجون الصهيونية السرية، التى كان يقودها مناحم بيجن، فى مقر عسكرى بريطانى، أصبح يسمى الآن فندق الملك داود» - كما كان فى ذلك الوقت[٦١]. وقالت الصحيفة إنه «قال أنه قد دخل الى الماركسية بسبب واقع الأوضاع فى المخيمات الفلسطينية» فى الضفة الغربية المحتلة. إن «واقع» الأوضاع فى الأراضى المحتلة، وليس فى المخيمات فقط، هو واقع حقيقى تماما، ومرير وقاس، وليست له علاقة بما يكتب فى صفحات الافتتاحيات فى الصحف القومية، حيث يمكن أن نرى فى الاحتلال «نموذجا للتعاون المستقبلى» و«تجربة فى التعايش العربى - الإسرائيلى»[٦٢]. إن التوضيح ليس تبريرا، غير أنه من الواضح أن بعض الأسئلة تثور عن سهولة استخدام تعبيرات مثل «الانتقام».

أو فلننظر إلى سليمان خاطر الجندى المصرى الذى قتل سبعة من السياح الإسرائيليين على أحد شواطىء سيناء فى الخامس من أكتوبر عام ١٩٨٥. لقد ذكرت الصحف المصرية أن

والدته قالت إنها «سعيدة لموت هؤلاء اليهود»، ووصف طبيب من قرية بحر البقر هذه الحادثة بأنها إنذار ضد «السلام الوهمى» بين مصر وإسرائيل. فلماذا حدث رد فعل يبعث على الصدمة بهذا الشكل على جريمة نكراء؟ ربما يكون قصف تونس قبل ذلك بأيام سببا من الأسباب، ولكن قد تكون هناك أسباب أخرى. ففى عام ١٩٧٠، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية قرية بحر البقر مما أسفر عن مقتل ٤٧ تلميذا، خلال «حرب الاستنزاف» عندما أدى القصف الإسرائيلى المكثف والذى كان بعضه يصل إلى عمق مصر إلى ترحيل مليون ونصف مليون من السكان المدنيين من منطقة قناة السويس، كما هدد بنشوب حرب شاملة عندما قامت طائرات الفانتوم التى كانت إسرائيل قد حصلت عليها فى ذلك الوقت بإسقاط طائرات الميج التى كان يقودها طيارون سوفييت .والتى كانت تحمى عمق مصر فوق الأراضى المصرية[٦٣].

ان هناك عنصرا مفقودا عندئذ عندما يكتب مراسل صحيفة «نيويورك تايمز» فى إسرائيل أن سليمان خاطر «قام بهذا العمل نتيجة لدوافع قومية متطرفة ومناهضة لإسرائيل»[٦٤] - شيء لم يكن ليجرى تجاهله بالتأكيد لو أن الوضع كان معكوسا.

ويعلق دافيد هيرست قائلا «ان المركز الرئيسى والحقيقى للإرهاب الدولى (بالمعنى الغربى المحرف للكلمة) هو لبنان، الذى إما أنه يربى إرهابيين من داخله، أو يكون بمثابة الوطن الملائم لإرهابيين من الخارج،» سواء كانوا فلسطينيين ممن «لايعرفون كثيرا غير القصف والقتل والمذابح والتشويه وما يحيطهم من كراهية وخوف وانعدام للأمان»، أو لبنانيين ممن تلقى مجتمعهم لضربة قاضية تمثلت فى العدوان الإسرائيلى الذى تدعمه الولايات المتحدة وعواقب هذا العدوان؛ «... أن هناك قناعة واحدة راسخة فى عقول شباب اليوم» من هذه الجماعات، وهى «أنه فى ظل حكم الرئيس ريجان، الذى أوصل مناصرة بلاده التقليدية لإسرائيل إلى أبعاد لم يسبق لها مثيل، أصبحت الولايات المتحدة الراعى الثابت لنظام كامل قائم بالفعل غير أنه غير محتمل لدرجة تبرر استخدام أية وسيلة الآن لتدميره. إن الدافع الإرهابى قد يكون أقوى بين الفلسطينيين، غير أنه من الممكن أن يكون لبنانيا أو عربيا أو - فى صورته الأكثر وضوحا وإثارة - شيعيا». وقد أوضح الجنرال ياهو شفاط هاركابى الرئيس السابق للمخابرات العسكرية الإسرائيلية النقطة الجوهرية بقوله إن «تقديم حل مشرف للفلسطينيين يحترم حقهم فى تقرير المصير هو الحل لمشكلة الإرهاب. فعندما يختفى المستنقع لن يكون هناك بعوض»[٦٥].

ولقد أسهم الإرهاب بالجملة والعدوان اللذان تمارسهما الولايات المتحدة وإسرائيل بالتأكيد فى الوصول إلى الوضع الذى وصفه هيرست، بشكل يمكن التنبؤ به، وربما أيضا بشكل واع؛ كما تشعر كلتا الدولتين الإرهابيتين بالرضا الكامل عن النتائج التى توفر لهما المبرر

.للاستمرار فى مسيرة الرفض والعنف. وفضلا عن ذلك، نجد أن إرهاب التجزئة الذى أسهمت فيه هاتان الدولتان بشكل فعال يمكن أن يستغل من أجل إشاعة حالة من الخوف والتعبئة بين السكان، وهو أمر مطلوب من أجل غايات أكثر عمومية. وكل ماهو مطلوب هو نظام دعائى يمكن الاعتماد عليه ليكون بمثابة الجوقة التى تردد الشعارات حسب الطلب، وليتولى قمع أى منهم للمبادرات الأمريكية، أو النموذج الذى تعتمد عليه أو مصادرها أو دوافعها. وفى هذا الشأن، لايحتاج صناع السياسة لأن يشعروا بكثير من القلق.

إن الأعمال الإرهابية يصفها مرتكبوها عادة بأنها «انتقامية» أو كما هو الحال بالنسبة للإرهاب الأمريكى والإسرائيلى، توصف بأنها «وقائية». وهكذا تم قصف تونس فيما زعم أنه انتقام من عمليات الاغتيال التى وقعت فى لارناكا، على الرغم من أنه لم يكن هناك بالكاد أى زعم بأن ضحايا قصف تونس كانت لهم أى علاقة بمذبحة لارناكا. وعملية لارناكا نفسها كانت تبرر بأنها رد «انتقامى» على قيام إسرائيل باختطاف السفن التى تسافر من قبرص إلى لبنان(٦٦). فى حين تقبل الولايات المتحدة الزعم الأول (الإسرائيلى) وتعتبره مشروعا، نجد أنها تتجاهل الزعم الثانى أو تهزأ به، فيما يمثل تمييزا يقوم على الالتزام الأيديولوجى كما يقضى العرف السائد.

وإذا تركنا جانبا المبررات التى تساق لأعمال العنف الإرهابى والتزمنا بالسجل الواقعى لهذه الأعمال، نجد أنه ليس ثمة شك فى أن إسرائيل كانت تقوم بعمليات أختطاف فى البحر على مدى أعوام عدة، ولم تكن هذه الجرائم تحظى هنا باهتمام يذكر على الرغم من أن جرائم مماثلة كانت تثير الحنق الشديد عندما يكون مرتكبوها من العرب. ولم يكن يعتبر أمرا لائقا أن تذكر حقيقة أن المحكمة العليا الإسرائيلية قد صدقت بالموافقة على هذه الأعمال. ففى قضية تقدم فيها عربى مسجون باستئناف ضد الحكم بسجنه على أساس أنه قد ألقى القبض عليه وهو خارج المياه الاقليمية الإسرائيلية، قضت المحكمة العليا بأن «مشروعية الحكم والسجن لاتتأثر بالسبل التى استخدمت لإحضار المتهم إلى الأراضى الإسرائيلية،» وقضت كذلك بأنه يمكن أن تصدر المحكمة الإسرائيلية حكما على شخص لقيامه بأعمال خارج إسرائيل تعتبرها المحكمة أعمالا اجرامية. وفى هذه القضية، قالت المحكمة إن «دواعى الأمن» قد اقتضت الابقاء على المستأنف فى السجن(٦٧).

وإذا انتقلنا إلى السجل التاريخى، نجد أنه فى عام ١٩٧٦، وفقا لما ذكره عضو الكنيست (والجنرال المتقاعد) ماتيتياهو بيليد، بدأ الأسطول الإسرائيلى فى الاستيلاء على قوارب تابعة للمسلمين اللبنانيين، وتسليمها للمسيحيين اللبنانيين الموالين لأسرائيل، ليقوموا بقتلهم فى محاولة لإجهاض الخطوات الرامية إلى المصالحة التى كان يجرى ترتيبها بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. وقد اعترف رئيس الوزراء رابين بهذه الحقائق، غير أنه قال لقد تم

الاستيلاء على القوارب قبل بدء الترتيبات، فى حين رفض وزير الدفاع شيمون بيريز التعليق على الأمر. وبعد عملية تبادل الأسرى التى تمت فى نوفمبر ١٩٨٣، ذكرت صحيفة «النيويورك تايمز» فى موضوع نشر فى الصفحة الأولى، وفى الفقرة الثامنة عشرة منه أن ٣٧ من المسجونين العرب الذين كانوا محتجزين فى معسكر اعتقال «أنصار» السيء السمعة «كان الأسطول الإسرائيلى قد اعتقلهم فى الآونة الأخيرة أثناء محاولتهم السفر من قبرص إلى طرابلس» شمال بيروت، ولم تثر هذه الملاحظة أى تعليق سواء فى اسرائيل أو فى أى مكان آخر[٦٨].

وفى يونيو ١٩٨٤ قامت إسرائيل باختطاف سفينة تعمل بين قبرص ولبنان على بعد خمسة أميال من الساحل اللبنانى بعد أن أطلقت عليها سيلا من طلقات المدافع الرشاشة، وأجبرتها على التوجه إلى حيفا، حيث تم نقل تسعة أشخاص واحتجازهم، منهم ثمانية من اللبنانيين بينما كان التاسع سوريا. وقد تم إطلاق سراح خمسة أشخاص بعد استجوابهم واحتجز الأربعة الآخرون، وكان من بينهم سيدة وتلميذ صغير كانا عائدين من انجلترا لقضاء العطلة فى بيروت، وتم إطلاق سراح اثنين منهم بعد اسبوعين، بينما لم ترد أية أنباء عن مصير الباقين. وقد اعتبر هذا الأمر تافها حتى أنه كان يتعين على المرء أن يبحث فى الاخبار القصيرة فى الصحف الخلفية حتى يحصل على هذا القدر من المعلومات عن مصير الركاب المختطفين. وقد أشارت صحيفة «الأوبزرفر» اللندنية إلى «دافع سياسى» : وهو إكراه الركاب على استخدام السفينة التى تقلع من ميناء جونية المارونى بدلا من بيروت الغربية التى يسيطر عليها المسلمون، أو إعطاء إشارات للبنانيين بأنهم «بلاحول ولاقوة»، ويجب أن يتوصلوا إلى اتفاق مع اسرائيل. وقد شجب لبنان «عمل القرصنة» هذا، الذى وصفه جود فرى جانسين بأنه «بند آخر» يضاف إلى «القائمة الإسرائيلية الطويلة من أعمال البلطجة الدولية». واستطرد جانسين يقول «وللإبقاء على قصص الإرهاب البحرى الخيالية، قام الإسرائيليون فى ذلك الوقت بقصف جزيرة صغيرة قبالة ساحل طرابلس تردد أنها قاعدة للعمليات البحرية التى تقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية» وهو الزعم الذى رفضه جانسين باعتباره« عبثا ».

وذكرت الشرطة اللبنانية أن ١٥ شخصا قد لقوا مصرعهم، وأصيب عشرون، واعتبر عشرون آخرون فى عداد المفقودين، وجميعهم لبنانيون من الصيادين والأطفال الذين كانوا يقيمون فى معسكر سنى للكشافة، وهو الذى كان «أكثر المناطق تعرضا للقصف»[٦٩].

وذكرت صحيفة «النيويورك تايمز» فى تعليقها على قيام إسرائيل «باعتراض طريق» السفينة (وهو التعبير الذى يستخدم فى اللغة الجديدة بدلا من كلمة «اختطاف»)، ذكرت أنه قبل حرب عام ١٩٨٢، «كان الأسطول الإسرائيلى يقوم بانتظام باعتراض طريق السفن المتجهة إلى مينائى صور وصيدا الجنوبيين أو المغادرة لهما بحثا عن الفدائيين» وكانت الصحيفة

كالمعتاد تقبل المزاعم الإسرائيلية كما هى -؛ أما قيام سوريا «باعتراض طريق» السفن الإسرائيلية المدنية استنادا إلى ذريعة مماثلة، فكان سينظر إليه بشكل مختلف قليلا! كذلك، فان قيام إسرائيل باختطاف طائرة مدنية ليبية فى الرابع من فبراير ١٩٨٦ قد استقبل باتزان كبير، وإذا كان قد تعرض لأى انتقاد على الإطلاق، فقد كان ذلك من زاوية أنه خطأ ناجم عن عدم دقة معلومات المخابرات[٧٠]. وفى ٢٥ أبريل ١٩٨٥، اختطف عدة فلسطينيين من قوارب مدنية تعمل بين لبنان وقبرص، وأرسلوا إلى أماكن سرية فى إسرائيل، الأمر الذى أصبح معروفا (فى إسرائيل) عندما أجرى حديث مع واحد منهم فى التليفزيون الإسرائيلى، مما أدى إلى رفع التماس للمحكمة العليا طلبا للحصول على معلومات؛ ومن المفترض أن يكون هناك أخرون غير معروفين[٧١].

ولم تؤد أى من هذه الحالات، التى لم يعرف معظمها إلا عن طريق تعليقات وردت بشكل عرضى، إلى اثارة أى اهتمام أو قلق، بأكثر مما أثارته الأنباء التى ترددت بشكل عابر عن أن «المعتقلين الأمنيين» العرب الذين أطلق سراحهم فى مبادلة مع الأسرى فى سوريا كانوا فى الواقع، «دروزا من سكان القرى الواقعة فى القطاع الذى ضمته إسرائيل من مرتفعات الجولان الاستراتيجية[٧٢]». لقد أصبح من الحقوق المقصورة على إسرائيل أن تقوم باختطاف السفن والأفراد وقت أن تشاء، فضلا عن قصف ما يطلق عليه «أهدافا إرهابية»، بموافقة الرأى العام العالى الصوت فى الولايات المتحدة بغض النظر عما تكون عليه الحقائق.

ويمكننا أن نتوقف لحظة أمام الهجوم الإسرائيلى على الجزيرة الواقعة قبالة طرابلس شمالى بيروت، حيث لقى الصيادون اللبنانيون وأطفال الكشافة فى أحد المعسكرات مصرعهم. ولم يلق ذلك اهتماما يذكر؛ غير أن هذا هو العرف السائد فى مثل هذه الأعمال الإرهابية الإسرائيلية التى تتم بانتظام، والتى لاتعد هذه الحادثة من أخطرها.

أما الهجمات الفلسطينية فإنها تؤخذ بشكل مختلف. فليس هناك مايذكر برعب أكثر من مذبحة معالوت، التى وقعت فى عام ١٩٧٤، حيث لقى ٢٢ من الأعضاء فى جماعة شبه عسكرية للشباب مصرعهم خلال تبادل لإطلاق النار، بعد أن رفض موشيه ديان، رغم اعتراضات الجنرال موردخاى جور التفاوض بشأن مطالب الإرهابيين المتعلقة بإطلاق سراح المسجونين الفلسطينيين[٧٣]. وربما يتساءل المرء لماذا كان قتل أطفال الكشافة اللبنانيين أقل وحشية- بل فى الواقع لم يكن وحشيا بالمرة، حيث إنه جاء من قبل «دولة تعنى الحياة للانسان» (الواشنطون بوست) ولها «غايات أخلاقية عليا» (النيويورك تايمز) ربما تكون فريدة من نوعها فى التاريخ[٧٤].

وقبل هجوم معالوت بيومين، قامت الطائرات الإسرائيلية بقصف قرية الكفير اللبنانية، مما أسفر عن مقتل أربعة مدنيين. وحسبما يقول ادوارد سعيد، فإن هجوم معالوت «قد سبقته

. أسابيع من الهجوم الإسرائيلى المتصل بالنابالم على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين فى الجنوب اللبنانى» أدى إلى مقتل مايزيد على مائتى شخص. وفى ذلك الوقت كانت إسرائيل منهمكة فى عمليات إحراق الأراضى على نطاق واسع فى الجنوب اللبنانى، عن طريق الهجمات الجوية والقصف المدفعى وهجمات القوارب المزودة بالمدافع والعمليات الخاصة التى استخدمت فيها القذائف والقنابل والأسلحة المضادة للأفراد والنابالم، حيث لقى آلاف الأشخاص مصرعهم (البيانات الدقيقة غير متاحة هنا لأن الغرب لايمكن أن ينشغل بمثل هذه الأمور)، واضطر مئات الآلاف إلى النزوح شمالا إلى الأحياء الفقيرة المحيطة ببيروت[٧٥].

وكان مقدار الاهتمام بذلك طفيفا، وما ينشر عنه ضئيل. ولم يدون أى من هذه الأعمال فى سجلات الإرهاب، بل إنها حتى لم تحدث بالقدر الذى يهتم به التاريخ المعدل، على الرغم من أن الهجمات الإرهابية الفلسطينية التى وقعت أوائل السبعينيات كانت (عن حق طبعا) تدان بمرارة، ولاتزال تعد دليلا على أن الفلسطينيين لايمكن أن يصبحوا شريكا فى المفاوضات المتعلقة بمصيرهم.

وفى نفس الوقت، كانت أجهزة الإعلام تدان باستمرار باعتبار أنها تفرط فى انتقاد إسرائيل، أو حتى لأنها «موالية لمنظمة التحرير الفلسطينية» - إنها حقا خبطة إعلامية على قدر كبير من الأهمية.

ويمكن أن نشير إلى التفسير الذى يقدمه لهذه الأحداث الزعماء الإسرائيليون الذين يوصفون هنا «بالمعتدلين»، مثل اسحاق رابين الذى كان سفيرا فى واشنطون، ثم أصبح رئيسا للوزراء فى الفترة التى شهدت أسوأ أعمال وحشية إسرائيلية فى لبنان قبل كامب داڤيد، حيث يقول: «لايمكننا أن نتجاهل محنة السكان المدنيين فى الجنوب اللبنانى.. إن من واجبنا الانسانى أن نساعد سكان المنطقة، وأن نمنع الإرهابيين المعادين من القضاء عليهم[٧٦]. والذين قاموا بمراجعة مذكرات رابين التى تضمنت هذه الكلمات لم يجدوا أى خطأ بها؛ فبهذه الدرجة من الفاعلية يصاغ التاريخ المفيد من الناحية الأيديولوجية، وإلى هذه الدرجة من العمق يصل التعصب العنصرى ضد العرب فى الغرب.

وتجدر الاشارة كذلك إلى أن إسرائيل لاتتمتع وحدها بحق القرصنة والخطف. فقد أدان نبأ أوردته وكالة أنباء تاس السوڤيتية عملية إختطاف السفينة أكيلى لاورو التى وقعت عام ١٩٨٥، واتهم الولايات المتحدة بالنفاق، لأن رجلين كانا قد قاما باختطاف طائرة سوڤيتية وقتلا مضيفة وأصابا عددا من أفراد الطاقم، قد حصلا على اللجوء السياسى فى الولايات المتحدة التى رفضت تسليمهما[٧٧] إن هذه الحادثة غير معروفة بشكل محدد، كما أن تهمة النفاق لها فيما يبدو أسانيد موضوعية.

كما أن هذه الحادثة ليست الوحيدة من نوعها. حيث يقول ابراهام صوفير المستشار القانونى

لوزارة الخارجية الأمريكية أنه «خلال الخمسينيات وعلى الرغم من معارضة أمريكا العنيفة لعمليات اختطاف الطائرات، نجد أن الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين قد رفضوا مطالب مقدمة من تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتى وبولندا ويوغوسلافيا وغيرها من الأنظمة الشيوعية لتسليم أشخاص كانوا قد قاموا باختطاف طائرات وقطارات وسفن بهدف الهرب» ويزعم صوفير أن الولايات المتحدة قد «أعادت فحص سياساتها» فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، «عندما وصلت حوادث اختطاف الطائرات إلى معدلات أشبه بالوباء»، وأصبحت تشكل «مشكلة خطيرة وتهديدا كبيرا لأمن الركاب الأبرياء بأكثر مما يمكن تحمله»(٧٨). وهذا من قبيل استخدام «اللغة الجديدة» حيث إن عمليات الاختطاف بدأت توجه ضد الولايات المتحدة وحلفائها، ولذلك أصبحت تندرج ضمن أعمال الإرهاب بعد أن كانت تعتبر مقاومة بطولية للاضطهاد. ومرة أخرى، نجد أن عمليات الاختطاف الموجهة بشكل دقيق والتى تؤيدها الولايات المتحدة لايرد ذكر لها بشكل واضح فى أجهزة الإعلام أو فيما يكتبه من سطع نجمهم فى مجال علم الإرهاب.

ويمكن أن نذكر كذلك أول عملية اختطاف طائرة تقع فى الشرق الأوسط والتى لم تؤخذ هى الأخرى بشكل مألوف. فقد قامت بها إسرائيل فى عام ١٩٥٤، عندما اعترضت الطائرات المقاتلة الإسرائيلية طائرة مدنية سورية وأجبرتها على الهبوط فى مطار اللد. وقد كتب موشيه شاريت رئيس الوزراء فى مذكراته الشخصية أن رئيس الأركان موشيه ديان كان يهدف إلى «احتجاز رهائن حتى نتمكن من إطلاق سراح مسجونينا فى دمشق». وكان هؤلاء المسجونون جنودا إسرائيليين ألقى القبض عليهم لقيامهم بمهمة التجسس داخل سوريا؛ ونتذكر هنا أن ديان هو نفسه الذى قام بعد ذلك بعشرين عاما بإصدار أوامر لبدء عملية الإنقاذ التى أسفرت عن مقتل الشباب الإسرائيليين فى معالوت الذين كانوا قد احتجزوا كرهائن بهدف إطلاق سراح المسجونين الفلسطينيين فى إسرائيل. وكتب شاريت فى مذكراته الخاصة «لم يكن لدينا أى مبرر مهما كان لاحتجاز الطائرة،» وأنه لم يكن لديه «مايدعونى للشك فى صدق التأكيدات الواقعية التى أصدرتها وزارة الخارجية الأمريكية عن أن عملنا هذا لم يسبق له مثيل فى تاريخ الممارسات السياسية». غير أن هذه الحادثة قد اختفت من التاريخ، حتى أن بنيامين نيتانياهو السفير الإسرائيلى لدى الأمم المتحدة، والذى يعد الآن من أهم من كتبوا فى موضوع الإرهاب الدولى، يمكن أن يظهر على شاشات التليفزيون ليتهم منظمة التحرير الفلسطينية «باختراع» عمليات خطف الطائرات، وحتى اغتيال الدبلوماسيين، دون أن يخشى أى معارضة لما يقول(٧٩).

وفيما يتعلق باغتيال الدبلوماسيين يمكن أن نذكر عملية اغتيال وسيط الأمم المتحدة فولك برنادوت فى عام ١٩٤٨، التى قامت بها جماعة إرهابية كان يتزعمها وزير الخارجية، اسحق

. شامير الرئيس المباشر لنيتيناهو والذى كان أحد القادة الثلاثة الذين أصدروا أمر الاغتيال (وكان الثانى، وقد مات، صحفيا بارزا فى إسرائيل لعدة أعوام، وكذلك كان الثالث). وقد اعترف صديق مقرب لداڤيد بن جوريون فى حديث خاص أنه كان أحد الذين قاموا بعملية الاغتيال، غير أن بن جوريون أبقى على هذا الأمر سرا، وقامت الحكومة الإسرائيلية بالترتيبات اللازمة لتهريب المسئولين عن العملية واخراجهم من البلاد.

وقد كتب المؤرخ الصهيونى جون كيمخى، ضمن روايته كشاهد عيان، أنه «لم يكن هناك نداء على نطاق واسع فى البلاد وعزم فعلى لألقاء القبض على الجناه»، ولم يكن هناك كذلك «شعور عام بالإدانة الأخلاقية» ويستطرد قائلا: «كان موقف الأغلبية هو أن عدوا آخر لليهود قد سقط على جانب الطريق». كذلك، فإن الاغتيال قد شجب وأدين لأنه كان من الممكن أن يؤدى إلى وقوع انعكاسات على إسرائيل ويصعب من مهمة الدبلوماسيين الإسرائيليين؛ وليس لأنه من الخطأ فى حد ذاته اللجوء إلى الاغتيال»[٨٠].

وفى ذاكرتنا المنتقاة بشكل ملائم، يظل العرب وحدهم هم الذين يمثلون «بلاء الإرهاب».

فبعد اختطاف السفينة اكيلى لاورو كرد انتقامى على قصف تونس، أصبح موضوع اختطاف السفن من أكثر الموضوعات التى تشغل اهتمام الغرب. وخلصت دراسة أعدتها وكالة أنباء رويتر إلى أنه «لم يقع سوى عدد ضئيل من عمليات اختطاف السفن منذ عام ١٩٦١» وأعطت بعض أمثلة لهذه العمليات قام بها مسلمون؛ فى حين أن أعمال الاختطاف التى قامت بها إسرائيل لم ترد نهائيا فى هذه القائمة[٨١].

وليس الاختطاف هو الشكل الإرهابى الوحيد الذى يغفل عندما يقوم به أصدقاؤنا. فقد أوضحت جين كير كباتريك أن قيام عملاء فرنسيين بتفجير السفينة «رينبو ووريو» التابعة لمنظمة السلام الأخضر المناهضة للتسلح النووى، والتى أسفرت عن مصرع شخص واحد، لم يكن بالعمل الإرهابى، وقالت: «أود أن أقول إن الفرنسيين لم يكونوا بوضوح يعتزمون مهاجمة المدنيين أو المتفرجين أو تشويههم وتعذيبهم وقتلهم» فهذا مايمكن أن يقوم به إرهابيون أخرون بسهولة. وقد كتبت صحيفة «إشيان وول ستريت جورنال» فى مقالها الافتتاحى تحت عنوان «أفضل ساعات ميتران» تقول «إن حملة السلام الأخضر خطيرة وعنيفة إلى حد كبير.. وحقيقة أن الحكومة الفرنسية كانت على استعداد لاستخدام العنف ضد السفينة رينبو ووريو.. إنما تشير إلى أن الحكومة كانت ترتب أولوياتها بشكل صحيح». وفى صحيفة «نيويورك تايمز»، عرض داڤيد هو سيجو كتابا، عن هذا الموضوع ينتقد الفرنسيين «لتخبطهم» ولارتكابهم «خطأ كبيرا» ويقول «لم تكن هناك حاجة» لتفجير السفينة، وكان بإمكان الفرنسيين «الوصول إلى الهدف نفسه فى مقابل قدر أقل بكثير من التشهير». وليس هناك مايدل على أن كلمات أكثر قسوة يمكن أن تقال. وفى ضوء هذا «التخبط»، استخلص هو

سيجو أنه «كان من الصعب إيجاد المبررات لعدم تجريم (وزير الدفاع) هيرنو، كما كان من الصعب القاء اللوم على النيوزيلانديين لإلقائهم القبض على الضباط الفرنسيين»[٨٢]. ويناقش هو سيجو المقارنة بين هذه القضية وقضية ووترجيت، مغفلا أكبر وجه للشبه بينهما: ففى هذه القضية أيضا، كانت هناك ضجة كبيرة حول مسألة «التخبط» وصغر شأن الجرائم، وكثير من الرضا عن النفس من جانب أجهزة الإعلام، فى حين تجاهل كل من الكونجرس وأجهزة الإعلام الجرائم الحقيقية التى ارتكبتها حكومة نيكسون باعتبارها لاعلاقة لها بالموضوع [٨٣]. فالامبراطور محصن ضد الاتهام بالإرهاب، أو بجرائم أخرى، كما أن حلفاءه غالبا ما يشاركونه فى هذا الامتياز. فهم على أسوأ تقدير، يتهمون «بالتخبط» فحسب.

وقد يستحق جورج شولتز جائزة النفاق فى هذا المجال. حيث إنه فى الوقت الذى يشن فيه حملة «نشطة» ضد الإرهاب، فإنه يصف الزعم القائل بأن «الإرهابى فى نظر شخص ما هو مناضل من أجل الحرية فى نظر شخص آخر»، يصفه بأنه زعم خبيث، ويقول :

> إن المناضلين من أجل الحرية أو الثوريين لايقرمون بنسف الأتوبيسات التى تحمل غير المقاتلين. والقتلة الإرهابيون هم الذين يفعلون ذلك. المدافعون عن الحرية لايغتالون رجال الأعمال الأبرياء، أو يختطفون الرجال والسيدات والأطفال الأبرياء. القتلة الإرهابيون هم الذين يفعلون ذلك. رجال المقاومة فى أفغانستان لايدمرون القرى أو يقتلون من لاحول لهم. ورجال الكونترا فى نيكاراجوا لايقومون بنسف أتوبيسات المدارس، أو يقومون بعمليات قتل جماعية للمدنيين.

وفى الواقع، فإن الإرهابيين الذى يقودهم شولتز فى نيكاراجوا متخصصون كما يعرف هو، بشكل محدد فى الهجمات الاجرامية القاتلة على المدنيين فضلا عن التعذيب والاغتصاب والتشويه؛ إن سجلهم الإرهابى البغيض معزز بالوثائق، على الرغم من تجاهله وسرعة نسيانه أو حتى إنكاره من جانب المدافعين عن الإرهاب (انظر الهامش رقم ١٧). أما رجال المقاومة فى أفغانستان، فقد قاموا كذلك بمذابح وحشية من النوع الذى كان من الممكن أن يثير اعتراضات محمومة فى الغرب، إذا كانت القوات المهاجمة (التى سيطلق عليها فى هذه الحالة «قوات التحرير» التى تعمل «دفاعا عن النفس») من الأمريكيين والإسرائيليين. وقبل بضعة أشهر فقط من حديث شولتز، كان أصدقاؤه من أعضاء منظمة يونيتا فى أنجولا يتفاخرون بإسقاطهم طائرة مدنية تحمل ٢٦٦ شخصا، كما كانوا قد أطلقوا سراح ٢٦ رهينة كانوا قد ظلوا محتجزين لمدة تسعة أشهر، من بينهم ٢١ من المبشرين البرتغاليين والأسبان ومن أمريكا اللاتينية. كما أعلنوا «حملة جديدة من العصيان المدنى» وفقا لما ذكرته وكالة أنباء

الأسوشيتدبرس، مشيرة إلى الانفجار الذى وقع فى لواندا وراح ضحيته ٣٠ شخصا وأصيب مايزيد على ستين شخصا عندما انفجرت سيارة جيب محملة بالديناميت فى المدينة. كما قاموا باحتجاز مدرسين وأطباء أوروبيين وغيرهم، ذكرت الصحف أن عددهم بلغ ١٤٠ أجنبيا، من بينهم ١٦ من الفنيين البريطانيين «احتجزوا كرهائن»، على حد قول زعيمهم جوناس سافيمبى، وتقرر عدم «إطلاق سراحهم حتى تقدم رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر لمنظمته نوعا من الاعتراف». إن مثل هذه الأعمال تتم بانتظام؛ فعلى سبيل المثال هناك عملية تفجير أحد الفنادق فى أبريل ١٩٨٦، التى راح ضحيتها ١٧ شخصا من المدنيين الأجانب، وأصيب كثيرون آخرون. وقد قالت جين كيركباتريك فى مؤتمر لجماعة العمل السياسى المحافظة حظى فيه سافيمبى «بإشادة حماسية إثر تعهده بمهاجمة المنشآت البترولية الأمريكية فى بلاده»، قالت إن سافيمبى «هو أحد الأبطال الحقيقيين القلائل فى زمننا الحالى»، وكان ماتعهد به سافيمبى خطة لقتل الأمريكيين ولكنها لم تدفع الولايات المتحدة إلى تطبيق مذهبها الذى يطالب «بالدفاع عن النفس ضد هجمات قد تحدث فى المستقبل» الذى استخدم لتبرير قصف القذافى «الكلب المسعور»؛ تماما كما لم يحدث قصف لجوهانسبرج عندما ألقى القبض على قوات المرتزقة التابعين لجنوب أفريقيا فى مايو ١٩٨٥ فى شمالى أنجولا خلال قيامهم بمهمة لتدمير هذه المنشآت وقتل الأمريكيين؛ فالدولة الإرهابية يجب أن تصدر أحكامها بدقة وحذق.

وفى دنيا الواقع نجد أن سافيمبى يعد مناضلا من أجل الحرية بالنسبة لشولتز وكيركباتريك وغيرهما من كبار قادة الإرهاب ومناصريه، وهو مايرجع أساسا إلى أن «منظمة يونيتا هى الجماعة العميلة لدولة جنوب أفريقيا التى تحظى بالقدر الأكبر من المساندة من أجل إشاعة عدم الاستقرار فى الدول المجاورة[٨٥]».

أما فيما يتعلق بجيوش الكونترا التى يدعمها شولتز، فإن مهمتها الأساسية، كما لاحظنا من قبل، هى احتجاز كل سكان نيكاراجوا المدنيين كرهائن تحت تهديد الإرهاب الوحشى لإجبار الحكومة على التخلى عن أى التزام لتلبية حاجات الأغلبية الفقيرة، ولصالح السياسة «المعتدلة» و«الديمقراطية» التى تخدم المتطلبات الأعلى لقطاع الأعمال الأمريكى وعملائه المحليين، كما هو الحال فى الدول التى تحسن التصرف فى ظل الرعاية الأمريكية.

غير أنه فى ظل هذا المناخ الثقافى الفاسد والمنحرف الذى يرتع فيه قادة الإرهاب والمدافعون عنه، تمر تصريحات شولتز وتصريحات مماثلة لها دون أن تثير دهشة أحد.

إن احتجاز الرهائن يعد بوضوح عملا من أعمال الإرهاب وليس هناك شك اذن فى أن إسرائيل مدنبة لأرتكابها عملا خطيرا من أعمال الإرهاب الدولى، عندما نقلت نحو ١٢٠٠ سجين، معظمهم من الشيعة اللبنانيين، إلى إسرائيل فى طريق انسحابها من لبنان، منتهكة بذلك القانون الدولى، وعندما أوضحت أنها سوف تطلق سراحهم «وفقا لجدول زمنى غير محدد

يوضع وفقا للأوضاع الأمنية فى الجنوب اللبنانى» - وهو ما يعنى بوضوح أنهم سوف يحتجزون كرهائن إلى أن يثبت «حسن تصرف» السكان المحليين الموضوعين تحت حراسة القوات الإسرائيلية وقوات المرتزقة التابعة لها فى «المنطقة الأمنية» فى الجنوب اللبنانى وفى المناطق المجاورة. وكما ذكرت مارى ماكجرورى، فيما كان خروجا نادرا عن الإجماع العام، فإن هؤلاء المسجونين كانوا «رهائن فى السجون الإسرائيلية»؛ وأنهم ليسوا مجرمين؛ لقد احتجزوا كضمان ضد الهجمات عندما كان الاسرائيليون يغادرون لبنان بشكل نهائى» - وفى الواقع لم يكن هناك اعتزام بترك الجنوب اللبنانى حيث احتفظت إسرائيل «بمنطقتها الأمنية»؛ وحتى الانسحاب الجزئى لم يتحقق إلا بفضل المقاومة اللبنانية. وقد تم نقل ١٤٠ سجينا بشكل سرى إلى إسرائيل فى نوفمبر ١٩٨٣ انتهاكا لاتفاقية مع الصليب الأحمر كانت تقضى بإطلاق سراحهم فى عملية تبادل للأسرى بعد الإغلاق (الذى ثبت فيما بعد أنه مؤقت) لمعتقل «أنصار» الذى كان مسرحا لأعمال وحشية، والذى كان كثيرا مايوصف بأنه «معسكر اعتقال» من جانب الإسرائيليين الذين كانوا يعملون فيه أو يزورونه ويصيبهم الاشمئزاز من التصرفات الهمجية للسجانين؛ حيث ظل المسجونون يحرمون حتى من زيارات الصليب الأحمر لهم حتى يوليو ١٩٨٤. وقد ذكر ناحمان شاى المتحدث باسم وزارة الدفاع الإسرائيلية أنه من بين ٧٦٦ مسجونا كانوا مايزالوا محتجزين فى يونيو ١٩٨٥، كان ٤٠٠ مسجون قد ألقى القبض عليهم للقيام «بأنشطة إرهابية» - وهو ما يعنى مقاومة الاحتلال العسكرى الإسرائيلى - فى حين «ألقى القبض على بقية المسجونين لقيامهم بأشكال أقل عنفا من النشاط السياسى أو تنظيم أنشطة تستهدف تقويض الوجود العسكرى الإسرائيلى فى لبنان، وفقا لما ذكره شاى»[٨٦].

وكانت إسرائيل قد تعهدت بإطلاق سراح ٣٤٠ من الرهائن فى العاشر من يونيو، «غير أنها ألغت قرار الإفراج فى آخر لحظة لأسباب أمنية لم توضح أبدا بشكل كامل[٨٧]. وبعد ذلك بأربعة أيام، قامت جماعة من الشيعة اللبنانيين تردد أنهم من أصدقاء وأقارب الرهائن الذين تحتجزهم إسرائيل[٨٨] باختطاف طائرة تابعة لشركة الخطوط الجوية العالمية فى رحلتها رقم ٨٤٧، واحتجزوا رهائن فى محاولة لإطلاق سراح الرهائن الذين تحتجزهم إسرائيل، مما أثار نوبة جديدة متناغمة من نوبات هيستيريا النفاق المطبق فى الولايات المتحدة، والتى تضمنت تلميحات عنصرية مكشوفة وهجمات على أجهزة الإعلام التى أتاحت للمختطفين فرصة عابرة لتوضيح موقفهم، بما كان تدخلا فى الانضباط الشمولى الذى يعتبر ملائما داخل النظام الدعائى. ولم يكن المختطفون الإسرائيليون فى حاجة إلى من يسهل لهم بشكل خاص الوصول إلى أجهزة الإعلام الأمريكية، التى كانت ترحب بتبليغ الرسالة نيابة عنهم، غالبا فى صورة «أخبار».

. وتتعرض أجهزة الإعلام عموما إلى اتهامات بأنها «تساند الإرهاب»، لسماحها للإرهابيين بالتعبير عن مواقفهم؛ ولاتعود هذه الاشارة على الظهور المتكرر لرونالد ريجان أو جورج شولتز أو إليوت إبرامز أو غيرهم من الإرهابيين البارزين، الذين يقدمون رسالاتهم بدون أى تعليق أو رد عليها، إنطلاقا من إطار المفاهيم والافتراضات التى تحكم ما يطلق عليه «التغطية الاخبارية».

وقد تجاهلت الصحافة البيانات التى أدلى بها المختطفون والتى تفيد أنهم يرغبون فى تأمين إطلاق سراح الرهائن المحتجزين لدى إسرائيل - الذين هم بالطبع ليسوا رهائن فى اللغة الأمريكية، حيث إنهم محتجزون «من جانبنا» نحن.

وقد تم بسهولة توضيح وعرض لامعقولية الذريعة التى ساقها الشيعة. حيث أوضحت فلورا لويس أنه «أمر لايتفق مع شخصية الشيعة المقاتلين الذين يمجدون الاستشهاد ولايعبأون كثيرا بقتل الأخرين، أن يقلقوا إلى هذا الحد على موعد الافراج عن المسجونين»؛ وهو تعبير آخر عن المفهوم المفيد القائل بأن الطبقات الدنيا لاتشعر بالألم. وقد قدم محررو «النيويورك تايمز» البرهان المؤثر على أن «إسرائيل كانت تعتزم ترضية الشيعة الساخطين فى الأسبوع الماضى (أى قبل بضعة أيام من اختطاف الطائرة). غير أنهم تعطلوا بسبب عملية اختطاف عدد من الفنلنديين الذين يعملون ضمن القوات التابعة للأمم المتحدة فى لبنان»؛ وقد أشارت «النيويورك تايمز» فى خبر من ٩٠ كلمة إلى الاتهام الذى وجهته فنلندا أنه خلال هذا الحدث الذى ليس له أى علاقة بالموضوع «كان الضباط الإسرائيليون يشاهدون رجال الميليشيات اللبنانية وهم يضربون الجنود الفنلنديين المختطفين التابعين لقوات الأمم المتحدة فى لبنان دون أن يحركوا ساكنا لمساعدتهم» فى حين كان «أعضاء جيش جنوب لبنان يضربونهم بالقضبان الحديدية وخراطيم المياه». وراحت صحيفة «النيويورك تايمز» تهدد قائلة، «إن هناك العديد من الجرائم تحدث هنا،» وتدين مختطفى طائرة شركة الخطوط الجوية العالمية والسلطات اليونانية (لتخاذلها)، بل وكذلك الولايات المتحدة «لإخفاقها فى معاقبة ايران لإيوائها للمجرمين الذين قتلوا اثنين من الأمريكيين خلال عملية اختطاف طائرة فى العام الماضى» (انظر الهامش رقم ٧٧) أما احتجاز إسرائيل للرهائن، فإنه لم يندرج ضمن هذه الجرائم(٨٩).

أما برنارد لويس مؤرخ الشرق الأوسط فى جامعة برينستون، والذى يتمتع بسمعة أكاديمية تجعل من غير الضرورى تقديم أدلة أو تفنيدات للرد على الأدلة المضادة الواضحة، فقد أكد بشكل قاطع أن «المختطفين أو من أرسلهم كانوا يعرفون بالتأكيد أن الإسرائيليين كانوا يعتزمون إطلاق سراح الشيعة وغيرهم من اللبنانيين المحتجزين، وأن قيامهم بتحدٍ من هذا النوع كان من شأنه فقط أن يعطل إطلاق سراح المحتجزين بدلا من أن يؤدى إلى الإسراع به». وكان يمكنهم أن يستمروا فى «تحدى أمريكا واهانة الأمريكيين»، لأنهم يعلمون أن أجهزة

الإعلام المتخاذلة «سوف توفر لهم قدرا غير محدود من الدعاية، وربما نوعا من أنواع التأييد» ولنتذكر أن هذا مايردده أكاديمى محترم فى صحيفة محترمة، وهى حقيقة تلقى بعض الضوء مرة أخرى على الحمى الهزلية التى يحسبها الناس حياة ثقافية.

وقد تجاهل محررو مجلة «نيوريببليك» المطلب الشيعى المتعلق بإطلاق سراح الرهائن المحتجزين لدى إسرائيل باعتباره، «هراء محضا»، قائلين : إن «اختطاف الطائرات والأشخاص وعمليات الاغتيال والمذابح هى الأساليب التى يعتمد عليها الشيعة وغيرهم من الفصائل اللبنانية لإنجاز أعمالهم السياسية»، وأن «الجميع كانوا يعرفون» أنه كان من المقرر إطلاق سراح المسجونين الذين تحتجزهم إسرائيل - عندما تكون إسرائيل بخير وعلى استعداد لذلك. وقد أضاف الرئيس ريجان إلى هذه الهيستيريا نقطة جديدة بتوضيحه أن «الهدف الحقيقى» للإرهابيين هو «طرد أمريكا من العالم» لا أقل من ذلك؛ فى حين أشار نورمان بود هوريتس إلى أن استخدام القوة كان سيؤدى على الأرجح إلى مقتل الرهائن الأمريكيين، وأدان ريجان لإخفاقه فى «المغامرة بالحياة نفسها (ويقصد حياة الآخرين) دفاعا عن الشرف الوطنى» بينما دعا ادوارد كوخ عمدة نيويورك إلى قصف لبنان وإيران وغيرهما ممن يتظاهرون باتخاذ المواقف البطولية[٩٠].

ومن ناحية أخرى للقارئ الدقيق أن يكتشف من بين سطور التقارير الصحفية التى ترد عن أزمة الرهائن، أن ألفين من اللبنانيين الشيعة، من بينهم ٧٠٠ طفل قد فروا من منازلهم تحت قصف نيران جيش جنوب لبنان الموالى لإسرائيل، الذى أطلق النار كذلك على سيارات الجيب التابعة لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، فى حين «أعلن متحدث باسم الأمم المتحدة أن قوة تضم جنودا إسرائيليين وبعض رجال الميليشيات التى يرأسها المسيحيون، قد تسللت إلى قرية لبنانية اليوم واحتجزت تسعة عشر شخصا من الشيعة»[٩١].

والجدير بالذكر أن إسرائيل بدأت بعد اختطاف الطائرة فى إطلاق سراح الرهائن وفقا لجدولها الزمنى الذى تم التعجيل به على الأرجح لأن حادثة اختطاف الطائرة قد ركزت الاهتمام الدولى على عملية الاختطاف الأوسع نطاقا التى قامت بها إسرائيل. وعندما تم إطلاق سراح ٣٠٠ من المسجونين فى الثالث من يونيو، ذكرت وكالة أنباء «الأسوشيتد برس» ضمن شهاداتهم أنهم قد تعرضوا للتعذيب والتجويع، فى حين نجد أن توماس فريدمان يقول فى«النيويورك تايمز» إنه لم يسمع سوى أنهم قالوا «لقد تلقينا معاملة طيبة من جانب الإسرائيليين..». رفى النهاية، كتب ريجان رسالة إلى شيمون بيريز، «يقول فيها إن أزمة رهائن بيروت قد أدت الى تعزيز العلاقات بين بلدينا»؛ دون أن يذكر شيئا عن «أزمة الرهائن» الأخرى التى لاتعد جزءا من التاريخ الرسمى[٩٢].

وحتى بمعايير اللغة الجديدة التى يستخدمها الغرب، فإن الأعمال الإسرائيلية كانت ستندرج

ضمن أعمال احتجاز الرهائن لو لم تكن إسرائيل هى أحد عملاء الامبراطور الذين يقومون بأعمال القرصنة فى كافة أرجاء العالم، وهو مايعفيها من هذه التهمة. غير أنه يجدر بالتأكيد مرة أخرى على حدود المفاهيم الأوروبلية للخطاب السياسى المعاصر، الذى يفسر تعبيرات مثل «الإرهاب» و«الرهائن» بحيث يستبعد انطباقها على أكثر الأمثلة فجاجة، مثل الوضع فى نيكاراجوا أو فى الجنوب اللبنانى حيث يحتجز السكان بأكملهم كرهائن لضمان طاعتهم للسيد الأجنبى. ويتسم هذا الاستخدام للتعبيرات بأنه الزامى، انطلاقا من الطبيعة الحقيقية للإرهاب الدولى بالجملة والضرورة الواضحة لمنع أى فهم آخر له.

وإذا اكتفينا بالحديث عن الشرق الأوسط، سنجد أن منظمى الإرهاب الدولى يفهمون هذه المسألة جيدا إلى حد ما. فأبا إيبان الدبلوماسى الإسرائيلى الذى يعد من أبرز الحمائم، أوضح الأسباب التى أدت إلى الهجوم الوحشى على الجنوب اللبنانى خلال السبعينيات بقوله: «لقد تم أخيرا تحقيق الفكرة العقلانية القائلة بأن السكان المتأثرين بالهجوم سيفرضون ضغوطا لوقف الأعمال العدائية» ضدنا؛ وبترجمة ذلك إلى لغة بسيطة نجد أنه يقول : إن سكان الجنوب اللبنانى كانوا محتجزين كرهائن. لفرض ضغوط عليهم حتى يجبروا الفلسطينيين على قبول الوضع الذى تفرضه عليهم حكومة حزب العمل التى يمثلها أبا إيبان، الذى كان قد صرح بأن الفلسطينيين «ليس لهم أى دور يقومون به» فى أى تسوية للسلام[٩٣]. وقد أوضح موردخاى جور رئيس الأركان فى عام ١٩٧٨ أنه «منذ ثلاثين عاما.. ونحن نحارب سكان القرى والمدن،» مشيرا إلى أحداث مثل قصف مدينة أربد الأردنية وعمليات الطرد التى تمت عن طريق قصف عشرات الآلاف من سكان وادى الأردن، وطرد مليون ونصف مليون من سكان منطقة قناة السويس، فضلا عن أمثلة أخرى تعد كلها جزءا من برنامج احتجاز السكان المدنيين كرهائن فى محاولة لمنع أى مقاومة للتسوية السياسية تفرضها إسرائيل بالقوة، ومن ثم المحافظة على بقائها، فى حين ترفض إسرائيل احتمال اقرار أى تسوية سياسية أخرى، فهناك على سبيل المثال الاقتراح الذى تقدم به السادات عام ١٩٧١ لعقد اتفاقية سلام شاملة وفقا للحدود المعترف بها دوليا. كذلك فإن الممارسات الإسرائيلية المعتادة لعمليات «الانتقام» الموجهة ضد أهداف مدنية عزلاء لا علاقة لها بالأعمال التى يقوم بها الإرهابيون (والتى غالبا من تأتى هى نفسها كرد فعل إرهابى إسرائيلى سابق)، إن هذه الممارسات إنما تعكس التصور نفسه، الذى يمثل خروجا - بدأ فى أوائل الخمسينيات - عن أقوال بن جوريون السابقة بأن «رد الفعل لايكون فعالا» إلا إذا تم توجيهه بدقة: «فإذا عرفنا العائلة - (يجب علينا) أن نضرب بلا رحمة حتى النساء والأطفال»[٩٤].

تشترك القيادة العسكرية الإسرائيلية مع جور الى حد كبير فى فهمه للحروب الإسرائيلية. فخلال عمليات القبضة الحديدية فى أوائل عام ١٩٨٥، حذر اسحاق رابين وزير الدفاع من أنه

إذا اقتضت الضرورة، فإن إسرائيل ستنتهج «سياسة احراق الأراضى كما فعلت فى وادى الأردن خلال حرب الاستنزاف» مع مصر. وأضاف رابين إن «لبنان كمصدر للإرهاب تعد الآن أكثر خطورة مما كانت عليه فى عام ١٩٨٢» حيث يشيع الإرهابيون من الشيعة الفزع فى أوروبا الغربية (وهم لم يقوموا بذلك قبل الغزو الإسرائيلى للبنان فى عام ١٩٨٢، ولكنه لايوضح أسباب ذلك)، بحيث يكون على إسرائيل أن تحتفظ بمنطقة فى الجنوب «يمكنها التدخل فيها». أما دوبيك تامارى قائد المظلات المخضرم، الذى أعطى أوامره بدك مخيم عين الحلوة الفلسطينى بالطائرات والقصف المدفعى (فيما يعد تطبيقا آخر للتعبير الوهمى «طهارة السلاح») «لإنقاذ حياة» الجنود الذين كانوا تحت إمرته، فقد برر ذلك بقوله «إن دولة إسرائيل كانت تقتل المدنيين منذ عام ١٩٤٧»، «تقتل المدنيين عن عمد»، «باعتبار ذلك هدفا من أهدافها»[٩٥].

وقد ذكر تامارى على سبيل المثال الهجوم الذى شن على قرية قبيه فى عام ١٩٥٣، عندما قامت الوحدة رقم ١٠١ التابعة لأرييل شارون بقتل سبعين شخصا من القرويين العرب فى منازلهم فيما زعم أنه رد فعل انتقامى على هجوم إرهابى لم يكن لهؤلاء القرويين أى علاقة به على الإطلاق، وقد زعم بن جوريون فى حديث لراديو إسرائيل أن «مدنيين إسرائيليين أثارهم الإرهاب العربى هم الذين قاموا بقتل القرويين العرب»، ومعظم هؤلاء المدنيين الإسرائيليين كانوا من اللاجئين من دول عربية أو الناجين من معسكرات اعتقال النازى «نافيا» «الزعم الوهمى» القائل بأن قوات الجيش الإسرائيلى كانت متورطة فى هذه الأحداث - وهو كذب سافر يضع المستوطنات الإسرائيلية بشكل أكبر تحت تهديد رد الفعل الانتقامى على هذه المذبحة المتعمدة. ومن الحقائق غير المعروفة على نطاق واسع أنه قبل مذبحة قرية قبيه بشهر واحد، أرسل موشى ديان الوحدة رقم ١٠١ لتدفع بأربعة آلاف من البدو من قبيلتى العزازمة وطربين عبر الحدود المصرية، فى خطوة أخرى من خطوات الطرد التى ظلت مستمرة منذ عام ١٩٥٠، بعد فترة وجيزة من وقف إطلاق النار. وفى مارس عام ١٩٥٤، لقى أحد عشر إسرائيليا مصرعهم فى كمين، لأحد الأوتوبيسات فى شرق منطقة النقب نصبته مجموعة من أفراد قبيلة العزازمة (فيما اعتبر «عملية إرهابية بلا مبرر»)، مما أدى إلى قيام إسرائيل بغارة على قرية نحالين الأردنية التى ليست لها أى علاقة بالحادثة الأولى (فيما اعتبر «ردا انتقاميا»). وفى أغسطس عام ١٩٥٣ قامت الوحدة ١٠١ التابعة لشارون بقتل عشرين شخصا، ثلثاهم من الأطفال والنساء، فى مخيم البريج للاجئين فى قطاع غزة «كرد انتقامى» على أعمال التسلل عبر الحدود[٩٦]. ومن الممكن رصد دائرة أعمال «الانتقام» (التى يقوم بها اليهود) وأعمال «الإرهاب» (التى يقوم بها الفلسطينيون) خطوة بخطوة منذ سنوات عديدة، وهى تجربة سوف تكشف سريعا أن هذه المصطلحات تنتمى إلى عالم الدعاية ولا تعتمد على الوصف الموضوعى للحقائق.

وهنا أيضا يمكننا أن نلاحظ الفاعلية التى تمت بها إعادة صياغة التاريخ حتى يخدم الأيديولوجيا بشكل أكبر. فقد كتب توماس فريدمان فى تعليق على استراتيجية «الإرهاب المضاد الإسرائيلى»، كتب يقول إن أحسن ماتوصف به «الفترة الأولى من ١٩٤٨ حتى ١٩٥٦ هو أنها فترة الإرهاب المضاد - عن طريق - الانتقام أو التغذية العكسية السالبة»، وإن كانت «واحدة على الأقل من هذه الأعمال الانتقامية قد أثارت جدلا عنيفا بسبب سقوط عدد من الضحايا المدنيين،» وكان على الأرجح يشير إلى حادثة قرية قبيه. ولايكاد مايرد فى السجل الأكاديمى يختلف عن ذلك[٩٧].

كذلك فإن عمليات القبضة الحديدية التى قام بها الجيش الإسرائيلى فى الجنوب اللبنانى فى أوائل عام ١٩٨٥ كان يحكمها المنطق الذى أكد عليه أبا إيبان كما ذكرنا من قبل. كان السكان المدنيون محتجزين كرهائن تحت تهديد الإرهاب لضمان قبولهم للتسويات السياسية التى تفرضها إسرائيل فى الجنوب اللبنانى والأراضى المحتلة. ولاتزال التحذيرات سارية، فالسكان يظلون محتجزين كرهائن، دون أن يثير ذلك أى قلق فى الدولة العظمى التى تمول هذه العمليات وتعوق أى تسوية سياسية ذات معنى.

وفى حين لايتعرض الإرهاب بالجملة، بما فيه احتجاز الرهائن، إلى الانتقاد فى اللغة الجديدة المستخدمة فى الغرب، عندما تقوم به عناصر تحظى بالرضا عنها، فإن عمليات الإرهاب التى تتم على نطاق ضيق من قبل نفس العناصر تحظى هى الأخرى بنفس الامتيازات كما أوضحنا من قبل. وإذا استعرضنا بعض الحالات الدالة الأخرى فحسب، نجد أنه فى نوفمبر وديسمبر من عام ١٩٨٣، «أعربت إسرائيل بوضوح عن أنها لن تسمح لقوات عرفات بالجلاء من المدينة (طرابلس التى تقع فى شمال لبنان التى كانوا يتعرضون فيها لهجمات من جانب القوات الموالية لسوريا)، طالما لايزال مصير المسجونين الإسرائيليين موضع شك». لذلك قامت إسرائيل بقصف ما كان يسمى «بمواقع الفدائيين» لتمنع رحيل السفن اليونانية التى كان من المقرر أن تقل الموالين لعرفات. وذكر المتحدثون باسم الدروز أن أحد المستشفيات قد تعرض للقصف خلال الهجوم الذى شن على «ماكان يوصف بأنه قواعد فلسطينية» شرقى بيروت؛ وفى طرابلس «تعرضت سفينة شحن جانحة إلى إصابة مباشرة أغرقتها»، و «اشتعلت النيران فى شاحنة أخرى عندما أصيبت بقذيفة»[٩٨]. ومرة أخرى احتجز السكان، فضلا عن السفن الأجنبية، كرهائن لضمان إطلاق سراح المسجونين الإسرائيليين الذين كان قد ألقى القبض عليهم خلال عمليات العدوان الإسرائيلية فى لبنان. وكالمعتاد، لم يرد أى تعليق هنا عن هذه الأعمال الوحشية.

وفى لبنان ومنطقة البحر المتوسط، تقوم إسرائيل بهجماتها وهى تتمتع بالحصانة الكاملة. ففى منتصف يوليو عام ١٩٨٥، قتلت الطائرات الحربية الإسرائيلية مايزيد على عشرين

شخصا، معظمهم من المدنيين، ومن بينهم ستة أطفال تقل أعمارهم عن ١٢ سنة، أثناء قصفها للمخيمات الفلسطينية بالقرب من طرابلس، «ولبدت سحب الدخان والأتربة السماء فوق مخيمات اللاجئين فى طرابلس، التى يقطنها مايزيد على ٢٥ ألف فلسطينى لبضع ساعات، عقب الهجوم الذى وقع فى الساعة ٢.٥٥ بعد الظهر»، وهو ماتردد أنه رد انتقامى على تفجير سيارتين ملغومتين قامت به جماعة موالية لسوريا قبل ذلك ببضعة أيام فى «المنطقة الأمنية» الإسرائيلية فى الجنوب اللبنانى. وبعد ذلك بأسبوعين هاجمت الزوارق الحربية الإسرائيلية سفينة شحن تحمل علم هندوراس على بعد ميل واحد من ميناء صيدا، كانت تحمل شحنة من الأسمنت، وفقا لما ذكره قائد السفينة اليونانى الجنسية، وأشعلت النيران فيها بإلقاء ثلاثين قنبلة عليها، فضلا عن اصابة عدد من المدنيين خلال عمليات قصف تمت على الساحل عندما فتح رجال الميليشيات نيرانهم على الطائرات. ولم يهتم التيار الرئيسى فى الصحافة حتى بذكر أنه فى اليوم التالى قامت الزوارق الإسرائيلية بإغراق أحد قوارب الصيد وإلحاق أضرار بثلاثة قوارب أخرى، فى حين طالب أحد أعضاء البرلمان من صيدا الأمم المتحدة بالعمل على انهاء عمليات «القرصنة» الإسرائيلية التى تدعمها الولايات المتحدة. ولم تذكر الصحف شيئا عما أسماه الإسرائيليون بالعملية «الجراحية» الموجهة ضد «مواقع الإرهابيين» بالقرب من بعلبك فى وادى البقاع فى يناير ١٩٨٤، والتى أسفرت عن مقتل نحو مائة شخص، معظمهم من المدنيين وإصابة أربعمائة آخرين من بينهم ١٥٠ طفلا إثر قصف مبنى مدرسة. وقد شملت «مواقع الإرهابيين» هذه مسجدا وفندقا ومطعما وبعض المتاجر ومبانى أخرى فى ثلاث قرى لبنانية ومخيما للاجئين الفلسطينيين تعرضت جميعها للهجوم، وفى نفس الوقت ذكرت الصحف الصادرة فى بيروت أنه قد تم قصف سوق للماشية وساحة صناعية، وتدمير عشرات من المنازل. وذكر أحد مراسلى وكالة رويتر فى القرى التى تعرضت للقصف أن جولة ثانية من القصف قد بدأت بعد الجولة الأولى بعشر دقائق، «مما أضاف عددا آخر من القتلى والجرحى»، حيث كان الرجال والنساء قد شرعوا فى نقل القتلى والجرحى من بين حطام المبانى المدمرة. ورأى المراسل «أعدادا كبيرة من الأطفال» فى المستشفيات، فى حين ذكر الشهود أن الرجال والنساء هرعوا إلى المدارس بحثا عن أطفالهم. وأدان زعيم الشيعة اللبنانيين «الهمجية الإسرائيلية»، ووصف الهجوم على «المدنيين الأبرياء والمستشفيات ودور العبادة» بأنه محاولة «لإرهاب الشعب اللبنانى». غير أن هذه الحادثة مرت دون أن يرد عنها أى تعليق هنا، حتى لايتأثر وضع إسرائيل «كدولة ترعى حياة البشر» (على حد تعبير صحيفة «الواشنطون بوست»)، بحيث يمكننا إذن أن نخلص مرة أخرى إلى أن ضحايا هذه العملية الجراحية كانوا أقل شأنا من البشر، كما ينظر إليهم بالفعل داخل إطار الاجماع الغربى العنصرى.[٩٩]

مرة أخرى لنا أن نتخيل ماكان يمكن أن يكون عليه رد الفعل الغربى بما فيه أجهزة الأعلام

«الموالية للعرب»، إذا ما قامت منظمة التحرير الفلسطينية أو سوريا «بضربة جراحية» ضد «مواقع الإرهابيين» بالقرب من تل أبيب، وقتلت مائة من المدنيين وأصابت أربعمائة آخرين من بينهم ١٥٠ طفلا إثر قصف مبنى مدرسة إلى جانب عدد أخر من الأهداف المدنية.

وفي حين نجد أن القاعدة المستقرة التي يؤخذ بها في الولايات المتحدة هي أن العنف الإسرائيلي، الذي قد يكون مكثفا في بعض الأوقات هو «انتقام» من وحشية العرب، فأننا نجد أن إسرائيل مثلها مثل الولايات المتحدة تزعم لنفسها حقوقا أكثر: فمن حقها أن تشن هجمات إرهابية لتمنع هجمات محتملة قد تشن ضدها، كما ذكر عمنون روبنشتاين عضو الكنيست الذي يعتبر من الحمائم في تبريره لحرب لبنان كما ذكرنا من قبل. فالقوات الإسرائيلية تقوم بما تسميه «إطلاق النار الوقائي» حين تقوم بدوريات في لبنان تمطر خلالها المنطقة بطلقات المدافع الآلية، مما يدعو قوات حفظ السلام الأيرلندية إلى إغراق الطرق احتجاجا على ذلك. وكان من الشائع أن توصف الهجمات الإسرائيلية في لبنان بأنها «وقائية وليست عقابية»، ونأخذ على سبيل المثال قيام ثلاثين طائرة حربية إسرائيلية بقصف مخيمات اللاجئين والقرى المجاورة لها في الثاني من ديسمبر ١٩٧٥، مما أسفر عن مقتل ٥٧ شخصا، فيما يبدو أنه رد انتقامي على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ببحث اقتراح عربي للسلام كانت إسرائيل قد رفضته بعنف، وذلك لم يرد له أي ذكر في التاريخ[١٠٠]. وعندما قامت القوات الإسرائيلية المحمولة جوا وبحرا بمهاجمة طرابلس في الشمال اللبناني في فبراير ١٩٧٣ وقتلت ٣١ شخصا (معظمهم من المدنيين)، وفقاً لما ذكرته السلطات اللبنانية، ودمرت فصول دراسية وعيادات وغيرها من المباني، بررت إسرائيل هذه الغارة بأنها «كانت تهدف إلى احباط عدد من الهجمات التي كان الإرهابيون يعتزمون القيام بها ضد إسرائيل»[١٠١] وهذا نموذج شائع والتبريرات تقبل هنا باعتبارها مشروعة، وهو مايعكس مرة أخرى وضع إسرائيل باعتبارها دولة عميلة مفيدة، كما يعكس وضع ضحاياها باعتبارهم لايرتقون إلى مرتبة البشر.

وكانت آخر حادثة جرى ذكرها قد وقعت في اليوم نفسه الذي أسقطت فيه إسرائيل طائرة مدنية ليبية، كانت قد ضلت طريقها إثر عاصفة رملية قبل دقيقتين من الموعد المحدد لهبوطها في القاهرة، مما أسفر عن مصرع ١١٠ أشخاص. وأعلنت الولايات المتحدة رسميا تعاطفها مع عائلات الضحايا، غير أن المتحدث الصحفي «رفض أن يناقش مع الصحفيين مشاعر الإدارة الأمريكية إزاء هذا الحادث». وقد ألقت إسرائيل باللوم على قائد الطائرة الفرنسي؛ في حين أن صحيفة «النيويورك تايمز» مدفوعة بإحساسها بالواجب قد قبلت الزعم الإسرائيلي بأن الطيار كان يعرف أنه قد صدر له أمر بالهبوط غير أنه فضل القيام بعمل مراوغ «ينطوي على الكثير من الشبهات»- وهو نفس التبرير الذي أورده الاتحاد السوفيتي لاسقاط طائرة شركة الخطوط

الجوية الكورية فى رحلتها رقم ٠٠٧.[١٠٢] - مما يجعل من العمل الإسرائيلى «على أسوأ حال.. عملا يبلغ حدا من القسوة حتى أن الأعمال الوحشية التى قام بها العرب فى وقت سابق لاتبرره».

وقد جاء رد الفعل الإسرائيلى الرسمى على لسان رئيسة الوزراء جولدا مائير التى قالت: «إن حكومة إسرائيل تعرب عن أسفها البالغ على فقد الأرواح البشرية، وأنها تأسف لأن الطيار الليبى (هكذا) لم يستجب للتحذير الذى وجه له وفقا للممارسات الدولية»، فى حين أضاف شيمون بيريز قائلا «لقد تصرفت إسرائيل بما يتفق مع القوانين الدولية». وزعمت إسرائيل على نحو زائف أن الطيار لم يكن مرخصا له بقيادة الطائرة.

وقد أشار أميرام كوهين فى تحليل مفصل عن رد الفعل الإسرائيلى (أعده بعد مأساة طائرة الخطوط الجوية الكورية) «لقد حظر على الصحف أن تنشر صورا للطائرة المحطمة أو للقتلى والجرحى»، وأن «الصحفيين لم يسمح لهم بزيارة المستشفى فى بير سبع، أو بإجراء أحاديث مع الناجين،» وأن كل ذلك كان جزءا من عملية «تضليل إعلامى». وقد تجاهلت الصحافة الإسرائيلية رد الفعل الدولى باعتباره اشارة جديدة على أن «روح معاداة السامية مازالت تزدهر» فى أوروبا؛ وفى الواقع كان ذلك هو رد الفعل العصبى الذى يحدث فى الولايات المتحدة أيضا إذا ما جرؤ أحد على ذكر أو انتقاد الوحشية الإسرائيلية. وأصرت الصحف الإسرائيلية على أن «إسرائيل غير مسئولة»، وعلى أنه «يجب الاقاء اللوم على الطيار الفرنسى». وعلق كوهين قائلا : إنها كانت «صحافة معبئة» لدعم عدالة الأعمال الإسرائيلية. وبعد العديد من الأكاذيب، أكدت إسرائيل أنه كان هناك «خطأ فى التقدير» ووافقت على دفع تعويضات لعائلات الضحايا «مراعاة للاعتبارات الانسانية»، فى حين نفت عن نفسها أى «ذنب» أو مسئولية[١٠٣]. وقد توقف الحديث عن هذه الحادثة بسرعة فى الولايات المتحدة، دون أن يوجه لمرتكبها سوى قليل من الانتقادات. وقامت رئيسة الوزراء جولدا مائير بزيارة الولايات المتحدة بعد ذلك بأربعة أيام؛ ولم يزعجها الصحفيون بكثير من الأسئلة المحرجة، ثم عادت إلى بلادها محملة بهدايا جديدة من الطائرات الحربية. وكما ذكرنا من قبل، لم يختلف رد الفعل كثيرا عما كان عليه عندما أسقط الروس طائرة الخطوط الجوية الكورية فى سبتمبر ١٩٨٣[١٠٤]، غير أنه كان هناك وجه للمقارنة فيما يتعلق بقيام أصدقائنا من جبهة يونيتا فى أنجولا بإعلان مسئوليتهم عن إسقاط طائرتين مدنيتين فى نفس الوقت. أنه ليس من الصعب حقا التمييز بين المعايير التى تحكم «الإرهاب الدولى»!

إن تاريخ سجل الإرهاب الإسرائيلى يرجع إلى بداية نشأة الدولة - أو إلى ماقبل ذلك بكثير حقا - حيث يتضمن قتل ٢٥٠ من المدنيين وعملية الطرد الوحشية لسبعين ألفا آخرين من منطقتى اللد والرملة فى يوليو ١٩٤٨؛ والمذابح التى شملت مئات آخرين من سكان قرية

الدويمة المسالمة بالقرب من الخليل فى أكتوبر ١٩٤٨، فى واحدة من «عمليات تطهير الأرض» العديدة التى تمت فى الوقت الذى كان جهاز الدعاية الدولى يردد فيه، كما لايزال يفعل، أن العرب يهربون استجابة لنداءات قياداتهم؛ وقيام جيش الدفاع الإسرائيلى بقتل عدة مئات من الفلسطينيين إثر استيلائه على قطاع غزة ١٩٥٦، والمذابح التى تمت فى قريتى قبيه وكفر قاسم والعديد من القرى المغدورة الأخرى، وطرد الآلاف من البدو من المناطق المنزوعة السلاح بعد فترة وجيزة من حرب ١٩٤٨، وطرد آلاف آخرين من شمال شرقى سيناء فى أوائل السبعينيات، وتدمير قراهم لفتح المنطقة لإقامة المستوطنات اليهودية؛ وغيرها من الأحداث. إن الضحايا بحكم التعريف هم «المناصرون لمنظمة التحرير الفلسطينية»، أى الإرهابيين، وهكذا، يمكن لجيرشوم شوكن رئيس تحرير صحيفة «هاآرتس» المحترم أن يكتب أن أريل شارون «اكتسب شهرته منذ أوائل الخمسينيات باعتباره مقاتلا عنيدا ضد مناصرى منظمة التحرير الفلسطينية»، مشيرا إلى عمليات قتل المدنيين التى قام بها شارون فى مخيم البريج وقرية قبيه فى عام ١٩٥٣ (قبل ظهور منظمة التحرير الفلسطينية بفترة طويلة). كما أن الضحايا فى لبنان وغيرها كانوا أيضا «إرهابيين»، وإلا لماكانوا قد تعرضوا للقتل من قبل دولة تتمسك إلى هذا الحد «بطهارة السلاح» وتلتزم «بقانون أرقى» فى نظر الصحافة الأمريكية «الموالية للعرب»!

ويحظى قادة الإرهاب بالتكريم. فعندما تولى الإرهابى الأمريكى المعاصر والشهير (ريجان) الرئاسة فى عام ١٩٨١، كان كل من رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيليين من زعماء الإرهاب ذوى السمعة السيئة، فى حين كان من يتولى أعلى منصب فى الوكالة اليهودية هو رجل قام بقتل عشرات من المدنيين كان يحتجزهم تحت الحراسة فى أحد مساجد بلدة لبنانية خلال احدى عمليات تطهير الأرض التى تمت فى عام ١٩٤٨، لكى يتم العفو عنه على جناح السرعة وإزالة كل آثار جرائمه من السجلات، ومنحه رخصة المحامى على أساس أنه ليس هناك مايمكن أن «يوصم» به[١٠٥].

وحتى العمليات الإرهابية الموجهة ضد أمريكا كانت جميعها مقبولة تماما. فأحداث مثل الهجمات الإرهابية الإسرائيلية على المنشآت الأمريكية (وهى أيضا أماكن عامة) فى مصر فى عام ١٩٥٤، والتى تمت فى إطار محاولة لإشاعة التوتر فى العلاقات المصرية - الأمريكية، وإجهاض مفاوضات سلام سرية كانت تتم فى ذلك الوقت، هذه الأحداث تم تجاهلها فى ذلك الوقت، ولم يكد أحد يذكرها؛ بالضبط كما حدث فيما يتعلق بمحاولة زوارق الطوربيد الإسرائيلية إغراق سفينة التجسس الأمريكية «ليبرتى» فى المياه الدولية فى عام ١٩٦٧، ثم إطلاق النار على زوارق النجاة فى محاولة لضمان عدم نجاة أحد، وقد أسفر الحادث عن مقتل ٣٤ من أفراد الطاقم واصابة ١٧١ آخرين، فيما اعتبر أسوأ كارثة بحرية أمريكية فى وقت

السلم خلال هذا القرن؛ غير أن هذه الحادثة أيضا تم تجاهلها باعتبارها «خطأ» - وهى كذبة مفضوحة - غير أن أحدا لايكاد يعرف ذلك[١٠٦]. وكذلك لم ترد اشارات تذكر فى أجهزة الإعلام عن قيام الجيش الإسرائيلى بتعذيب الأمريكيين فى الضفة الغربية والجنوب اللبنانى، حيث تم التركيز على النفى الاسرئيلى وتجاهل تأكيدات السفير الأمريكى[١٠٧]. ولاشك أن كون الضحايا من العرب الأمريكيين كان مبررا لذلك، حسب معايير أجهزة الإعلام.

إن ما يلفت النظر فى هذا السجل الذى يتضمن أعمالا إرهابية واسعة ضد اليهود أنفسهم منذ البدايات الأولى، هو أنه لايتضمن بأى حال من الأحوال مايلطخ السمعة الإسرائيلية والأمريكية التى ليس لها نظير فى العالم فيما يتعلق بالمعايير الأخلاقية. فأى عمل إرهابى جديد، إذا ما ذكر أصلا إنما يتم تجاهله ونسيانه، أو يوصف بأنه انحراف مؤقت عن الكمال تفسره الطبيعة الشرسة للعدو التى تدفع إسرائيل إلى الانحراف المؤقت عن طريق الصواب. ومن ناحية أخرى، تتعرض أجهزة الإعلام للانتقاد بشكل مستمر لأنها «تكيل بكيلين»، إذ تتجاهل جرائم العرب، فى حين تلزم إسرائيل بمعايير مستحيلة؛ ويطلعنا أكاديميون محترفون - لاتتلطخ سمعتهم بمثل هذه الأكاذيب - يطلعوننا بأسى بأن «العديد من الشخصيات العامة البارزة فى الغرب، بل وعددا من الحكومات الغربية (لاتحدد أسماؤها بطبيعة الحال) قد شجعت منظمة التحرير الفلسطينية على تدمير إسرائيل[١٠٨]». وعبر كل فئات الساحة السياسية الأمريكية وبين الطبقات المثقفة التى تتسم بتوافق ملحوظ حتى أنها لاتتضمن سوى قدر هامشى من الاستثناءات، نجد أن المذهب الذى لا يتغير هو أن إرهاب الفلسطينيين وحلفائهم العرب، الذى يشجعه الكرملين، وتعهدهم المستمر بقتل اليهود وتدمير إسرائيل، ورفضهم قبول أى تسوية سياسية، هو ما يمثل جذور قضية الصراع العربى - الإسرائيلى الذى لاينتهى والذى تقع إسرائيل ضحية مسكينة له. أما فيما يتعلق بالولايات المتحدة، فهى لاتملك شيئا حيال «لعنة الإرهاب الشريرة» فى أمريكا الوسطى حتى لبنان، وما وراءهما.

أما الحركة القومية اليهودية والدولة التى نتجت عنها فلم تحدث أى تغيير فى السجل المؤثر لعمليات الإرهاب الوحشية، باستثناء الحصانة التى تتمتعان بها فى ظل الرأى العام الغربى المستنير. ويكفى الأمريكيون أن يتذكروا أن «أدولف هتلر أشاد بالولايات المتحدة لقيامها «بحل مشكلة» الشعوب الأصلية[١٠٩]»، كما يفعل الذين يستخدمون أساليب هتلر فى أمريكا الوسطى اليوم بتأييد فى الولايات المتحدة. غير أن التعليقات الراهنة على «الإرهاب» فى «الدول المتحضرة تنضح بالنفاق»، ولايمكن إلا أن تكون موضع احتقار بين أناس محترمين.

# هوامش الفصل الثانى

١ - صحيفة «نيويورك تايمز»، ١٧و١٨ أكتوبر ١٩٨٥.

٢ - صحيفة «هاآرتس»، ٢٢ مارس ١٩٨٥؛ وكتابى «المثلث المشئوم»، ص٥٤ و٧٥ و٢٠٢.

٣ - يوسى بيليد، «ميشيرو شل إيجود» (تل أبيب، ١٩٨٥) ص١٤٧: وجازيت «هاماكل فيهاجيزر» (تل أبيب، ١٩٨٥)- وردا فى صحيفة «عالهاميشمار»، ٧ نوفمبر ١٩٨٥؛ وكتابى «نحو حرب باردة جديدة»، ص٢٦٧/٢٦٨.

٤ - عندما أشير إلى ريجان، فإننى بطبيعة الحال لا أعنى ذلك الشخص الرمزى الذى يتولى السلطة، بل أعنى صناع القرار والقائمين على الدعاية فى الإدارة الأمريكية.

٥ - صحيفة «يديعوت أحرونوت»، ١٥ نوفمبر ١٩٨٥.

٦ - زئيف شيف فى صحيفة «ها آرتس»، ٨ فبراير ١٩٨٥: انظر كتابى «المثلث المشئوم»، للاطلاع على شهادات من المشاركين، لم تنشر فى الولايات المتحدة، وللاطلاع على نفى لهذه الوقائع من جانب المدافعين عن الإرهاب الاسرائيلى، بحجة أن أجهزة الإعلام معادية للسامية و«موالية لمنظمة التحرير الفلسطينية» على حين أن «العرب يبالغون» وأنه «لاعيب فى الكذب» فى «الثقافة العربية» (مارتن بيرتيز، فيما كتبه فى مجلة «نيوريبيليك»، ٢٩ أغسطس ١٩٨٣).

٧ - انظر الهامش رقم ٤٨ فى هذا الفصل.

٨ - جودفرى جانسن، مجلة «ميدل إيست انترناشيونال»، ١١ أكتوبر ١٩٨٥، نقلا عن صحيفة «لوس انجيلوس تايمز» فى ٣ أكتوبر.

٩ - نشر ذلك فى مجلة «ضد التيار»، يناير ١٩٨٦.

١٠ - انظر كتابى «المثلث المشئوم»، ص ١٢٧ و١٧٦.

١١ - برنارد جفرتزمان، فى صحيفة «نيويورك تايمز» ٢و٧ أكتوبر ١٩٨٥.

١٢ - بيفرلى بييت، تقرير عن المؤتمر الدولى بشأن الإرهاب، صحيفة «لوس أنجيلوس تايمز»، ٩ إبريل ١٩٨٦.

١٣ - إدوارد شرماخر، صحيفة «نيويورك تايمز»، ٢٢ أكتوبر ١٩٨٥.

١٤ - مجلة «نيوريبيليك»، ٢١ أكتوبر ١٩٨٥، و٢٠ يناير ١٩٨٦؛ ووكالة أنباء الأسوشيتدبرس، ٤ أبريل ١٩٨٦.

١٥ - روبرت ماكفادن، «الإرهاب عام ١٩٨٥: هجمات وحشية ورد قوى»، فى صحيفة «نيويورك تايمز»، ٣٠ ديسمبر ١٩٨٥.

١٦ - وكالة أنباء اليونايتدبرس وصحيفة «لوس انجيلوس تايمز»، ٢٨ ديسمبر ١٩٨٥؛ ومقال ماكفادن السابق ذكره؛ وديرشفيتز فى صحيفة «نيويورك تايمز» ١٧ أكتوبر ١٩٨٥، أما ألكسندر كوكبيرن فى مجلة «نيشن»، ٢ نوفمبر ١٩٨٥، فكان الاستثناء الوحيد من هذا النفاق المهين.

١٧ - روس جلبسيان، صحيفة «بوسطن جلوب»، ١٦ ديسمبر ١٩٨٥، وللاطلاع على الفظائع التى ارتكبها رجال الكونترا، انظر التقارير الدورية للمنظمات المعنية بحقوق الإنسان مثل «رقابة الأمريكتين»، ومن بينها «**تقرير دونالد ت. فوكس والبروفيسير مايكل ج. جلينون إلى المجموعة الدولية لقانون حقوق الإنسان ومكتب أمريكا اللاتينية فى واشنطون**»، أبريل ١٩٨٥. وهم يستشهدون بمسئول رفيع المستوى بوزارة الخارجية، وصف الموقف الأمريكى بأنه يتسم «بالتجاهل المتعمد». وهذا السجل الواسع والمريع كان أيضا موضع تجاهل عام من أجهزة الإعلام وغيرها؛ بل وموضع نفى قاطع (حتى دون التظاهر بتقديم أدلة) من جانب المدافعين الأكثر تطرفا عن الفظائع الغربية؛ مثل روبرت كونكست، «الاسراف فى الدعاية» فى صحيفة «الديلى تلجراف» اللندنية، ١٩ أبريل ١٩٨٦، الذى يؤكد لنا أن الاتهامات التى تسوقها أوكسفام وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية ليست زائفة فحسب، بل إنها «سخيفة» أيضا. انظر أيضا، جارى مور فى مجلة «ناشيونال إنترست»، صيف ١٩٨٦، حيث يبلغنا برسالة مماثلة؛ أو جين كيركباتريك (فى صحيفة «بوسطون جلوب»، ١٦ مارس ١٩٨٦) التى تقول لنا إن «سجل رجال الكونترا يفيد أنهم يبذلون جهدهم لتفادى الإضرار بالمدنيين. كما أنهم لم يفعلوا شيئا يقارن بالوحشية المنظمة التى تعامل بها حكومة الساندينستا المنشقين والمعارضين»؛ إلا أن أجهزة الإعلام لن تتحمل للحظة واحدة أن يسوق أحد أكاذيب أو تبريرات مماثلة بالنسبة لفظائع السوفييت. انظر أيضا الهامش رقم ٤٤. والأسلوب المعتاد ليس هو النفى، وإنما ببساطة تجاهل الفظائع التى يرتكبها وكلاء أو عملاء الغرب. وكنوع من التخفيف الهزلى، يمكن للمرء أن ينظر إلى منتجات صناعة بأكملها مخصصة لتلفيق المزاعم القائلة بأن نقاد العنف الأمريكى انما يرفضون أو يتجاهلون أنباء الفظائع التى يرتكبها الأعداء الرسميون. وللاطلاع على بعض نماذج ذلك، ومن بينها أكاذيب صارخة للغاية، انظر كتاب «الاقتصاد السياسى لحقوق الإنسان»، الجزء الثانى؛ ومقالى المعنون «استعراض عقد من الإبادة الجماعية» فى مجلة «داخل آسيا» اللندنية، فبراير - مارس ١٩٨٥، و «رؤى الرضا عن النفس» فى مجلة «النقد الثقافى»، ربيع ١٩٨٦؛ ومقال كريستوفر هيتشنز، «الكورس وكاساندرا»، فى مجلة «جراند ستريت»، خريف ١٩٨٥.

١٨ - صحيفة «نيويورك تايمز»، ٢٩ يونيو ١٩٨٥.

١٩ - وفى إسرائيل أيضا. فبعد أن تولى بيريز الحكم، كانت هناك زيادة فى استخدام التعذيب فى السجون، والاحتجاز الادارى، وعمليات الطرد المخالفة للقانون الدولى، وإغلاق المنازل؛ وهى الممارسات التى كانت شائعة فى ظل حكومة حزب العمل السابقة، التى كانت تحظى بإشادة واسعة من جانب الرأى العام اليسارى والليبرالى فى أمريكا، وهى الممارسات التى تقلصت أو توقفت أثناء حكم مناحم بيجن. دانى روبنشتاين، صحيفة «دافار» ٤ فبراير ١٩٨٦؛ وإيتى رونيل، صحيفة «عالهاميشمار»، ١١ يونيو ١٩٨٦. وللاطلاع على موضوع التعذيب ،انظر صحيفة «هاآرتس»، ٢٤ فبراير ١٩٨٦، وغادة أبو جابر «١٩٨٥ - تجدد سياسة التعذيب»، مركز الإعلام البديل، القدس، فبراير ١٩٨٦؛ وكوتيريت راشيت، ٧ مايو ١٩٨٦. انظر أيضا تقرير منظمة العفو الدولية، «أوامر الاعتقال بالمدن فى إسرائيل والأراضى المحتلة»، ٢ أكتوبر ١٩٨٤.

٢٠ - كيرتس ويلكى، صحيفة «بوسطون جلوب»، ١٠ مارس؛ وجولى فلينت، صحيفة «الجارديان» اللندنية، ١٣ مارس؛ وجيم موير، مجلة «ميدل إيست انترناشيونال»، ٢٢ مارس؛ وبرايندل فى صفحة مقالات الرأى بصحيفة «نيويورك تايمز» ٢٨ مارس؛ ونورا بستانى، صحيفة «واشنطون بوست»، ١٢ مارس ١٩٨٥،

كما أن كتاب جوزيف شيشيا بعنوان «القبضة الحديدية» (إيه. دى. سى.، واشنطون، ١٩٨٥) يتضمن صورا فوتوغرافية لتلك الشعارات والرسوم المرسومة عى الجدران.

٢١ - صحيفة «الجارديان» اللندنية، ٢و٦ مارس ١٩٨٥.

٢٢ - إيليا، صحيفة «الجيروساليم بوست»، ٢٧ فبراير ١٩٨٥؛ وكتاب ماجنوس لينكلاتر وايزابيل هيلتون ونيل أشرسون، «الرايخ الرابع» (هودر آند ستاوتون، لندن، ١٩٨٤، ص١١١)؛ ومجلة «دير شبيجل»، ٢١ أبريل ١٩٨٦ (انظر الفصل الثالث)؛ وصحيفة «نيويورك تايمز»، ١٣ مارس ١٩٨٥.

٢٣ - إحسان حجازى، صحيفة «نيويورك تايمز» ١ يناير ١٩٨٦؛ ويلاحظ حجازى أن التقارير الواردة من إسرائيل كانت مختلفة.

٢٤ - صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور»، ٣٠ يناير ١٩٨٦.

٢٥ - للاطلاع على مناقشة تفصيلية لهذه المسألة، انظر كتابى «المثلث المشئوم». أو قارن على سبيل المثال مانشر فى مجلة «نيوزويك» بما وصفه رئيس مكتبها تونى كليفتون فى كتابه «ويكى الرب» (كليفتون وكاترين ليروى، كوارتيت، ١٩٨٣)، المنشور فى لندن. أو كتاب «يومياتى فى الحرب» للكولونيل دوف يرميا، وهو أحد مؤسسى الجيش الإسرائيلى والذى نشر فى لندن لتفادى الرقابة فى إسرائيل (انظر «المثلث المشئوم» للاطلاع على كثير من الاقتباسات). ثم صدر بعد ذلك فى ترجمة انجليزية (ساوث إند، ١٩٨٣) إلا أن أجهزة الإعلام تجاهلته تماما، رغم أن من الواضح أنه عمل بالغ الأهمية. وهناك العديد من الأمثلة الأخرى.

٢٦ - لاندروم بولينج (المحرر)، «صحفيون تحت النار» (وست ڤيو، ١٩٨٥)؛ ويتضمن، على سبيل المثال، نقدا لأجهزة الإعلام من جانب منظمة بناى بريث الصهيونية، وغير ذلك من اتهامات لأتكاد ترقى إلى حدود العقل (انظر «المثلث المشئوم» للاطلاع على تحليل لهذه الوثائق)، إلا أنه لايتضمن دراسة أعدتها اللجنة الأمريكية - العربية لمناهضة التمييز وتقدم فيها أدلة على وجود «تحيز مستمر موالٍ لإسرائيل» فى التغطية الصحفية للحرب.

٢٧ - كيفنر، صحيفة «نيويورك تايمز»، ١٠ مارس؛ وموير فى مجلة «ميدل إيست انترناشيونال»، ٢٢ فبراير ١٩٨٥، وماري كيرتس فى صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور»، ٢٢ مارس؛ وجيم يامين فى صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور»، ٢٥ أبريل؛ ويامين فى مقابلة مع مجلة «ميريب ريبورتس» يونيو ١٩٨٥، ودافيد ميرست فى الجارديان اللندنية - ٢ أبريل وروبرت فيسك فى صحيفة «التايمز» اللندنية ٢٦و٢٧ أبريل؛ وصحيفة «فيلادلفيا إنكوايرر»، ٢٨ ابريل ١٩٨٥. وللاطلاع على الجهود الإسرائيلية لإثارة الصراعات العسكرية وتغذيتها فى منطقة الشوف منذ منتصف عام ١٩٨٢، انظر «المثلث المشئوم»، ص ٤١٨ (الهامش).

٢٨ - مجلة «ميدل ايست انترناشيونال»، ٢٢ مارس ١٩٨٥.

٢٩ - وكالة أنباء اليونايتدبرس، وصحيفة «بوسطون جلوب»، ٢٢ سبتمبر ١٩٨٤. وأولمرت فى مقابلة مع صحيفة «عالهاميشمار»، ٢٧ يناير ١٩٨٤، وهيرش جودمان من صحيفة «الجيرو ساليم بوست»، ١٠ فبراير ١٩٨٤، وويسلتير فى «نيوريببليك»، ٨ أبريل ١٩٨٥.

٣٠ - دون أويردورفر، «عقل جورج شولتز»، فى المجلة الأسبوعية للواشنطون بوست، ١٧ فبراير ١٩٨٦؛ وروبين فى «نيوريببليك»، ٢ يونيو ١٩٨٦؛ وتوماس فريدمان فى صحيفة «نيويورك تايمز»، ١٦ فبراير ١٩٨٦؛ ضمن العديد من التقارير الأخرى، ومثل ويسلتير، يؤكد روبين أن هذا «الإرهاب (الذى ترعاه سوريا).. ليس تعبيرا عن السخط إزاء فشل الغرب فى إقرار السلام، وإنما هو محاولة لعرقلة العمل

الدبلوماسى بالكامل»، حيث إن «أى حل متصور تقريبا هو مكروه من جانب الحكومة السورية». ويعلم روبين أن سوريا قد أيدت الحلول الدبلوماسية التى تقترب من الاجماع الدولى، وإن كانت بعيدة عن نزعة الرفض الأمريكية؛ فمثل هذه الحلول فى نظره ليست «مقصورة»، ولا تعد من قبيل «الخيارات الدبلوماسية»؛ انظر الفصل الأول.

٣١ - صحيفة «لوس أنجيلوس تايمز»، ١٨ أكتوبر ١٩٨٥.

٣٢ - صحيفة «نيويورك تايمز»، ١٨ أكتوبر ١٩٨٥.

٣٣ - زئيف شيف، «إرهاب رابين وبرى»، صحيفة «هاآرتس»، ٨ مارس ١٩٨٥، وأيضا الجنرال أوروى أور، قائد القيادة الشمالية لجيش الدفاع الإسرائيلى، راديو الجيش الإسرائيلى، ١٥ أبريل ١٩٨٥.

٣٤ - جيرشوم شوكن رئيس تحرير صحيفة «هاآرتس» فى مجلة «فورين أفيرز» (الشئون الخارجية)، خريف ١٩٨٤.

٣٥ - شيمون بيريز فى «نيويورك تايمز»، ٨ يونيو ١٩٨٣. وحول الفظائع التى ارتكبت فى قرية الخيام، انظر كتابى «نحو حرب باردة جديدة»، صـ ٣٩٦/٣٩٧، و«المثلث المشئوم»، ص١٩١؛ ويورام هامزراحى فى «دافار»، ٧يونيو ١٩٨٤، والتقارير الصحفية الواردة فى مجلة الجبهة الديمقراطية (الإسرائيلية) (تل أبيب، ١٩٨٣). وللاطلاع على ماحدث فى النبطية، انظر «المثلث المشئوم»، ص٧٠ و١٨٧.

٣٦ - جيم موير فى «الصانداى تايمز» اللندنية، ١٤ ابريل ١٩٨٥؛ و«كريستيان ساينس مونيتور»، ١٥ أبريل ١٩٨٥؛ وجويل جرينبرج فى «كريستيان ساينس مونيتور»، ٣٠ يناير ١٩٨٦؛ وسونيا ديان وبول كيسلر وجيرو دى لابراديل فى «لوموند دبلوماتيك»، ابريل ١٩٨٦، ومناحم هوروفيتش فى «هاآرتس»، ٣٠ يونيو ١٩٨٦، مع ملاحظة استبعاد الصليب الأحمر، والتعذيب، إلخ. ومع ملاحظة أن إسرائيل قد تعلمت «درس الأنصار»، وهو معسكر الاعتقال الذى كان يديره جيش الدفاع الإسرائيلى، الذى صار يسمح الآن لمرتزقته فى جيش جنوب لبنان بادارة غرف التعذيب فى قرية الخيام، لتلافى الانتقادات. وقد وردت تقارير واسعة عن التعذيب على لسان المعتقلين السابقين، وهى التقارير التى قوبلت بالتجاهل فى الغرب، فى «النشرة الإعلامية - ٢١» الصادرة عن المركز الدولى للإعلام بشأن المعتقلين والمطرودين والمفقودين الفلسطينيين واللبنانيين، باريس، ١٩٨٥. وتعليقا على هذه الأدلة، يقول بول كيسلر (من الكوليج دى فرانس، وأحد مؤسسى لجنة الأطباء الفرنسيين المعنيين باليهود السوفيت) أن معظم المعتقلين، «قد تم اعتقالهم للاشتباه فيهم خلال عمليات البحث، أو كانوا من القرويين الذين تم اعتقالهم لرفضهم التعاون مع سلطات الاحتلال. وبصفة خاصة لرفضهم الانضمام إلى «ميليشيا جيش جنوب لبنان» الذى تقوده إسرائيل»؛ ولم توجه اتهامات لأى منهم، كما لم يحاكم أى منهم، وظل بعضهم معتقلا لما يربو على العام. لقد كانت قرية الخيام هى المركز الرئيسى، وإن لم تكن الوحيد، وهو يذكر حدوث عمليات تعذيب منتظمة على أيدى حراس جيش جنوب لبنان، الذين يديرون السجون «بتوجيه من ضباط إسرائيليين» (كتاب «إسرائيل وفلسطين»، باريس، يوليو ١٩٨٦).

٣٧ - بينى موريس وداڤيد برنشتاين فى «الجيروساليم بوست»، ٢٣ يوليو ١٩٨٢؛ وللاطلاع على مقارنة عقدها صحفيون إسرائيليون بين الحياة تحت حكم منظمة التحرير الفلسطينية وبينها تحت حكم حلفاء إسرائيل المسيحيين فى لبنان، وهى صورة تختلف كثيرا عن المبدأ المقبول هنا، انظر «المثلث المشئوم»، ص ١٨٦ (الهامش). ويتسم بأهمية خاصة ذلك التقرير الذى بعث به من لبنان الصحفى الإسرائيلى عطاالله منصور، وهو من أصل مارونى.

٣٨ - مجلة «الأيكونومست»، ١٩ نوفمبر ١٩٧٧.

٣٩ - جون كولى فى كتاب إدوارد هالى ولويس شنايدر (محرران) لبنان فى أزمة (سيراكيوز، ١٩٧٩). انظر كتابى «نحو حرب باردة جديدة»، صـ٣٢١، و«المثلث المشئوم»، ص٧٠و٨٤.

٤٠ - إدوارد هالى، «القذافى والولايات المتحدة منذ ١٩٦٩» (بريجر، ١٩٨٤)، ص٧٤.

٤١ - جيمس ماركهام فى «النيويورك تايمز»، ٤ ديسمبر ١٩٧٥.

٤٢ - وكالة أنباء الاسوشيتدبرس وصحيفة «النيويورك تايمز»، ٢١ فبراير؛ صحيفة «الجارديان» اللندنية، ٢٤ فبراير؛ وإحسان حجازى فى «النيويورك تايمز»، ٢٨ فبراير، والأسوشيتدبرس، ٢٠ فبراير ١٩٨٦. وفى حدود علمى، فإن التقرير الوحيد فى الولايات المتحدة هو ذلك الذى كتبته نورا بستانى فى صحيفة «الواشنطن بوست»، ١ مارس، ولكن مع اختصار دور جيش الدفاع الإسرائيلى بدرجة كبيرة، ربما على أيدى محررين، حيث إن المراسلين الذين كانوا فى موقع الأحداث كانوا يعلمون جيدا ما يحدث - بما فى ذلك قتل القرويين الهاربين بواسطة الطائرات الهليكوبتر الحربية الإسرائيلية، والضرب والتعذيب فى حضور الضباط الإسرائيليين، إلخ، مثلما أوضح بعضهم فى تصريحات خاصة. وليس هناك كثير من الشك فى أن هذه الروايات قد أعيد كتابتها فى مكاتب الصحيفة لحذف الاشارات إلى جيش الدفاع الإسرائيلى.

٤٣ - إحسان حجازى فى «النيويورك تايمز»، ٢٥ مارس: ودان فيشر فى «لوس انجيلوس تايمز»، ٢٨ مارس؛ والأسوشتيدبرس، ٧ أبريل؛ وحجازى فى «النيويورك تايمز»، ٨ أبريل ١٩٨٦.

٤٤ - انظر على سبيل المثال: روبرت س. لايكن، «من يقول أن الكونترا لايستطيعون النجاح؟» فى «الواشنطون بوست»، ٢٧ يوليو ١٩٨٦- مستبعدا دون نقاش أو حجج السجل الواسع للفظائع التى ارتكبها الإرهابيون، الذين يساندهم بالأسلوب المعتاد للمدافعين والمبررين (انظر الهامش رقم ١٧)، وبالثرثرة الماوية عن الجيوش الفلاحية والصراع الأمريكى - السوفيتى، وهى الثرثرة المميزة لكتاباته: وانظر مقالاتى فى كتاب ووكر السابق ذكره، وفى كتاب مورلى وبتراس السابق ذكره: وانظر الهامش رقم ٣ فى الفصل الثالث.

٤٥ - بيريز فى «النيويورك تايمز»، ٨ يوليو ١٩٨٣؛ برايندل فى المرجع السابق ذكره، وصحيفة «النيويورك تايمز» ١٦ سبتمبر ١٩٨٣ و ٣ يونيو ١٩٨٥؛ وكام فى «النيويورك تايمز» - ٢٦ أبريل ١٩٨٥؛ وفريدمان فى «النيويورك تايمز» فى ٩ يناير و ٢٠ فبراير و ١٨ فبراير ١٩٨٥ وبريجنسكى فى «النيويورك تايمز»، ٩ أكتوبر ١٩٨٣؛ وريجان فى مؤتمراته الصحفية فى «النيويورك تايمز»، ٢٩ مارس ١٩٨٤، ٢٨ أكتوبر ١٩٨٣. انظر أيضا الملاحظات التى ساقها الحاخام الكسندر شندلر رئيس اتحاد الطوائف اليهودية الأمريكية (الاصلاحية)، مثل قوله : إن منظمة التحرير الفلسطينية «تهدد بتدمير ماتبقى من بيروت بدلا من أن تستسلم»، وأن ارسال مشاة البحرية الأمريكية للإشراف على انسحابهم (الفلسطينيين) بدلا من السماح لإسرائيل بالانتهاء من مهمتها كان «بالتأكيد أحقر» مهمة كلفت بها مشاة البحرية الأمريكية على الإطلاق (اليونايتدبرس وصحيفة «بوسطن جلوب»، ٢٨ اكتوبر ١٩٨٤). أما التقرير الذى نشرته «النيويورك تايمز» فى اليوم نفسه، فقد حذفت منه هذه التوضيحات المثيرة لاستخدام الدين فى خدمة أعمال العنف التى تقوم بها الدولة.

٤٦ - صحيفة «نيويورك تايمز»، ٧ يونيو ١٩٨٣.

٤٧ - كوانت فى مجلة «الشئون الأمريكية - العربية»، خريف ١٩٨٥، وهليل شنكر مقابلة مع داڤيد شيبلر فى مجلة «نيو أوت لوك» (تل أبيب)، مايو ١٩٨٤.

٤٨ - كان زعيم حزب العمل المعارض يؤيد الحرب، من ناحية لأن نتائج استطلاعات الرأى كانت قد

أوضحت أن ٩٨٪ من أنصار الليكود و٩١٪ من أنصار العمل يعتبرونها حربا لها مايبررها. ومع انتهاء الحرب بالقصف المريع لبيروت فى منتصف شهر أغسطس، بلغت شعبية بيجن وشارون ذروتها، لتصل إلى ٨٢٪ و٧٨٪ على الترتيب، ثم عادت لتنخفض إلى ٧٢٪ و٦٤٪ بعد مذابح صابرا وشاتيلا. انظر كتابى «المثلث المشئوم»، ص٢٥١و٢٦٢ و٣٩٤ و٣٧٨ (الهامش).

٤٩ - فيليب وايس فى مجلة «نيوريببليك»، ١٠ فبراير ١٩٨٦.

٥٠ - زئيف شيف وايهود يعارى «حرب إسرائيل فى لبنان» (سيمون آند شوستر ١٩٨٤)، ص٣٥؛ وجون كيفنر فى «النيويورك تايمز»، ٢٥ يوليو ١٩٨١. ويزعم شيف ويعارى أنه «رغم الجهود الشديدة التى بذلت لتحديد الأهداف بدقة وتحقيق إصابات مباشرة، فإن أكثر من مائة شخص قد لقوا مصرعهم»، بما فى ذلك ثلاثين «إرهابيا». وكتاب شيف ويعارى هو ترجمة انجليزية لأجزاء من النص الأصلى المكتوب بالعبرية؛ وقد حذفت الرقابة الإسرائيلية ٢٠٪ من النص الأصلى، حسبما يقول يعارى (فى برنامج كول هير الاذاعى، ٢ فبراير ١٩٨٤)، و٥٠٪ حسبما يقول الباحث الأمريكى أوجسطوس نورتون استنادا إلى «مصدر يحظى بالاحترام - ولاصلة له بالمؤلفين» (مجلة «ميدل إيست جورنال»، صيف ١٩٨٥). أما الرقابة فى نيكاراجوا، التى تتعرض لهجوم من جانب جيش عميل للولايات المتحدة، فإنها تثير سخطا واسعا فى الولايات المتحدة. وأقصى أشكال الرقابة فى إسرائيل هى بالطبع تلك الموجهة ضد العرب، بما فى ذلك المواطنون الإسرائيليون منهم. انظر «المثلث المشئوم»، ص١٣٩ (الهامش). و«صد موجة المد»، صـ٧٣ (الهامش)، ومقابلى فى كتاب ووكر السابق ذكره - كعينة بسيطة.

٥١ - والش فى المجلة الأسبوعية لصحيفة «واشنطن بوست»، ٤ مارس ١٩٨٥؛ وويلكى فى «بوسطون جلوب»، ١٨ فبراير ١٩٨٥.

٥٢ - كتاب «المثلث المشئوم»، صـ ٤٤٨و ٤٤٠، نقلا عن الصحف الإسرائيلية؛ ونشرة «أنباء من الداخل» (تل أبيب) ١٠ أكتوبر ١٩٨٥؛ وصحيفة «يديعوت أحرونوت»، ٤نوفمبر ١٩٨٣.

٥٣ - صحيفة «هاآرتس»، ٢٥ يونيو ١٩٨٢؛ انظر «المثلث المشئوم»، ص٢٠٠ (الهامش) للاطلاع على مزيد من الاقتباسات والتحليلات المماثلة من جانب معلقين إسرائيليين آخرين.

٥٤ - ب. مايكل فى «هاآرتس»، ١٣ نوفمبر ١٩٨٣؛ وياشار فى «يديعوت أحرونوت»، ١١ نوفمبر ١٩٨٣؛ وموريس فى «الجيروساليم بوست»، ٥ يونيو ١٩٨٤.

٥٥ - ان مجلة «نيوريببليك» الحريصة دائما على الدفاع عن إسرائيل ضد «الكثيرين من رجال الصحافة» من «المستعدين لتصديق أى شىء ينعكس بصورة سيئة على الدولة اليهودية (وبالمثل تقريبا، أى شىء ينعكس بصورة طيبة على أعدائها)»، راحت تشجب صحيفة «واشنطون بوست» بسبب «تواطؤها فى واحدة من أكبر عمليات الافتراء» عندما أشارت إلى أن شارون قد حاول إقامة «نظام جديد (وهى عبارة هتلرية)» فى لبنان (مارتن بيرتيز فى «النيوريببليك»، ١٨مارس ١٩٨٥، و١٩ مارس ١٩٨٤). وكانت العبارة لهتلر حقا؛ وقد استخدمها شارون، مثلما هى مستخدمة فى التعليقات الإسرائيلية بوجه عام. فقبل شهر واحد من شجب «الواشنطون بوست» لتغطيتها للوقائع على نحو دقيق، كان عنوان رئيسى فى صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية اليمينية الواسعة الانتشار يقول: «شارون يعلن مقدما خطته لإقامة نظام جديد»، نقلا عن السفير الأمريكى موريس دريبر الذى كان ينقل عن كلمات شارون فى اجتماع مغلق للاتحاد اليهودى فى لوس أنجلوس (٢٣ فبراير ١٩٨٤) وهو استخدام شائع، انظر كتابى «المثلث المشئوم» للاطلاع على أمثلة أخرى، وعلى حالات أخرى حرصت فيها مجلة «نيوريببليك» على تجنب المصادر الإسرائيلية فى محاولاتها لاحتواء الانحرافات عن الخط الرسمى المحدد (مثلا، ص٢١٥ - الهامش وهى ٢٥٨ - الهامش).

٥٦ – أولميرت فى صحيفة «معاريف»، ٢٢ نوفمبر ١٩٨٣: وميلسون فى «كوتيرت راشيت»، ٩ نوفمبر ١٩٨٣؛ وشارون الذى نقل عنه زئيف شيف فى «هاآرتس»، ٢٣ مايو ١٩٨٢: وميلشتاين فى «حداشوت»، ٢٦ سبتمبر ١٩٨٤: وروبنشتين فى «هاعولام هزه»، ٨ يونيو ١٩٨٣. وحول مطامح بن جوريون قبل وبعد قيام الدولة، انظر «المثلث المشئوم»، ص٥١ و١٦٠– الهامش؛ وشبطاى تيفيت فى كتابه «بن جوريون والعرب الفلسطينيون» (أكسفورد، ١٩٨٥). والعرض الذى نشره له بنى موريس فى «الجيروساليم بوست»، ١١ أكتوبر ١٩٨٥.

٥٧ – كتاب «المثلث المشئوم»، ص ١٩٩، نقلا عن مقابلة نشرتها «هاآرتس»، ٤ يونيو ١٩٨٢: و«المثلث المشئوم»، ص ١١٧، ٢٦٣.

٥٨ – مجلة «نوفيل أويزرفاتور»، ٤ مايو : وصحيفة «الأويزرفر» اللندنية، ٢٩ أبريل، وصحيفة «الجيروساليم بوست»، ١٦ مايو؛ وصحيفة «سان فرانسيسكو إكزامينر»، ٥ مايو، و«الواشنطون بوست» ٨ يوليو ١٩٨٤، وانظر مقالى «تصنيع الموافقة»، ديسمبر ١٩٨٤، المنشور لدى الكنيسة المشتركة فى بوسطون، ومقالى «الولايات المتحدة والشرق الأوسط» (إيند بيبرز بريطانيا)، صيف ١٩٨٥، للاطلاع على مزيد من التفاصيل. وحول تصميم إسرائيل السابق على تجنب التسوية السياسية، مع الدعم الأمريكى المستمر لموقفها، انظر «المثلث المشئوم» وكتاب بيلين السابق ذكره. والمواد الأرشيفية التى أذيعت مؤخرا فى إسرائيل توضح أن المسألة ترجع إلى سنوات بعيدة، وحول نجاح «النيويورك تايمز» فى خلق تاريخ ملائم، انظر الفصل الأول ومقالى «كل الأخبار الملائمة» فى مجلة «أوتنى ريدر» فبراير/ مارس ١٩٨٦.

٥٩ – صحيفة «هاآرتس»، ٢٩ سبتمبر ١٩٨٥ (واقتبسه كابليوك فى «لوموند دبلوماتيك» نوفمبر ١٩٨٥؛ وكوتيرت راشيت»، ٩ أكتوبر ١٩٨٥.

٦٠ – جولى فلينت فى العدد الأسبوعى من «الجارديان»، ١٩ يناير ١٩٨٦.

٦١ – لم تصف «الواشنطون بوست» ذلك بأنه «عمل إرهابى» قام به «القائد الإرهابى» مناحيم بيجن.

٦٢ – كريستيان وليامز وبوب ودوارد وريتشارد هاروود، «من هم؟» فى «الواشنطون بوست»، ١٠ فبراير ١٩٨٤؛ وافتتاحية «النيويورك تايمز»، ١٩ مايو ١٩٧٦. وللاطلاع على الحقيقة التى تكتب هنا بوجه عام، انظر «نحو حرب باردة جديدة» و«المثلث المشئوم»، وسلوك بعض منظمات «حقوق الإنسان» فى هذا المجال هو سلوك جدير بالملاحظة. فلكى تضمن «الرابطة الدولية لحقوق الإنسان» ألا تتوافر لديها أية معلومات لاتبعث على السرور، فقد أغلقت فرعها فى إسرائيل، استنادا إلى سبب وحيد يتمثل فى أن حزب العمل الحاكم قد حاول القضاء على الفرع بإجراءات بالغة الفجاجة إلى حد أن المحاكم الإسرائيلية سرعان ما اوقفت هذه الإجراءات، انظر كتابى «السلام فى الشرق الأوسط» (بانيثون، ١٩٧٤، ص ١٩٦/١٩٧) و «المثلث المشئوم»، ص١٤٢و١٧٨، والمراجع الواردة فيهما. وكان أى سلوك من هذا النوع تجاه أى بلد آخر من شأنه أن يثير سخطا واسعا؛ إلا أن ذلك لم يؤثر على سمعة هذه الرابطة الدولية. وبالمثل، فإن صحيفة «هيومان رايتس إنترنيت» المعنية بحقوق الإنسان، والتى تنشر ببساطة ودون تعليق المزاعم حول حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، تسمح لرابطة مناهضة تشويه السمعة (الصهيونية) بالرد على الاتهامات الموجهة لإسرائيل، وهو أسلوب غير معمول به بالنسبة لأية دولة أخرى؛ فالحزب الشيوعى (الأمريكى)، الذى يتمتع بمؤهلات داخلية مساوية لما تتمتع به رابطة مناهضة تشويه السمعة، لايسمح له كمنظمة لحقوق الانسان بالرد على الاتهامات الموجهة إلى الاتحاد السوفيتى، عن حق دون شك!

٦٣ – مجلة «نيو أوت لوك»، تل أبيب، أكتوبر ١٩٨٥. وصحيفة «دافار»، ١٨ يوليو ١٩٨٥. ويكتب المؤرخ العسكرى يورى ميلشتاين أنه خلافا للتقارير السائدة، فإن إسرائيل هى التى بادرت بالصراع الذى أدى

إلى «حرب الاستنزاف»، بفتح نيران دباباتها على المواقع المصرية، مما أسفر عن مصرع العشرات منهم: «مونيتين»، أغسطس ١٩٨٤.

٦٤ - توماس فريدمان فى «النيويورك تايمز»، ٣١ يناير ١٩٨٦.

٦٥ - هيرست فى العدد الأسبوعى من «الجارديان»، ٢٠ أبريل ١٩٨٦، وهاركابى (واقتبسه كابليوك فى «لوموند دبلوماتيك»، فبراير ١٩٨٦).

٦٦ - قالت منظمة التحرير الفلسطينية إن الإسرائيليين الثلاثة القتلى كانوا متورطين فى هذه العمليات، وهى تهمة غير محتملة الى حد بعيد حسب تعليق الصحفى الإسرائيلى داڤيد شاهام (جون بولوك، «ضحايا منظمة التحرير الفلسطينية كانوا عملاء للموساد»، فى «الديلى تلجراف» اللندنية، ٣ أكتوبر ١٩٨٥. شاهام فى صحيفة «الفجر»، ٢٩ نوفمبر ١٩٨٥).

٦٧ - صحيفة «هاآرتس»، ١٢ يونيو ١٩٨٦. ولايورد التقرير أية اشارة إلى إجراء محاكمة.

٦٨ - كتاب «المثلث المشئوم» صـ ٧٧: ودافيد شيبلر فى «النيويورك تايمز»، ٢٥ نوفمبر ١٩٨٣، و«النيويورك تايمز»، ٢٦ يناير ١٩٨٤، الفقرة الأخيرة.

٦٩ - صحيفة النيويورك تايمز» ٣٠ يونيو و١ يوليو، «بوسطون جلوب»، ١٢.٤.١ يوليو: و«الميدل إيست ريبورتر» البيروتيه، ٣٠ يونيو : و«الأوبزرفر» اللندنية، ١ يوليو؛ وجانسن فى «الميدل إيست انترناشيونال» ١٣ يوليو ١٩٨٤.

٧٠ - توماس فريدمان فى «النيويورك تايمز»، ٥ فبراير، والولايات المتحدة «تحجم عن إصدار حكم على العمل الإسرائيلى» («النيويورك تايمز»، ٥ فبراير)، وأيضا نورمان كمبستر فى «لوس انجيلوس تايمز»، ٥ فبراير ١٩٨٦.

٧١ - نشرة «أنباء من الداخل» (القدس)، ١ نوفمبر ١٩٨٥.

٧٢ - صحيفتا «لوس انجيلوس تايمز» و«بوسطون جلوب»، ٢٩ يونيو ١٩٨٤. وحول أعمال القمع المتسمة بالقسوة فى الجولان، انظر كتابى «المثلث المشئوم»، ص١٣٢ (الهامش).

٧٣ - للاطلاع على تقرير حديث، انظر يورى ميلشتاين فى «مونيتين»، أغسطس ١٩٨٤.

٧٤ - انظر المقدمة، ص٣.

٧٥ - كتاب «المثلث المشئوم» صـ ١٨٨ (الهامش).

٧٦ - كتاب «مذكرات رابين»، ص٢٨٠/٢٨١.

٧٧ - صحيفة «النيويورك تايمز»، ١٢ أكتوبر ١٩٨٥. وفى الوقت نفسه، كانت هذه الصحيفة تشجب إيران، «التى مازالت لم تسلم أو تعاقب أولئك الذين اختطفوا طائرة ركاب كويتية، وقتلوا اثنين من الأمريكيين فى ديسمبر ١٩٨٤»، وتطالب الغرب بمقاطعة ليبيا اذا استمر القذافى فى «إيواء الخاطفين» (افتتاحية «النيويورك تايمز»، ١٤ مايو ١٩٨٦). إلا أن هذه الصحيفة لم تقل أى شىء مماثل، أو أى شىء على الإطلاق، عن أولئك الذين وفروا ملجأ لخاطف طائرة الركاب السوڤيتية، أو عن السجل الطويل لأعمال خطف الطائرات والقرصنة التى قام بها عملاؤنا الإسرائيليون.

٧٨ - ابراهام صوفر فى مجلة «فورين أفيرز»، صيف ١٩٨٦.

٧٩ - ليڤيا روكاخ «إرهاب إسرائيل المقدس»، وهى دراسة تعتمد على المذكرات الشخصية لموشى شاريت

(هيئة خريجى الجامعات الأمريكيين - العرب، ١٩٨٠، ص٢٠/ الهامش)، وبرنامج «ستون دقيقة»، شبكة تليفزيون «سى.بى. اس» الأمريكية، السابعة مساء يوم ١٩ يناير ١٩٨٦.

٨٠ - انظر كتاب سونى بيرسون، «الوساطة والاغتيال» (لندن، ١٩٧٩)، وميشيل بار زوهار «بن جوريون - سيرة حياة» (ديلاكورت، ١٩٧٨)، ص ١٨٠/١٨١؛ وستيفن جرين، «الانحياز» (مورو، ١٩٨٤) ص٣٨- الهامش؛ وكيمخى «الأعمدة السبعة المنهارة» (سيكر آند واربورج، ١٩٥٣)، ص٢٧٢/٢٧٣.

٨١ - صحيفة «جلوب آندميل» (تورونتو)، ٩ أكتوبر ١٩٨٥.

٨٢ - صحيفة «نيويورك تايمز»، صورة بتعليق دون تقرير اخبارى، ٢٧ سبتمبر ١٩٨٥؛ وما اقتبسه الكسندر كوكبيرن فى مجلة «نيشن»، ٢ سبتمبر ١٩٨٥؛ وهوسيجو فى «ملحق النيويورك تايمز للكتب»، ٢٠ يوليو ١٩٨٦. وفى فرنسا، وهى دولة إرهابية أخرى، لم يكن هناك من الناحية الفعلية أى احتجاج على الفظائع أو الأعمال التأديبية التى قامت بها فرنسا ضد نيوزيلاندا «كعقاب» على محاكمة الإرهابيين الذين ألقى القبض عليهم. بل، وعلى حد ما جاء بتقرير وارد من باريس بعد إقرار تسوية مع نيوزيلاندا، فإن ماقامت به فرنسا «لم يكن يتطلب نقدا ذاتيا، وانما إحساسا بالوطنية. ففى نظر فرنسا، سرعان ما أصبحت نيوزيلاندا ورئيس وزرائها دافيد لانج من الأوغاد لقيامهما باحتجاز العميلين، بلا مبرر كما هو معتقد هنا بوجه عام، بسبب جريمتها فى خدمة المصالح القومية. وفى فرنسا، لم تتحدث الصحف كثيرا عن مصرع أحد أفراد طاقم السفينة جرين بيس (السلام الأخضر)، أو عن انتهاك سيادة نيوزيلاندا. ورغم وعود الحكومة الاشتراكية باجراء «أعمال قانونية» إذا ماثبت حدوث «أعمال اجرامية»، فإن «العمل القانونى الوحيد الذى اتخذ كان موجها ضد العديد من أعضاء الحكومة الفرنسية لكشفهم المعلومات للصحف»، كما لم يجر «أى تحقيق علنى» «النيويورك تايمز»، ٣٠ يوليو ١٩٨٦). وتم تنظيم مظاهرة فى باريس بعد إغراق السفينة، ضمت ١٥٠ شخصا وأحد المفكرين المرموقين، هو رينيه دومون. ورغم متابعة أجهزة الإعلام للمظاهرة جيدا، إلا أنها لم تحظ بأى تغطية فى التليفزيون والصحافة، بما فى ذلك الصحف الاشتراكية وصحيفة «ليبراسيون»، أما «اللوموند»، فقد أجلت إعلانا من أربعة أسطر عن المظاهرة إلى مابعد حدوثها. وكان الخضر الفرنسيون وجماعات السلام «مترددين فى تحدى الموجة الشوفينية العارمة التى كشفتها فضيحة جرين بيس فى فرنسا»، على حين رحب مؤتمر الحزب الاشتراكى «ترحيب الأبطال» بوزير الدفاع شارل إيرنو، المسئول رسميا عن الفظائع التى ارتكبت (ديانا جونستون واليزابيث شيلينج «فى هذه الأوقات»، ٢٣ أكتوبر ١٩٨٥). وكان الإرهاب الفرنسى ضد جماعة جرين بيس قد بدأ بعد احتجاج الجماعة على قيام فرنسا باختبارات نووية فى مستعمراتها بالمحيط الهادى فى عام ١٩٧٢، عندما قامت كاسحة ألغام فرنسية بمداهمة يخت الجماعة واغراقه تقريبا ثم قام الكوماندوز «بمهاجمة اليخت، والاعتداء الوحشى بالهراوات المطاطية على دافيد ماك تاجارت، حتى كادوا يصيبونه بالعمى، فضلا عن عضو آخر من طاقم السفينة» (جيمس ريدجواى فى مجلة «صوت القرية»، ٨ أكتوبر ١٩٨٥، الذى أشار أيضا إلى قيام السوفييت بمضايقة السفينة جرين بيس).

٨٣ - انظر مقالاتى، «ووترجيت - رؤية متشككة» فى «نيويورك ريفيو»، ٢٠ سبتمبر ١٩٧٣؛ وافتتاحية مجلة «مور»، ديسمبر ١٩٧٥؛ ومقدمتى لكتاب «كونيتلبرو»، لمحرره ان. بلاكستوك (فينترج، ١٩٧٦).

٨٤ - شولتز فى «بوسطون جلوب»، ٢٥ يونيو ١٩٨٤، «النيويورك تايمز»، ٢٥ يونيو ١٩٨٤ و ٣٠ ديسمبر ١٩٨٣، و «الاسوشيتدبرس» و «بوسطون جلوب»، ٢٣ ابريل ١٩٨٤، و «النيويورك تايمز»، ابريل ١٩٨٤، و «انترناشيونال هيرالد تريبيون»، ٥ مايو ١٩٨٦، وكولن نيكرسون فى «بوسطون جلوب»، ٣ فبراير ١٩٨٦ حول المؤتمر، ومجلة «أفريقيا وآسيا»، يوليو ١٩٨٥ للاطلاع على تفاصيل كوماندوز جنوب

افريقيا الذين ألقى القبض عليهم، وهى قصة كانت موضع تجاهل واسع هنا. وحول طائرات الركاب، انظر «بوسطون جلوب» و «النيويورك تايمز» و «الواشنطون بوست»، ١١ نوفمبر ١٩٨٣، و «بوسطون جلوب»، ٢١ فبراير ١٩٨٤. وهذه الحوادث التى لم تذكر إلا لماما قد وقعت وسط الهيستيريا الجماعية حول قيام الاتحاد السوفييتى باسقاط طائرة الركاب الكورية الجنوبية، وهو الأمر الذى استحق أن يشغل سبع صفحات كاملة فى كشاف «النيويورك تايمز» المكتظ بالفقرات لشهر سبتمبر ١٩٨٣ وحده.

٨٥ - بارى مونسلو وفيل أوكيف فى «**المجلة الفصلية للعالم الثالث**»، يناير ١٩٨٤.

٨٦ - دان فيشر فى «لوس انجيلوس تايمز»، ٢١ يناير، وماك جرورى فى «بوسطون جلوب»، ٢١ يونيو، ودافيد أدامز فى «نيوستيتسمان»، ١٩ ابريل، و«النيويورك تايمز»، ٢١ يونيو ١٩٨٥. وحول معتقل أنصار، انظر «المثلث المشئوم»، ص ٢٣١ (الهامش)، ومقابلة فى «هوتام»، ١١ ابريل ١٩٨٦. انظر أيضا تقرير منظمة العفو الدولية المعنون، «احتجاز الفلسطينيين واللبنانيين فى سجن عتليت العسكرى » (فى إسرائيل)، ١٨ ابريل ١٩٨٤، حول احتجاز الفلسطينيين واللبنانيين المنقولين من الجنوب اللبنانى، ومنعهم من الاتصال بعائلاتهم أو بالصليب الأحمر، وحرمانهم من المحامين أو من أية أدلة تتعلق باحتجازهم ونقلهم إلى إسرائيل فيما كان انتهاكا للقانون الدولى.

٨٧ - صحيفة «لوس انجيلوس تايمز»، ١ يوليو ١٩٨٥.

٨٨ - دافيد اجناتيوس فى «وول ستريت جورنال»، ١٨ يونيو ١٩٨٥.

٨٩ - صحيفة «نيويورك تايمز»، ٢١ يونيو و ١٨ يونيو و ١ يوليو ١٩٨٥.

٩٠ - برنارد لويس فى «نيويورك ريفيو»، ١٥ أغسطس، و «نيوريببليك»، ٨ يوليو، وخطاب ريجان أمام اتحاد المحامين الأمريكى فى ٨ يوليو («بوسطون جلوب»، ٩ يوليو)، و بودهوريتز فى «لوس انجيلوس تايمز»، ٢٦ يونيو، و «النيويورك تايمز»، ٢ يوليو ١٩٨٥.

٩١ - توماس فريدمان فى «النيويورك تايمز» ٢٣ يونيو، و «النيويورك تايمز»، ١٩ يونيو ١٩٨٥.

٩٢ - «الأسوسيتدبرس» و «بوسطون جلوب»، ٤ يوليو، وفريدمان فى «النيويورك تايمز»، ٤ يوليو، و «بوسطون جلوب»، ٤يوليو ١٩٨٥.

٩٣ - كتاب جون كولى، «آذار الأخضر وأيلول الأسود» (فرانك كاس، لندن، ١٩٧٣)، ص ١٩٧، وأنظر «المثلث المشئوم» وكتاب بيلين السابق ذكره للاطلاع على تصريحات مماثلة.

٩٤ - «المثلث المشئوم»، ص ١٨١/١٨٢.

٩٥ - رابين فى حديثه أمام الكنيست، «حداشوت»، ٢٧ مارس ١٩٨٥، وتامارى فى مقابلة مع «مونيتين»، اكتوبر ١٩٨٥. وحول رؤية الجنود، انظر مقتطفات من الصحف الإسرائيلية مترجمة فى كتابى «المثلث المشئوم»، وهى تختلف عن المادة المطروحة فى تمارين «الحصبرة» (أنظر المقدمة، الهامش رقم ١٢). أو تعليقات جندى المظلات آرى شافيت بشأن غزو لبنان عام ١٩٧٨، والواردة فى «كوتيرت راشيت» (١٣ مارس ١٩٨٦)، فى مواجهة مناقشة القيادة العسكرية للعملية، والتى تحدثت فيها عن «نشوة» الجنود بينما كانت الوحدات الكثيفة التسليح تصب نيرانها على القرى وغيرها، بعد أن «أصبح واضحا أنه لن ينشب قتال هنا»، بل سيكون الأمر «أشبه بنزهة». ولاشك أن الوضع مماثل فى الجيوش الأخرى، إلا أن هذه الجيوش الأخرى لا تغرق فى الحديث الوهمى عن «طهارة السلاح».

٩٦ - كتاب روكاخ السابق ذكره؛ ويورى ميلشتاين فى «عالهميشمار»، ٢١ سبتمبر ١٩٨٣، وكتاب

.كينيت لاف، «السويس» (ماكجروهيل، ١٩٦٩)، ص ١٠ (الهامش)، و ص ٦٠/٦١.

٩٧ - «النيويورك تايمز»، ٤ ديسمبر ١٩٨٤. وحول سجل المثقفين، انظر على سبيل المثال كتابى «نحو حرب باردة جديدة»، ص ٣٣١، فى مناقشته لكتاب نداف صفران، «إسرائيل، الحليف المقاتل» (هارفارد، ١٩٧٨).

٩٨ - «لوس انجيلوس تايمز»، ٢٤ نوفمبر، و «بوسطون جلوب»، ١٩ ديسمبر، و«النيويورك تايمز»، ٢٠ ديسمبر، و «بوسطون جلوب»، ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣.

٩٩ - صحيفة «جلوب آندميل» (تورونتو)، ١١ يوليو، و «بوسطون جلوب»، ٢٤ يوليو، و «النيويورك تايمز»، ٢٤ يوليو، و «بوسطون هيرالد»، ٢٥ يوليو ١٩٨٥، و«النيويورك تايمز»، ٥.٦ يناير، و«بوسطن جلوب»، ٥و٦ يناير ١٩٨٤.

١٠٠ - جيمس ماركهام فى «النيويورك تايمز»، ٣ ديسمبر ١٩٧٥، متضمنا تقديرات لأعداد القتلى من مصادر لبنانية وفلسطينية و«النيويورك تايمز»، ٢٣مارس ١٩٨٥ و٣و٤ ديسمبر ١٩٧٥.

١٠١ - مجلة «تايم»، ٥مارس ١٩٧٣، و«النيويورك تايمز»، ٢٢ فبراير ١٩٧٣، متضمنة نبأ مقتل ١٥ شخصا.

١٠٢ - لم يكن هناك أى دليل يدعم ذلك فى حالة الطائرة الليبية: إلا أن المزاعم السوفيتية قد تكون صحيحة، وإن كان من الواضح أن ذلك لايعد مبررا لما حدث: انظر آر.و. جونسون «الاسقاط»، (ڤايكنج، ١٩٨٦). وهى دراسة مثيرة للاهتمام بوجه خاص من حيث مناقشتها لأكاذيب الحكومة الأمريكية. والتعليقات الأمريكية الانتقادية للكتاب تكشف عن لب الموضوع. فيكتب جويل برينكلى أن الكتاب «مشروخ ومعيب» بسبب «لهجة نفوره الحادة التى تصل إلى حد الاحتقار» للشخصيات الكبرى فى إدارة ريجان. ويقرر على نحو زائف أنه ينبع إلى درجة كبيرة من الصحافة الأمريكية («ملحق النيويورك تايمز للكتب»، ٢٠ يوليو ١٩٨٦). ويزعم دوجلاس فيڤر أن جونسون «يسىء إلى مصداقية مايطرحه بما يقدمه من معلومات مضللة فى نقاط يسهل التأكد منها»، مشيرا إلى أنه، فى الصفحة الثانية من الكتاب، يقتبس بصورة جزئية فحسب من تقرير للهيئة الدولية للطيران المدنى (عالم الكتب فى العدد الأسبوعى «للواشنطون بوست»، ٧ يوليو ١٩٨٦) وكما «يسهل التأكد منه» أيضا، فإن جونسون يقتبس بالكامل الجملة التى يعنيها فيڤر فى صفحة ٢٣٤، حيث لها صلة بالموضوع؛ أما اقتباس جزء منها فحسب فى الصفحة الثانية، فقد كانت صلته بما يتحدث عنه المؤلف فى تلك الصفحة الثانية.

١٠٣ - «النيويورك تايمز»، ٢٢ و٢٣ فبراير وافتتاحية ٢٣ فبراير و٢٥و٢٦ فبراير ١٩٧٣. واميرام كوهن فى «هوتام»، ١٠ فبراير ١٩٨٤. وقد استعيدت هذه الحادثة للأذهان بشكل موجز خلال حادثة الطائرة الكورية الجنوبية، مما أثار مزاعم زائفة من جانب أنصار الفظائع الإسرائيلية مؤداها أن إسرائيل «أعلنت مسئوليتها على الفور» و«دفعت تعويضات»؛ ومايكل كيرتس، رسالة إلى «النيويورك تايمز»، ٢ أكتوبر؛ ومارتن بيرتيز فى «نيوريببليك»، ٢٤ أكتوبر ١٩٨٣.

١٠٤- انظر الهامش رقم ٨٥. وللاطلاع على مقارنة بين رد الفعل تجاه الحدثين، انظر روبرت شير فى العدد الأسبوعى من «الجارديان»، ٢٥ سبتمبر ١٩٨٣: وللاطلاع على مناقشة لحوادث مماثلة، مرت هنا دون كثير من التغطية بسبب شخصية مرتكب الفظائع، انظر مقالى، «١٩٨٤: عند أورويل وعندنا» فى مجلة «ثورو كوارترلى» الفصلية، شتاء / ربيع ١٩٨٤، ومقالى «ملاحظات على مشكلة أورويل» فى كتاب «معرفة اللغة» (برايجر، ١٩٨٦).

١٠٥ – حول انفجارات اللد والرملة، انظر بينى موريس فى «الميدل إيست جورنال»، شتاء ١٩٨٦؛ وحول الحالات الأخرى، انظر «المثلث المشئوم» و«صد موجة المد» والمصادر الواردة فيهما، وشوكن فى مجلة «فورين أفيرز»، خريف ١٩٨٤، وحول الجهود التى نظمها موشى ديان لاغتيال القيادة السياسية الفلسطينية عام ١٩٤٨، انظر يورى ميليشتاين فى «عالهميشمار»، ٢١ سبتمبر ١٩٨٣؛ و«حداشوت»، ١١ يناير ١٩٨٥، وينتهى تقرير مخابرات إسرائيلى بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٤٨، وتم الكشف عنه مؤخرا إلى أنه من بين ٣٩١٠٠٠ لاجىء عربى (منهم ١٥٢٠٠٠ لاجىء من خارج المناطق المخصصة لإسرائيل بموجب قرار الأمم المتحدة الخاص بالتقسيم)، فر ما لايقل عن ٧٠ فى المائة نتيجة العمليات العسكرية اليهودية (أساسا من جانب جيش الدفاع الإسرائيلى وفرق الهاجاناه). بما فى ذلك عمليات الطرد المباشر – وهى تقديرات تقل عن الحقيقة بشكل واضح كما يلاحظ بينى موريس فى تحليله. ويشير التقرير أيضا إلى أن ذلك قد حدث فى مواجهة جهود مكثفة من جانب القيادة العربية لوقف هذا النزوح. كما يشير أيضا إلى أن «ظروف النصف الثانى من عملية النزوح»، فيما بين شهرى يوليو وأكتوبر، «كانت قصة مختلفة»؛ وأنه «بعد يونيو ١٩٤٨، كان هناك المزيد والمزيد من الانفجارات المدبرة» (مجلة «دراسات شرق أوسطية» اللندنية، يناير ١٩٨٦: ومقابلة مع حاييم بارام، فى اذاعة «كول هاير»، ٩ مايو ١٩٨٦).

١٠٦ – إن تفاوت الروايات الإسرائيلية لهذا الحدث يجعل من قراءتها أمرا مثيرا للاهتمام، وللاطلاع على استعراض للعديد من هذه الروايات (بما فى ذلك التقرير الوحيد الذى ظهر فى مجلة أمريكية كبيرة، وهو التستر المخزى الذى كتبه زئيف شيف وهيرش جودمان فى «أتلانتيك مانثلى»)، انظر مقال جيمس إينيس، «السفينة ليبرتى: تعود إلى الأنباء»، فى مجلة **الشئون الأمريكية العربية**، شتاء ١٩٨٦/٨٥، وربما كان الشىء الأكثر إثارة للاهتمام هو ماقاله اسحاق رابين، رئيس الأركان وقتئذ، عندما وصف الهجوم على السفينة بأنه «أكثر التطورات مدعاة للانزعاج فى الحملة العسكرية بأسرها»، حيث أحس «بالرعب الكامل» خلاله. ثم يمضى ليحدد بدقة بالغة وقت حدوث الهجوم بأنه السابع من يونيو (وقع الهجوم فى الثامن من يونيو)، ويصفه بأنه خطأ غير متصور، وهو مالايمكن فهمه إلا كمحاولة لإخفاء السبب الواضح للهجوم : وهو أن تخفى إسرائيل عن الولايات المتحدة اعتزامها غزو سوريا بعد وقف إطلاق النار. «مذكرات رابين»، ص١٠٨ (الهامش).

١٠٧ – حول حالة الجنوب اللبنانى، انظر مارك بروزونسكى فى «الميدل إيست انترناشيونال»، ١٦ مايو ١٩٨٦؛ وأيضا «بوسطون جلوب»، ١٥ ابريل : وداڤيد شيبلر فى «النيويورك تايمز»، ١٦ أبريل ١٩٨٦. وانظر صحيفة «هيوستون كرونكل» (فى الآسوشيتدبرس)، ١٨ مايو (وفى اليونايتد برس)، ٢١ مايو ١٩٨٤، بشأن مايك منصور رجل الأعمال بولاية نيومكسيكو، الذى سجن ٢٢ يوما، وتعرض كما يقول للتعذيب، وأجبر على توقيع إعتراف أنكره بعد ذلك.

١٠٨ – روبرت تاكر فى مجلة «كومنترى»، أكتوبر ١٩٨٢.

١٠٩ – داريو فير نانديز – موريرا، «تاريخ الأفكار الأوروبية»، المجلد ٦، العدد ٤، ١٩٨٥.

# الفصل الثالث

## ليبيا فى علم الشيطنة الأمريكى

لايقوم أحد، داخل النظام المذهبى الأمريكى بتجسيد «بلاء الإرهاب الشرير» مثلما يفعل معمر القذافى، «الكلب المسعور» فى العالم العربى؛ بحيث أصبحت ليبيا تحت زعامته أكثر النماذج تعبيرا عن الدولة الإرهابية.

إن وصف ليبيا فى ظل حكم القذافى بأنها دولة إرهابية وصف عادل بالتأكيد. فقد أوضح التقرير الأخير لمنظمة العفو الدولية أن هذه الدولة الإرهابية قامت بقتل ١٤ مواطنا ليبيا، أربعة منهم كانوا بالخارج، خلال عام ١٩٨٥، كما أن معظم الأعمال الإرهابية الكبيرة تلقى مسئوليتها على عاتق ليبيا[1]. وفى إطار موجة الهيستريا الموجهة لخدمة أغراض أخرى، يتم توجيه كافة أنواع التهم، غير أن السجلات تؤكد التصريح الذى أصدره مسئول كبير فى المخابرات الأمريكية فى أبريل ١٩٨٦ وجاء فيه أن القذافى ظل «حتى أسابيع قليلة» «يستخدم رجاله أساسا فى اغتيال المعارضين الليبيين»[2] ويضيف هذا المسئول الكبير بالمخابرات أنه «منذ أسابيع قليلة» اتخذ القذافى «قرارا واضحا باستهداف الأمريكيين».إن هذا القرار المزعوم، الذى اكتسب هالة الحقيقة الثابتة داخل النظام المذهبى على الرغم من أنه لم ترد بعد أدلة مادية تثبت ذلك (كما سنرى فيما يلى)، جاء فى أعقاب حادثة خليج سرت عندما قام الأسطول الجوى والبحرى الأمريكى بإغراق بعض السفن الليبية مما أسفر عن سقوط عدد من القتلى، واعتبر ذلك عملا مشروعا تماما، بل ومتأخرا عن موعده، وفقا للنظام المذهبى المتشكك الذى تعتنقه الإدارة الأمريكية، والذى يتولى الدفاع عنه المعلقون المحترمون، الذين تحدثنا عن بعضهم فيما سبق، وسننتقل الآن للحديث عن البعض الآخر.

فقد ذكرت منظمة العفو الدولية أن عمليات القتل الإرهابية الليبية بدأت فى أوائل الثمانينيات، فى الوقت الذى شن فيه جيمى كارتر حربا إرهابية فى السلفادور، حيث قام خوسيه نابوليون دوارتى متطوعا بدور الغطاء، لضمان وصول الأسلحة للقتلة. وفى حين كانت ليبيا تقوم بقتل أربعة عشر شخصا من مواطنيها فضلا عن عدد قليل من غيرهم، كان النظام العميل للولايات المتحدة فى السلفادور يقوم بقتل نحو خمسين ألفا من مواطنيه، فى إطار ما وصفه فى أكتوبر ١٩٨٠، الأسقف ريفيرا ى. داماس، الذى خلف رئيس الأساقفة روميرو بعد اغتياله، أى بعد سبعة أشهر من الإرهاب، بأنه «حرب ابادة وقتل جماعى موجهه ضد سكان مدنيين بلا حول ولاقوة»[3] وقد أشاد دوارتى بعد ذلك ببضعة أسابيع بقوات الأمن التى قامت بهذا العمل الضرورى، «لوقوفهم بشجاعة الى جانب صفوف الشعب ضد التخريب»، فى حين اعترف بأن «الجماهير كانت تؤيد رجال حرب العصابات» عندما بدأت هذه الممارسات فى ظل

تحالف كارتر ودوارتي.. وقد صدرت عن دوارتي هذه الاشادة بعمليات القتل الجماعي لدى توليه رئاسة الطغمة الحاكمة، في محاولة لإضفاء الشرعية عليها، وضمان تدفق الأسلحة بعد مقتل أربع سيدات أمريكيات من أعضاء الكنيسة، وهو عمل ينظر إليه في الولايات المتحدة عادة على أنه غير لائق؛ وعلى الرغم من ذلك تولى كل من جين كيركباتريك والكسندر هيج مهمة إيجاد المبررات حتى لمثل هذه الأعمال الوحشية.

ومن ناحية أخرى، أكدت لنا أجهزة الإعلام أنه «ليس ثمة حقيقة تفيد أن معظم من يقدر عددهم بنحو عشرة آلاف من القتلى السياسيين في عام ١٩٨٠ كانوا ضحايا للقوات الحكومية أو للقوات غير النظامية التابعة لها» على حد تعبير صحيفة «الواشنطون بوست»، وإن كان قد تم في وقت لاحق الاعتراف بهدوء بأن المسئولين في ادارة كارتر كانوا في ذلك الوقت يصرحون لوسائل الإعلام بأن «قوات الأمن هي المسئولة عن نحو تسعين في المائة من الأعمال الوحشية»، وليست «الجماعات اليمينية التي تتعذر السيطرة عليها،» كما كانت تذكر الصحف(٤).

ومنذ الأيام الأولى لعمليات الإرهاب التي قام بها كارتر وريجان في السلفادور، كان الدور الأساسي الذي يقوم به دوارتي هو ضمان إزالة أي عقبات تعوق القيام بالمذابح، في حين يجري نفي القيام بالأعمال الوحشية المسجلة بالوثائق والمستندات، أو إيجاد مبررات لها على أساس أن الضحايا كانوا من «الشيوعيين». وقام دوارتي بهذا الدور وسط إشادة متزايدة به في الولايات المتحدة، من سائر أطراف الساحة السياسية، في حين أدى الهجوم الوحشي على السكان المدنيين الهدف المرجو منه، وهو القضاء على خطر التيار الديمقراطي الحقيقي الذي بدأ في الظهور في السبعينيات مع ظهور جماعات المساعدة الذاتية التي انطلقت من الكنائس، واتحادات الفلاحين والنقابات وغيرها من «المنظمات الشعبية». وقد لاحظ المراسل المحافظ لمجلة «سبيكتاتور» اللندنية في أمريكا الوسطى أن فرق الموت «قامت على الوجه الأكمل بما كان المفروض أن تقوم به: فقد ضربت عنق النقابات العمالية والمنظمات الشعبية»، ودفعت الناجين «إما الى الهرب من البلاد، أو الانضمام الى رجال حرب العصابات،» وعند هذه النقطة وصلت الحرب الأمريكية ضد الجماهير الريفية الى أعلى درجاتها مع تصعيد أعمال الإرهاب والمذابح.

وكان من الطبيعي تماما في ذلك الوقت أن ينظر محررو مجلة «نيوريببليك»، الذين كانوا قد حثوا ريجان على مواصلة المذابح دون أي مراعاة لحقوق الانسان («فهناك أولويات أمريكية أهم»)، و«بغض النظر عن عدد القتلى، » أن ينظروا الآن بسعادة الى هذه الإنجازات التي تحققت في السلفادور، فهي «النموذج الحقيقي لدعم التوجه نحو الديمقراطية في العالم». أما أعمال الإرهاب المستمرة والمسجلة بالوثائق لدى منظمة الرقابة الأمريكية المعنية بحقوق

الإنسان ومنظمة العفو الدولية و-فيما ندر- فى أجهزة الإعلام، فهى أمر غير ذى أهمية على الإطلاق هنا[٥].

أن المذابح فى السلفادور ليست مجرد إرهاب دولة ينفذ على نطاق هائل، بل إنها إرهاب دولى من حيث التنظيم والإمداد والتدريب فضلا عن المشاركة المباشرة من جانب حاكم نصف الكرة الأرضية (الولايات المتحدة). وينطبق الشىء نفسه على المذابح التى راح ضحيتها سبعون ألف شخص فى جواتيمالا خلال العام نفسه، حين كانت الأسلحة الأمريكية تتدفق على القتلة بمستويات قريبة من المستويات العادية على عكس مايشاع، وإن كان من الضرورى مع ذلك الاستعانة بوكلاء الولايات المتحدة - الجنرالات النازيون الجدد من الأرجنتين وتايوان، أساسا - إسرائيل التى قدمت خدماتها وخبراتها بحماس للقضية - للقيام بالمذابح بشكل أكثر فاعلية، وقامت الحكومة الأمريكية كإضافة لذلك بإنشاء خط إمداد للأسلحة يشمل بلجيكا وغيرها من الدولة المتواطئة، تحت الإدارة غير الشرعية للبنتاجون ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية. ومن ناحية أخرى، ومع وصول أعمال الإرهاب إلى ذروة الوحشية، راح ريجان وحلفاؤه يشيدون بالقتلة والقائمين بأعمال التعذيب لتقدمهم فى مجال حقوق الإنسان و«التزامهم المطلق بالديمقراطية»، متجاهلين فيض الوثائق عن الأعمال الوحشية على أنها «اتهامات لا أساس لها من الصحة»[٦].

ويحظى الإرهاب الدولى الذى تمارسه الولايات المتحدة فى السلفادور بالتمجيد باعتباره إنجازا رائعا عبر كافة أجنحة الساحة السياسية الرئيسية فى الولايات المتحدة، لأنه وضع الأسس لما يسمى «بالديمقراطية» فى اللغة الغربية: ألا وهى حكم جماعات النخبة التى تخدم حاجات المهيمن العالمى (الولايات المتحدة)، فى حين يقتصر دور العامة على مجرد التصديق العرضى على قرارات النخبة، بعد أن «ضربت أعناق» المنظمات الشعبية، التى كان من الممكن أن تشكل قاعدة للديمقراطية الحقيقية. وفى عامى ١٩٨٢، ١٩٨٤ نظمت الولايات المتحدة ما أسماه كل من أدوارد هيرمان وفرانك برودهيد «بالانتخابات الشكلية» لتهدئة الجبهة الداخلية، وهى التى أجريت فى جو من «الرعب واليأس، والشائعات المروعة والحقائق المفزعة،» على حد تعبير مراقبى المجموعة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان، فى حين أشادت الصحافة الأمريكية بهذا الإظهار لالتزامنا المشبوب بالديمقراطية، كما قد تفعل صحيفة «البرافدا» فى ظل ظروف مشابهة[٧].

ويعد ما تم فى جواتيمالا كذلك نجاحا، لأسباب مماثلة. عندما يساق نصف الشعب بالفعل إلى صناديق الاقتراع بعد أن تم إرهابه بأعمال العنف التى تدعمها الولايات المتحدة فإن المعلقين المستنيرين هنا يشعرون بسعادة بالغة لهذا الإظهار المتجدد لحبنا للديمقراطية، دون أن يقلقهم ارتفاع عدد ضحايا فرق الموت، والاعتراف الصريح الذى أدلى به الرئيس المنتخب

حديثا عن أنه لايملك شيئا مع امتلاك العسكريين والأوليجاركية للسلطة الحقيقية، ومع كون الحكومة المدنية مجرد «مديرين للإفلاس والبؤس»،[٨] ومع حقيقة أن رد الفعل فى الولايات المتحدة يساعد على تحويل الانتخابات إلى وسيلة تشارك بها الولايات المتحدة بشكل أكبر فى إرهاب الدولة والقمع فى السلفادور. وفى الواقع فإن الانتخابات التى تجرى فى دول الإرهاب الأمريكى تكون غالبا إما نقمة لاتخلو من مزايا أو كارثة محققة لسكان البلد المحليين، لهذا السبب الجوهرى.

إن هذين المثالين بالطبع لايمثلان سوى جزء من الدور الذى تقوم به الولايات المتحدة فى الإرهاب الدولى خلال الثمانينيات؛ أما السجل المروع فقد بدأ منذ سنوات عديدة.

ويلاحظ اثنان من المعلقين، فى استعراضهما للدراسة التى أعدتها منظمة العفو الدولية عن إرهاب الدولة، أن «السمة البارزة فى الأعمال الوحشية الليبية هى أنها الأعمال الوحشية الوحيدة التى تكون محدودة بشكل كاف لإحصاء الحالات الفردية»، على العكس تماما من الحال فى الأرجنتين أو أندونيسيا أو دول أمريكا الوسطى حيث ينهب الامبراطور العالم برمته[٩].

وباختصار فإن ليبيا هى بالفعل دولة إرهابية، ولكنها فى عالم الإرهاب الدولى لاتكاد تعد حتى لاعبا ضئيلا.

ويظل هناك أولئك الأبرياء الذين يعتقدون أن من الممكن وجود حد للسوقية التى يمكن أن تبرر بها المطبوعات الغربية المحترمة عمليات القتل الجماعى والإرهاب. غير أنهم يمكن أن يتخلصوا من هذا الوهم بالنظر إلى العديد من الأمثلة التى وقعت خلال أسوأ سنوات الإرهاب فى أمريكا الوسطى[١٠]، أو بالنظر إلى صحيفة «المحافظين الجدد» «ذا ناشيونال انترست» (المصلحة القومية) حيث يمكنهم أن يقرأوا انتقادا موجها إلى صحيفة «الواشنطن بوست» لتهاونها مع ليبيا، يقولون فيه إنه «ليس ثمة شك فى أنه، على سبيل المثال، إذا كانت حكومة خوسية نابوليون دوارتى فى السلفادور أو أى حكومة حديثة فى تركيا قد نفذت عمليات إعدام تقترب فى عددها من تلك التى نفذها القذافى، فإن صحيفة «الواشنطن بوست» كانت ستمدنا بقدر كبير من التفاصيل، وكانت ستكتب عن وجود قدر لايستهان به من المعارضة[١١].

إن الأمر لايقتصر على أن تعريف «الإرهاب» يتم بحيث يخدم أيديولوجية معينة، كما بحثت من قبل، بل إن معايير التدليل كذلك تعرض بشكل لائق بحيث تحقق أهداف الامبراطور. إن إظهار ليبيا كدولة إرهابية لن يحتاج إلا إلى أوهن الأدلة، أو حتى عدم وجود أدلة على الإطلاق. فعناوين افتتاحية صحيفة «النيويورك تايمز» التى تبرر الهجوم الإرهابى الذى قامت به الولايات المتحدة على ليبيا، والذى أسفر عن مقتل نحو مائة شخص (وفقا لما

ورد فى التقارير الصحفية من موقع الأحداث) كانت تقول : «حتى ننقذ حياة ناتاشا سيمبسون أخرى» - فى إشارة إلى الفتاة الأمريكية التى تبلغ من العمر ١١ عاما، والتى راحت ضحية للهجمات الإرهابية التى وقعت على مطارى روما وفيينا فى ٢٧ ديسمبر ١٩٨٥، فهؤلاء الضحايا يخولوننا الحق فى قصف المدن الليبية» «حتى نوقف أعمال الإرهاب التى تدعمها الدولة»، هذا ما يقوله محررو «النيويورك تايمز» بجدية. وأنه لمجرد خطأ صغير أنه لم يتم تقديم أى دليل يثبت تورط ليبيا فى هذه الهجمات.

فقد صرحت الحكومتان الايطالية والنمساوية بأن الإرهابيين قد تلقوا تدريباتهم فى مناطق من لبنان يسيطر عليها السوريون، وأنهم قد قدموا عن طريق دمشق، وهى الخلاصة التى ظل يكررها وزير الدفاع الإسرائيلى اسحاق رابين. وبعد ذلك بأربعة أشهر، وردا على المزاعم الأمريكية بشأن تورط ليبيا فى الهجوم على مطار فيينا، صرح وزير الداخلية النمساوى بأنه «ليس هناك أقل دليل يثبت تورط ليبيا»، وأكد مرة أخرى أن سوريا هى حلقة الوصل، مضيفا أن واشنطن لم تقدم أى دليل على التورط الليبى بعد أن كانت قد وعدت السلطات النمساوية بذلك. كما أضاف كذلك التعليق الصحيح - وإن كان لايمكن التعبير عنه فى الولايات المتحدة - وهو أن مشكلة الإرهاب الذى يأتى من قواعد لبنانية إنما تكمن إلى حد كبير فى الفشل فى حل مشكلة فلسطين، التى دفعت الشعب اليائس إلى التحول إلى أعمال العنف، وهى بالضبط النتيجة التى يسعى إليها الإرهاب الأمريكى الإسرائيلى كما أوضحنا فى الفصل الثانى[١٢]. وبعد ذلك ببضعة أشهر، كرر وزير الداخلية الإيطالى أثناء توقيعه اتفاقية مع الولايات المتحدة للتعاون فى مجال «مكافحة الإرهاب»، كرر الموقف الذى أعربت عنه إيطاليا «منذ شهر يناير»، والمتمثل فى أنها تشتبه فى أن عناصر سورية هى التى كانت وراء الهجمات على مطارى فيينا وروما. وقد نشرت صحيفة «النيويورك تايمز» تصريح الوزير دون أن تشعر بحاجة إلى التعليق على الضربة الانتقامية المبررة أخلاقيا والموجهة ضد ليبيا والتى كانت الصحيفة قد أشادت بها فى شهر أبريل، والتى تعد وفقا لتقاريرهم الإخبارية من قبيل أعمال الإرهاب السافر التى ليس هناك مايبررها[١٣].

وإذا ماقام شخص متورط فى عمل إرهابى بزيارة لليبيا، أو ترددت مزاعم عن تلقيه تدريبا أو معونة مالية من ليبيا فى الماضى، فإن هذا يكفى لإدانة القذافى باعتباره «الكلب المسعور» الذى يتعين القضاء عليه. إن نفس هذه المعايير يمكن أن تثبت تورط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى حالات الاستغلال الإجرامى للكوبيين الذين يعيشون فى المنفى، من بين العديد من الأمثلة الأخرى. وإذا ما اقتصرنا على ماحدث فى عام ١٩٨٥، نجد أن أحد المشتبه فيهم فى عملية تفجير طائرة الجامبو التابعة للخطوط الجوية الهندية بالقرب من أيرلندا، والتى اعتبرت أسوأ عمل إرهابى وقع فى ذلك العام، حيث أدت إلى مقتل ٣٢٩ شخصا، كان قد

تلقى تدريبات فى مدرسة مناهضة للشيوعية تعد جنود المرتزقة فى ولاية ألاباما الأمريكية؛ وكان النائب العام الأمريكى إدوين ميس، الذى قام بزيارة للهند بعد ذلك بتسعة أشهر، قد أدلى بتصريح لم يكد يذكر فى الصحف عن أن الولايات المتحدة تتخذ خطوات «لمنع الإرهابيين من تلقى التدريبات أو الامدادات داخل الولايات المتحدة» مشيراً إلى معسكرات التدريب العسكرى الخاصة التى كانت الهند قد اتهمتها بتدريب المتطرفين السيخ؛ إن هذا التصريح لم يكن حقيقيا، كما هو معروف، على الرغم من أن الصحف لم تهتم بالتحقيق فى الأمر[١٤]. وقد اعتبر العمل الإرهابى الذى أدى إلى سقوط أكبر عدد من الضحايا فى الشرق الأوسط هو حادث سيارة ملغومة وقع فى بيروت فى شهر مارس، وأدى إلى مقتل ثمانين شخصا وإصابة مائتين آخرين؛ وقد قامت به وحدة من المخابرات اللبنانية تلقت التدريب والدعم من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى اطار محاولة لقتل زعيم شيعى يعتقد أنه كان متورطا فى «هجمات إرهابية موجهة ضد منشآت أمريكية» فى بيروت[١٥]، إن كلمة «إرهاب» تستخدمها عادة الجيوش الأجنبية فى إشارة إلى الأعمال التى توجه ضدهم من جانب السكان المحليين الذين يرونهم كقوات احتلال تحاول فرض تسوية سياسية كريهة تستند إلى الغزو الأجنبى - وهى فى هذه الحالة «النظام الجديد» الذى تسعى إسرائيل لفرضه. وبتطبيق معايير الأدلة التى تستخدم فى حالة ليبيا، نجد أن الولايات المتحدة هى مرة أخرى أبرز قوة إرهابية فى العالم فى عام ١٩٨٥، حتى إذا استبعدنا الإرهاب بالجملة الذى لايعتبره النظام الدعائى من قبيل الإرهاب.

ووصولا إلى عام ١٩٨٦، نجد أن أكثر الأعمال الإرهابية خطرا فى منطقة البحر المتوسط، حتى وقت كتابة هذه السطور، وبصرف النظر عن الإرهاب الإسرائيلى المتواصل فى لبنان، كان يتمثل فى القصف الأمريكى لليبيا، وعمليات التفجير التى وقعت فى سوريا، والتى أسفرت وفقا لما ذكرته إذاعة حزب الكتائب الموالى للرئيس اللبنانى أمين الجميل عن مقتل مايزيد على ١٥٠ شخصا فى شهر أبريل والتى اتهمت سوريا عملاء إسرائيليين بالقيام بها بدون أن تذكر أدلة على ذلك؛ غير أن هذا الاتهام لايقل فى مصداقيته عن الاتهامات الأمريكية المماثلة التى توجه ضد من يتصادف أن يلعب دور الشرير فى لحظة ما - وهو مايندرج، بالمناسبة، ضمن «بلاء الإرهاب الشرير»[١٦].

ولاتعترف الولايات المتحدة، بالطبع، بمسئولية الأعمال الإرهابية التى قامت بتدريب القائمين بها: من الكوبيين واللبنانيين، ومرتكبى القتل الجماعى مثل ريوس مونت رئيس جواتيمالا، وعديدين غيره فى أمريكا اللاتينية وغيرها. وفى حالة التفجير الذى وقع فى لبنان على سبيل المثال، نفت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تورطها، على الرغم من أن هذا النفى قد تم «التشكيك فيه من جانب المسئولين فى الحكومة والكونجرس، ممن قالوا إن الوكالة

كانت تتعامل مع هذه الجماعة فى وقت حدوث التفجير»، وهى النتيجة التى خلص إليها أيضا التحقيق الذى أجرته صحيفة «الواشنطون بوست» والذى أكد أن واشنطون قد ألغت عمليتها السرية بعد أن تم التفجير دون تصريح من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية(١٧). وحتى إذا قبلنا الزعم القائل بأن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لم تصرح بالتفجير، وأنها أنهت تورطها مع تلك الجماعة الإرهابية التى قامت بتدريبها، فإن العذر الذى ساقته الحكومة يعد مرفوضا على الفور بتطبيق المعايير التى يطبقها على الأعداء الرسميين أولئك المدافعون عن الإرهاب الأمريكى - الإسرائيلى فى كل من الحكومة وأجهزة الإعلام. ويجب أن نتذكر هنا أن «المسئولية الأخلاقية عن هذه الأعمال الوحشية.. تقع كلها على عاتق ياسر عرفات»، لأنه «كان ولايزال، الأب المؤسس للعنف الفلسطينى المعاصر»؛ ولذلك فإن الولايات المتحدة سوف تعتبر عرفات «مسئولا عن أعمال الإرهاب الدولى» بشكل عام، سواء كان متورطا فيها أم لا(١٨). ومن هنا فإن «المسئولية الأخلاقية الأوسع» فى الحالات التى ذكرناها والعديد غيرها إنما تقع «كلها على عاتق واشنطون»، أيا كانت الحقائق المتعلقة بالتورط المباشر.

وكما ذكرنا فى المقدمة، فإن حملة ريجان ضد «الإرهاب الدولى» كانت اختيارا طبيعيا للنظام الدعائى، تنفيذا لجدول أعماله الأساسى الذى يشمل : التوسع فى القطاع الحكومى من الاقتصاد، وتحويل الموارد من الفقراء إلى الأغنياء، وانتهاج سياسة خارجية أكثر نشاطا» (أى أكثر إرهابا وعدوانية). وتتطلب مثل هذه السياسات أن يتم تخويف الرأى العام لكى يخلد إلى الطاعة، ومن خلال اختلاق عدو رهيب يهدد بتدميرنا: غير أنه يكون من الضرورى تجنب الدخول فى مواجهة مباشرة مع «الشيطان الأعظم» نفسه باعتبار ذلك أمرا بالغ الخطورة والمرشح الواضح للقيام بهذا الدور هو الإرهاب الدولى الذى يمارسه وكلاء «امبراطورية الشر»؛ وقد تحول خبراء العلاقات العامة فى الإدارة الأمريكية على الفور إلى مهمة تحضير الخلطة الملائمة من أنصاف الحقائق والخداع السافر، وهم يتوقعون عن حق أن يأخذ المعلقون الجادون هذه الخلطة مأخذ الجد.

إن ليبيا ملائمة لهذه الاحتياجات تماما، فالقذافى شخص تسهل كراهيته، ولاسيما فى ضوء النزعة العنصرية العارمة المناهضة للعرب فى الولايات المتحدة والالتزام العميق لدى الطبقات المثقفة بنزعة الرفض والعنف الأمريكية - الإسرائيلية، دون أية استثناءات إلا فى أقل القليل. فقد خلق القذافى مجتمعا قبيحا وقمعيا، وهو مذنب حقا بتهمةالإرهاب بالتجزئة، وبخاصة ذلك الذى يمارسه ضد الليبيين كما أشرنا من قبل. ويقول المحللون بالمخابرات الأمريكية والإسرائيلية أنه كان من الممكن الحيلولة دون قيام القذافى بإعدام المعارضين الليبيين، وهو مايعد أكبر عمل إرهابى فى سجله، ولكن كان من النتائج المحتملة لذلك كشف أن الشفرة الليبية (التى من الواضح أنها لم تكن مستعصية) قد تم فك رموزها.« وقد أوضح

محلل إسرائيلى ذلك بشكل أكثر صراحة بقوله: «لماذا نفضح مصادرنا وأساليبنا من أجل بضعة ليبيين»[١٩] إن ليبيا دولة ضعيفة بلا حول ولاقوة، بحيث يسهل القيام بعمل عسكرى ضدها، وإذا تطلب الأمر، يتم قتل الليبيين بدون عقاب، وقد خدم الانتصار العسكرى العظيم فى جرينادا، والذى يمثل ذروة النزعة العدائية والعدوانية المتطرفة لادارة كارتر - ريجان، بعد أن هددت حكومة رئيس الوزراء موريس بيشوب بالاهتمام بحاجات أغلبية الفقراء، خدم هذا الانتصار غايات مماثلة. ويحظى هذا المعنى بالقبول الفورى فى الخارج. فيعلق الصحفى الأمريكى دونالدنيف، الذى كتب فى بعض المطبوعات البريطانية عن حادثة خليج سرت التى وقعت فى مارس ١٩٨٦، يعلق قائلا : إنها «لم تكن عملية تمت على طريقة رامبو بقدر ما كانت عرضا لثور متنمر يتصيد معركة على الساحة. وكان ذلك نموذجا لأسلوب ريجان. فطوال فترة حكمه التى استمرت خمس سنوات، كان يستبد مرارا بصغار الشأن وهذا مافعله هذه المرة أيضا». ومن الحقائق التى تثير الاهتمام بشأن الثقافة الأمريكية أن هذا الإظهار الدائم للجبن وأعمال اللصوصية التافهة يلقى استجابة، كما يحدث فى بعض الأحيان فى الخارج أيضا.

وعلى سبيل المثال فقد شجب بول جونسون «رائحة الجبن الخالص الذى يتنافى مع الذوق والتى تصاعدت فى الجو»، عندما يثير «المتقاعسون» الشكوك بشأن القصف الأمريكى «للقواعد الإرهابية» (أى الأهداف المدنية) فى ليبيا. ويعرب جونسون عن تقديره «لقوة راعى البقر»، الذى أظهر شجاعته بإرسال قاذفاته لقتل مدنيين بلاحول ولاقوة.[٢٠]

وقد أدرك خبراء العلاقات العامة فى إدارة ريجان مدى فائدة العدو الليبى، ولم يضيعوا وقتا كبيرا فى مواجهة هذا العدو الخطر. فقد اعتبرت ليبيا على الفور العميل الرئيسى «لشبكة الإرهاب» التى تشكلت بإيعاز من السوفيت، وفى يوليو ١٩٨١، تسربت إلى الصحف أنباء عن خطة لوكالة المخابرات المركزية للإطاحة بالقذافى، وربما قتله، عن طريق إثارة حملة إرهاب داخل ليبيا[٢١].

ويمكن أن نشير فى جملة اعتراضية إلى أنه بالمعايير الأمريكية، فإن هذه الخطة تعطى الحق للقذافى فى أن يقوم بعمليات إرهاب ضد أهداف أمريكية «دفاعا عن النفس ضد هجمات قد تحدث فى المستقبل»، - وهذه هى كلمات لارى سبيكس المتحدث باسم البيت الأبيض فى عرضه للتبرير الرسمى لقصف طرابلس وبنغازى. وقد كرر كل من فيرنون والترز وهربيرت أوكون نفس هذا التبرير فى الأمم المتحدة. بل وبلغت الوقاحة بالإدارة إلى حد أنها راحت تقول بأن هذا الحق الذى - لم يزعمه حتى هتلر لنفسه - والذى إذا تبنته دول عنيفة أخرى، سوف يقطع إربا القليل المتبقى من النظام العالمى والقانون الدولى - إنما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة. وليس هناك أى شكل من أشكال المغالطة القانونية يمكن أن يرأب هذه الفجوة، إلا أن الإدارة قد افترضت افتراضا صحيحا وهو «أنها يمكنها أن تحرز نجاحا فى

كافة أنحاء البلاد » - فى كمبريدج ونيويورك وواشنطون. وقد أشاد انطونى لويس بشكل لائق بالرئيس ريجان لاعتماده «على سند قانونى، وهو أن العنف الموجه ضد الذين يقومون بشكل متكرر بأعمال العنف، إنما هو مبرر باعتباره دفاعا عن النفس». أما السبب فى أن الولايات المتحدة قد بررت الهجوم «على أساس أنه اجهاض لهجوم محتمل، وهو مايرى باعتباره شكلا من أشكال الدفاع عن النفس أكثر من كونه عملا انتقاميا»، فقد فسره مسئول فى وزارة الخارجية حيث أشار إلى أن ميثاق الأمم المتحدة يمنع بوضوح استخدام العنف إلا فى حالة الدفاع عن النفس - والمقصود فى الواقع، هو الدفاع عن النفس ضد الهجوم المسلح، حتى تتصرف الأمم المتحدة بعد أن تتقدم الدولة التى تعتبر نفسها ضحية لهجوم عسكرى مفاجىء وساحق بطلب رسمى لمجلس الأمن. وفى حين قوبل هذا «السند القانونى» بالتقدير داخل البلاد، فإنه قوبل برفض عام فى الخارج، حيث إن قلة قليلة فحسب هى التى اختلفت مع جورج إيجناتييف السفير السابق لكندا فى الأمم المتحدة، وعضو الوفد الكندى الأول لدى الأمم المتحدة، والذى يعمل الآن مستشارا لجامعة تورنتو، والذى رفض الاستناد إلى الحق فى الدفاع عن النفس المتضمن فى ميثاق الأمم المتحدة، باعتباره أمرا لاسند له[٢٢].

وقد علق إدوارد هالى فى دراسته لعلاقات الولايات المتحدة مع ليبيا والتى انطوت على معاداة مريرة للقذافى أنه فى أغسطس ١٩٨١ «تم تعزيز» الموقف المناهض للقذافى «عن طريق المصيدة التى أعدت لليبيا فى خليج سرت»، وهى مصيدة «تم التخطيط لها بدقة وإحكام من جانب الولايات المتحدة» بهدف خلق مواجهة يمكن فيها إسقاط الطائرات الليبية، وهو ماحدث. وكان أحد الأهداف المحددة، التى عرضها هالى بشكل يبعث على الإعجاب، يتمثل فى «استغلال (التهديد الليبى) بهدف كسب التأييد للخطوات التى ترغب (الادارة) فى اتخاذها انتهاجا (للاجماع الاستراتيجى) الذى ينادى به وزير الخارجية هيج ضد الاتحاد السوفيتى، وكعنصر فى الترتيبات الضرورية لتشكيل قوة انتشار سريع،» وهى قوة تدخل تستهدف الشرق الأوسط فى المقام الأول. وفى نوفمبر، قامت الإدارة بتلفيق قصة مضحكة عن فرق الاغتيالات الليبية التى تجوب شوارع واشنطون لأغتيال زعيمنا الأعظم (ريجان)، مما أثار تعليقات محمومة فى الأجهزة الإعلامية، فضلا عن بعض التشكك، الذى كان محدودا فى ذلك الوقت.

وعندما سئل ريجان عن المؤامرة، قال: «لدينا الدليل، وهو (القذافى) يعرف ذلك»[٢٣]. وتبددت القصة عندما أدت الغرض منها، وكانت الصحافة منضبطة بما يكفى لعدم ذكر أى أنباء عن ماكشفته الصحف البريطانية من أن «المهاجمين» الذين وردت أسماؤهم فى القائمة الأمريكية الرسمية، التى تسربت أنباؤها إلى انجلترا، كانوا أعضاء بارزين فى حركة أمل

اللبنانية (المعادية لليبيا بشكل قوى)، ومن بينهم نبيه برى زعيم الحركة والزعيم الدينى الأكبر للطائفة الشيعية[٢٤].*

وترددت قصص أخرى، من بينها قصة عن تهديد ليبى بغزو السودان عبر ستمائة ميل من الصحراء (دون أن تملك القوات الجوية المصرية والأمريكية شيئا لوقف نوبة الهياج هذه!) ومؤامرة للإطاحة بالحكومة السودانية فى ١٩٨٣، اكتشفت فى الوقت المناسب بينما كان الرجعيون من أنصار الإدارة الأمريكية يتهمونها بالتخاذل - وكانت مؤامرة بارعة لدرجة أن المخابرات السودانية والمصرية لم تعرف عنها شيئا بينما اكتشفها على الفور الصحفيون الأمريكيون الذين كلفوا أنفسهم عناء الذهاب إلى الخرطوم للتحقيق فى الأمر. وردت الولايات المتحدة على المؤامرة الملفقة باستعراض واضح للقوة، مما أتاح لوزير الخارجية شولتز، الذى كان قد تعرض للانتقادات لشدة جبنه أن يتخذ أوضاعا بطولية وهو يعلن فى التليفزيون أن القذافى «عاد إلى القفص الذى ينتمى إليه»، لأن ريجان تصرف «بسرعة وحسم» فى مواجهة هذا التهديد لنظام العالم. ومرة أخرى، راحت هذه القصة فى غياهب النسيان بعد أن أدت الغرض منها. وهناك سلسلة من الأمثلة المماثلة. فقد قامت أجهزة الإعلام بشكل عام بالدور الموكل إليها، حيث لم يكن هناك سوى القليل من الاختلافات العارضة[٢٥].

إن أحداث مارس - أبريل ١٩٨٦ تخدم بشكل كامل النموذج المعتاد. فمن الواضح أن توقيت عملية خليج سرت التى تمت فى مارس كان مدبرا بهدف إثارة هيستريا شوفينية قبل التصويت الحرج فى مجلس الشيوخ على المعونة المقدمة إلى الكونترا مباشرة، كما تزامنت مع القصة الملفقة عن «غزو» نيكاراجوا لهندوراس، - وتمت هذه العملية التى نفذت بإيعاز من خبراء العلاقات العامة، بنجاح باهر كما يتضح من رد الفعل الغاضب من جانب الحمائم من أعضاء الكونجرس وأجهزة الإعلام بشكل عام، ومن تصويت مجلس الشيوخ (انظر الفصل الثانى). وقد أتاحت هذه التمثيلية كذلك للإدارة أن تقدم معونة عسكرية تبلغ قيمتها عشرون مليون دولار إلى هندوراس، والتى قالت هندوراس رسميا بأنها لم تطلبها، والتى «ضاعت» دون شك فى معسكرات الكونترا، فيما يعد اسلوبا آخر تستخدمه الجماعة التى لاتخضع للقانون فى واشنطون فى مراوغة قيود الكونجرس الضعيفة وإخضاعها للصوصيتهم[٢٦]. كما أن عملية خليج سرت الاستفزازية كانت ناجحة أيضا، حيث مكنت القوات الأمريكية من إغراق عدد من السفن الليبية، وقتل مايزيد على خمسين ليبياً؛ وكان يؤمل أن تؤدى إلى دفع القذافى للقيام بأعمال إرهاب ضد الأمريكيين، وهو ماتردد بعد ذلك.

وفى حين نجحت القوات الأمريكية فى قتل العديد من الليبيين، فإنها عجزت بشكل ملحوظ عن انقاذ الناجين. ويبدو أن المهمة لم تكن مستحيلة، حيث نجحت ناقلة بترول أسبانية فى إنقاذ ستة عشر من الناجين من الهجوم الأمريكى فى قارب للنجاة[٢٧].

(*) لايعتبر نبيه برى زعيما دينيا شيعيا (الناشر)

وكان الهدف الرسمى من العملية العسكرية الأمريكية يتمثل فى اقرار حق المرور فى خليج سرت، وهو هراء محض، حيث إن إرسال أسطول بحرى صغير لم يكن يعد بالكاد الأسلوب اللائق أو الضرورى لتحقيق هذه الغاية: فقد كان يكفى مجرد إصدار إعلان بذلك. ولو كان اتخاذ خطوات أكثر من ذلك قد اعتبر ضروريا لسبب ما، فإن الأساليب القانونية لذلك كانت متاحة. فإذا كان لأحد نزاع مع جاره بشأن شيء ما، فإن هناك طريقتين للتعامل فى هذا الأمر: الأولى هى أن يعرض الأمر على المحكمة، والثانية هى أن يلتقط الجار بندقيته ويقتل جاره. وكان الخيار الأول متاحا بالتأكيد فى حالة خليج سرت.

وبما أنه من الواضح أن الأمر لم يكن يتطلب العجلة، فقد كان من الممكن الالتزام بالأسلوب القانونى لإقرار حق المرور البرى. غير أن دولة إرهابية خارجة على القانون سيكون من الطبيعى أن تراعى أولويات مخالفة لذلك. وقد أجاب بريان هويل مدير مكتب قانون البحار والسياسة البحرية فى وزارة الخارجية، لدى سؤاله عن السبب فى أن الولايات المتحدة لم تعرض الأمر على محكمة العدل الدولية، أجاب بأن «ذلك كان من شأنه أن يستغرق سنوات وسنوات. وما كنت أعتقد بأننا كان يمكن أن نتحمل ذلك»[٢٨]- انطلاقا من الضرورة الواضحة المتمثلة فى أن تقوم القوات البحرية الأمريكية بعملياتها فى خليج سرت، إذا ما أريد للولايات المتحدة أن تحافظ على بقائها كدولة.

واستنادا إلى أسس أضيق من ذلك، فإن الموقف الأمريكى يكون مشكوكا فيه. فالصحف تتحدث باستمرار عن «قانون البحار»، غير أن الولايات المتحدة لاتقف بالكاد على أرض صلبة فى التزامها بهذا المبدأ، إذا اكتفينا فقط برفض إدارة ريجان لمعاهدة قانون البحار. فضلا عن ذلك فإن ليبيا أطلقت النار على طائرات أمريكية، وليس على سفن أمريكية، و«القانون الجوى» لايزال بعيدا عن أن يكون منظما بشكل جيد. فالدول تطالب بحقوق مختلفة فى هذا الصدد. فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، تعلن مساحة مائتى ميل كمنطقة دفاع جوى، يكون من حقها أن تمارس فيها «الدفاع عن النفس» ضد الطائرات المتسللة التى تقدر أنها معادية. وليس هناك شك فى أن الطائرات الأمريكية كانت داخل مسافة المائتى ميل من الآراضى الليبية - أربعين ميلا وفقا لماذكره البنتاجون - وكانت طائرات معادية، وفقا للمعايير الأمريكية، إذن، كان من حق ليبيا أن تعترضها. وقد أشار إلى هذه النقطة الباحث القانونى المحافظ الفريد روبين الذى يعمل بمدرسة فليتشر فى جامعة تافت، الذى علق بقوله: «من الواضح أننا بارسالنا طائراتنا، قد تجاوزنا الحد المسموح لنا بمقتضى قانون البحار» فيما يعد «استفزازا لاضرورة له»[٢٩]. غير أنه بالنسبة لدولة تنتهج أساليب العصابات، فإن مثل هذه الأمور تعد غير ذات أهمية؛ وكانت العملية ناجحة، على الأقل على المستوى المحلى (الأمريكى).

ولقد أوضح روبرت سيمز المتحدث باسم البنتاجون مدى الاستفزاز الذى انطوت عليه عملية خليج سرت، حيث «قال إن السياسة التى تنتهجها الولايات المتحدة هى أن تطلق النار على أى سفينة ليبية تدخل المياه الدولية فى خليج سرت طالما كان الأسطول الأمريكى يقوم بتدريباته فى تلك المنطقة - بصرف النظر عن المسافة التى تبعدها هذه السفينة عن السفن الأمريكية». ويضيف سيمز قائلا: إنه «فى ضوء النوبة العدوانية، التى أظهرتها ليبيا عندما حاولت إسقاط الطائرات الأمريكية»، فإن أى سفينة حربية ليبية «تمثل تهديدا لقواتنا»[٣٠]. وباختصار، نجد أن الولايات المتحدة تتمسك بحقها فى أن تهاجم فيما يعد «دفاعا عن النفس» أى سفينة ليبية تقترب من اسطولها البحرى قبالة الساحل الليبى، ولكن ليبيا ليس لها الحق فى الدفاع عن النفس فى مسافة من الفضاء الجوى مماثلة لتلك المسافة التى تعلنها الولايات المتحدة كمنطقة دفاعية لنفسها.

ولاتزال للقصة بقية؛ فقد أجرى المراسل البريطانى دافيد بلاندى حديثا مع المهندسين البريطانيين الذين كانوا يقومون بإصلاح نظام الرادار السوفيتى هناك. وذكر أحدهم، الذى يقول إنه كان يتابع الحادثة على شاشات الرادار (التى على عكس مزاعم البنتاجون، لم يتم تعطيلها)، ذكر أنه «رأى الطائرات الحربية الأمريكية تتخطى ليس فقط مسافة الأثنتى عشر ميلا من المياه الاقليمية، بل وتحلق فوق الأراضى الليبية كذلك». وقال «لقد شاهدت الطائرات تحلق على مسافة نحو ثمانية أميال تقريبا داخل المجال الجوى الليبى. وأضاف : ولا أعتقد أن الليبيين كان أمامهم خيار سوى التصدى لها. وفى اعتقادى أنهم كانوا مكرهين على القيام بذلك.» وأضاف المهندس قائلا: إن «الطائرات الحربية الأمريكية تمكنت من الاقتراب بأن سلكت الطريق الطبيعى لمرور الطائرات المدنية، وسارت فى أعقاب طائرة مدنية ليبية، بحيث تحجب نبضتها الرادارية الطائرات الأمريكية على شاشات الرادار الليبية»[٣١].

ولم ترد أى إشارة عن تلك المعلومات فى أجهزة الإعلام الأمريكية، على حد معلوماتى، باستثناء تقرير ممتاز كما هو معهود من الكسندر كوكبيرن، قام فيه بدوره المعتاد كترياق شخصى للخنوع والتشويه الذى تتسم به أجهزة الإعلام. ولم تُغفل مقاله بلاندى بشكل غامض من الصحف الأمريكية. فقد اقتبس منها جوزيف ليليفيلد فى «النيويورك تايمز»، ولكن بعد حذف وتجاهل متعمد لأهم مافيها[٣٢].

إن إحدى النتائج المرجحة - والمنتظرة بشئ من التلهف دون شك - لعملية خليج سرت كانت تتمثل فى إثارة أعمال إرهابية ليبية كرد انتقامى. وكان من شأن ذلك عندئذ أن يشيع حالة من الرعب فى الولايات المتحدة، وفى أوروبا كذلك إذا حالفهم الحظ، ليهيئوا الساحة لاستقبال التصعيد التالى. فمسئولية تفجير ملهى لابيل فى برلين الغربية فى الخامس من أبريل، مما أسفر عن مقتل جندى أمريكى أسود وآخر تركى[٣٣] ألقيت على الفور على عاتق ليبيا، ثم

استخدم ذلك عندئذ كذريعة لقصف طرابلس وبنغازى يوم ١٤ أبريل، مما أسفر عن مصرع العديد من الليبيين، معظمهم فيما يبدو من المدنيين (نحو مائة شخص، وفقا لتقديرات الصحف الغربية، وستين شخصا وفقا للتقرير الليبى الرسمى). وقد اختير موعد القصف بدقة ليسبق بيوم واحد تصويت مجلس النواب بشأن المعونة المقدمة للكونترا. واهتم من يكتبون خطب ريجان بتوضيح الأمر فى حالة ما إذا كان ذلك قد غاب عن أذهان المشاهدين فقد قال فى خطابه أمام مؤتمر رجال الأعمال الأمريكيين فى ١٥ أبريل: «سأذكر المجلس الذى سيقترع خلال هذا الأسبوع أن هذا الإرهابى الكبير قد أرسل أربعمائة مليون دولار وترسانة من الأسلحة والخبراء إلى نيكاراجوا حتى يصل بحربه إلى الولايات المتحدة. لقد كان يتباهى بأنه يساعد سكان نيكاراجوا لأنهم يحاربون أمريكا على أرضها[٣٤]» وكانت فكرة أن «الكلب المسعور» يصل بحربه إلى الولايات المتحدة عن طريق تقديم السلاح لشعب تقوم الولايات المتحدة بمهاجمته باستخدام جيش إرهابى عميل، كانت لفتة ظريفة مرت دون تعليق يذكر؛ غير أن جهاز العلاقات العامة لم ينجح لمرة واحدة، فى التأثير على الكونجرس، وإن كان قصف ليبيا قد ألهب المشاعر الشوفينية.

وربما ترجع هذه النتيجة بشكل أساسى إلى انتشار النزعة العنصرية المعادية للعرب، والغياب النسبى لأى رد فعل عاقل على الروايات السابقة المتعلقة بنوبة الهيستريا الملفقة حول جرائم القذافى الحقيقية والمزعومة.

إن هجوم ١٤ أبريل يعد أول هجوم فى التاريخ يتم توقيته ليتناسب مع وقت ذروة الاقبال على مشاهدة الإرسال التلفزيونى : فكما أوضح مانشر بعد ذلك، فقد تم اختيار توقيت الغارة الجوية بدقة فى الساعة السابعة مساء بتوقيت شرق الولايات المتحدة - وهذا ما حدث فعلا؛[٣٥] وهذا بالتحديد هو الوقت الذى تقدم فيه قنوات التلفزيون القومية الثلاث برامجها الإخبارية الرئيسية، التى كانت مجهزة بالطبع بحيث ينتقل المذيعون المحمومون بمشاهديهم إلى طرابلس لنقل تقارير عيانية مباشرة لتلك الأحداث المثيرة. وفور انتهاء الغارة، تحدث لارى سبيكس المتحدث باسم البيت الأبيض أمام مؤتمر صحفى، وتبعه عدد من كبار المسئولين، بما كان يضمن السيطرة الكاملة على النظام الدعائى خلال الساعات الأولى الحرجة.

وقد يجادل المرء قائلا: إن الإدارة الأمريكية قد دخلت فى مقامرة فى تلك العملية الواهية من عمليات العلاقات العامة، حيث إن الصحفيين كان بإمكانهم أن يسألوا بعض الأسئلة الصعبة، غير أن البيت الأبيض كان يثق تماما فى أنه لن يحدث أى شىء غير موات؛ وقد ثبت أن ثقته فى أجهزة الإعلام كانت ثقة فى محلها تماما.

غير أنه كان يمكن بالتأكيد أن تطرح بعض الأسئلة. ولنقتصر على أكثر هذه الأسئلة وضوحا، فقد صرح لارى سبيكس بأن الولايات المتحدة كانت تعلم فى الرابع من أبريل أن

«المكتب الشعبى» الليبى فى برلين الغربية قد أبلغ طرابلس بعد ذلك بأن عملية تفجير ملهى لابيل قد تمت، كما كان مخططا لها. وهكذا، يزعم البيت الأبيض بثقة أكيدة أن الولايات المتحدة كانت تعرف بشكل مؤكد يومى الرابع والخامس من أبريل أن ليبيا كانت مسئولة بشكل مباشر عن تفجير الملهى. ويمكن أن يتساءل المرء إذن لماذا كانت الأنباء الواردة عن التحقيقات فى الولايات المتحدة وألمانيا الغربية، منذ الخامس من أبريل وحتى وقت الهجوم على ليبيا، لماذا كانت تتمسك دائما بالقول بأن هناك أكثر من مجرد اشتباه فى التورط الليبى. وفى الواقع، ومالم نفترض أكبر قدر من القصور لدى العاملين فى أجهزة الإعلام فإن أى صحفى استمع إلى رواية الإدارة الأمريكية، كان يحمل بين يديه النبأ الذى أوردته وكالة أنباء «الاسوشيتدبرس» من برلين والذى أذيع فى الساعة ٦٫٢٨ مساء بتوقيت شرق الولايات المتحدة، أى قبل ساعة من القصف، والذى يفيد بأن «القيادة العسكرية للحلفاء (فى برلين الغربية) ذكرت أنه ليس هناك أى تطور فى التحقيق فى عملية تفجير الملهى» وأن «المسئولين الأمريكيين والألمان الغربيين ذكروا أنه يشتبه فى تورط ليبيا فى عملية تفجير ملهى لابيل - ربما عن طريق سفارتها فى برلين الشرقية التى يحكمها الشيوعيون» (خط التشديد للمؤلف)[٣٦]

وكان من الممكن أن يتساءل بعض الصحفيين إذن، كيف أنه قبل دقائق قليلة من وقوع الهجوم، كانت كل من الولايات المتحدة وألمانيا الغربية لاتزال على الأكثر تشتبه فى تورط ليبيا - مثلما كان الحال طوال الفترة السابقة على الهجوم فى حين أنهم كانوا يومى الرابع والخامس من أبريل، أى قبل عشرة أيام، متأكدين من تورطها. غير أن أيا من هذه الأسئلة لم يطرح فى ذلك الوقت، ولا بعد ذلك، وتم التعتيم على تلك الحقائق البديهية بشكل كبير.

وفى مساء يوم ١٤ ابريل صرح ريجان بأن «أدلتنا مباشرة ومحددة ولاتدحض» - تماما كما قال فى حالة فرق الاغتيالات الليبية: «إن لدينا الأدلة، وهو (القذافى) يعرف ذلك»؛ ناهيك عن غير ذلك من أقاويله الخاطئة مثل حديثه عن تورط الساندينيستا فى تهريب المخدرات وإعلانهم عن «ثورة بلا حدود»، وحديثه عن تأييد كل من هيلموت كول وبتينو كراكسى للهجوم (الأمريكى) على ليبيا (وهو ماشجبه بغضب المسئولون «المصدومون» فى ألمانيا وايطاليا[٣٧]). وغير ذلك من التلفيقات العديدة التى حاكتها حكومة تخطت إلى حد بعيد المعايير المعتادة للكذب والخداع، ومع ذلك فهى تستمر فى «ارتكاب أى جريمة، وتكذب وتخادع» - على حد تعبير هذا الزعيم الأسمى (ريجان) فى إشارة إلى النماذج الستالينية - لتحقيق غاياتها، وهى على ثقة من أن ماينشر عرضا من حقائق بشكل محدود بعد وقوع الأحداث، لن يمنع تيار الأكاذيب المستمر من تحديد قواعد النقاش وترك الانطباعات الملائمة وغرسها بعمق، وهو ما حدث بالضبط.

غير أن هذا الانضباط لايسود خارج الحدود. ففى ألمانيا، وبعد أن أعلنت واشنطون معرفتها الأكيدة قبل عشرة أيام (فى الرابع والخامس من أبريل ) عن مسئولية ليبيا عن تفجير الملهى، ذكرت مجلة «دير شبيجل» (الصادرة فى ٢١ أبريل) أن العمليات الذائعة الصيت للتنصت على الاتصالات التلفونية لم تحدث فيما يبدو، وأن المخابرات الألمانية الغربية ليس لديها سوى بعض الشكوك حول تورط ليبيا، وأنها تشتبه كذلك فى «جماعات تهريب المخدرات المتناحرة» ضمن احتمالات أخرى (من بينها جماعات كوكلوكس كلان العنصرية أو النازيون الجدد، مثلما يشتبه البعض، فالملهى كان يرتاده بانتظام مجموعات من جنود المشاة الأمريكيين السود والمهاجرين من دول العالم الثالث). وأضافت مجلة «دير شبيجل» تقول إن الحرب التى تشنها واشنطون هى «وسيلة سياسية طالما كان العدو صغيرا فى حجم جرينادا أو ليبيا، وطالما كان الخصم نموذجا مثاليا للوغد كالقذافى»؛ وأضاف المحرر رودلف أوجستين يقول يجب ألا يتوهم أى زعيم أوروبى أن المصالح والاهتمامات الأوروبية سوف تؤخذ فى الاعتبار، إذا ماقررت الولايات المتحدة تصعيد العنف الدولى ليصل إلى مستوى حرب عالمية نهائية[٣٨]. وذكر مانفريدجانتشو، رئيس شرطة برلين وقائد فريق المائة رجل الذين يحققون فى عملية تفجير الملهى، فى حديث أجراه مع محرر فى صحيفة «ستارز آند سترايبس» التابعة للجيش الأمريكى، قال «ليس لدى أدلة على أن ليبيا لها أى صلة بتفجير الملهى أكثر مما ذكرته عندما اتصلت بى أول مرة بعد وقوع الحادثة بيومين - أى ليست هناك أدلة» ووافق جانشو على أنها «حالة سياسية إلى حد كبير»، وأعرب عن شكوكه بشأن مايقوله «السياسيون» وما قد يقولونه فى هذا الصدد[٣٩].

وقد أخفت الصحافة الأمريكية الشكوك التى أعربت عنها الأوساط الإعلامية والفرقة التى تجرى التحقيق فى ألمانيا، غير أن القارئ القادر على التمييز يستطيع رصد تلك الشكوك فى التقارير التى ترد عن مجريات التحقيق، حيث كان يجرى التحقيق مع مشبوهين لهم صلات بسوريا وغيرها، وجرى التقليل من شأن مزاعم الحكومة الأمريكية عن «معرفتها الأكيدة» يومى الرابع والخامس من أبريل عن طريق استخدام كلمات مثل «تردد أن» و«زعم أن» وهو مايشير إلى أن أجهزة الإعلام كانت على يقين تام من أن هذه المزاعم مشكوك فيها أو ملفقة، غير أنها تشعر بولاء عميق أو بخوف شديد - يحول دون أن تذكر ذلك - بحيث تكشف دون قصد عن تواطؤها فى عملية القصف الإرهابية[٤٠]. إن التردد والتراجع عن التأكيدات المسبقة الموثوق فيها، والعرض غير المباشر للحقائق التى تقوض مزاعم الإدارة - كانت هذه هى الوسائل التى استخدمتها أجهزة الإعلام لتشير إلى أنها كانت على علم بأنه لم تكن هناك أبدا أى مقومات للقضية التى تبنوها بحماس عندما طلب منهم الاحتشاد تحت العلم.

وقد أكد شاول بكاش فى مجلة «نيويورك ريفيو أوف بوكس» على أن الأخوين هنداوى

الأردنيين هما المسئولان عن تفجير الملهى فى برلين الغربية، «وأن هناك الآن دليلا مقنعا» على أنهما «كانا مجندين من قبل سوريا (وليس ليبيا كما يمكن أن يعتقد المرء من خلال بعض التصريحات الرسمية الصادرة فى ذلك الوقت)». وبصرف النظر عن حقيقة أنه يتخطى الأدلة المتاحة، فإن هذه الصياغة تثير التعجب، إذ أن المسألة ليست متعلقة «ببعض التصريحات الرسمية» التى «تجعل المرء يعتقد» أن ليبيا متورطة؛ بل الأحرى أن جميع التصريحات الرسمية، التى كانت أجهزة الإعلام تنقلها بشكل مؤكد وقاطع ومتكرر، حتى بدأت القضية تتضح بعد بضعة أسابيع كانت تؤكد بثقة مسئولية ليبيا، وتبرر قصف وقتل المدنيين الليبيين على هذا الأساس. بل والأكثر من ذلك، أنه لاالتراجع من جانب أجهزة الإعلام، ولا ماقاله بكاش، قد أدى بأحد إلى النتيجة الواضحة، وهى أنه إذا كانت إدارة ريجان تكذب بشأن الدليل «المباشر» و«المحدد» والذى «لايدحض»، فإن قصف ليبيا يعد إذن عملا غير مبررا من أعمال إرهاب الدولة - تم التستر عليه من جانب أجهزة الإعلام التى تدين بالولاء للحكومة، والتى تجنبت طرح الأسئلة البديهية، فى الوقت الذى كانت تتبنى فيه بحماس قضية الهجوم على ليبيا، فى حين تورد ذرائع معقولة (خذ على سبيل المثال مقال محررى «النيويورك تايمز» عن «ناتاشا سيمبسون أخرى») فى سياق تبريرها لتواطؤها مع عمليات الإرهاب.

وقد حققت عملية العلاقات العامة نجاحا أكيدا، على الأقل فى المدى القصير وعلى المستوى الداخلى، فهى كما ذكرت الصحف «حققت نجاحا فى كافة أنحاء البلاد»، فيما كان مثلا ناجحا على «هندسة الموافقة الديمقراطية»، التى يجب كما هو مخطط لها أن «تقوى موقف الرئيس ريجان فى التعامل مع الكونجرس بشأن قضايا مثل الميزانية العسكرية ومنح معونة (للكونترا) فى نيكاراجوا»[٤٢].

وقد أصبحت الولايات المتحدة بالنسبة لمعظم العالم، مصدرا من مصادر الخوف الشديد، حيث يتورط «زعيمها راعى البقر الغريب الأطوار» فى أعمال «جنونية»، فى تنظيم «عصابة من السفاحين» للهجوم على نيكاراجوا، والقيام بأعمال قصف مجنونة فى مناطق أخرى، وذلك وفقا للكلمات التى وردت فى أبرز صحف كندا، التى تتسم بوجه عام بضبط النفس والموالاة التامة للولايات المتحدة[٤٣] وتستخدم إدارة ريجان هذه المخاوف بنجاح، منفذة استراتيجية «الرجل المجنون» التى وضعها نيكسون. وفى مؤتمر قمة الدول الديمقراطية الصناعية المتقدمة الذى عقد فى طوكيو فى شهر مايو، وزعت إدارة ريجان دراسة للموقف ذكرت فيها أن أحد الأسباب التى تدعو أوروبا للوقوف فى الصف ضمن الحملة الصليبية الأمريكية، إنما يتمثل فى «الحاجة إلى القيام بشىء حتى لاينفرد الأمريكيون المتهورون بالتصرف من تلقاء أنفسهم مرة أخرى» وينجح هذا التهديد فى استصدار بيان ضد الإرهاب

كانت الدولة الوحيدة التى ذكرت فيه بالاسم هى ليبيا [٤٤] وقد تم تجاهل هذا التهديد المباشر تماما، حيث أخذت أجهزة الإعلام فى التهليل «لنجاح» عملية قصف ليبيا فى جعل الأوروبيين «المتخاذلين» يتخذون فى نهاية الأمر الإجراءات اللازمة لمواجهة التهديد الليبى للحضارة الغربية.

وكان رد الفعل إزاء قصف ليبيا فى داخل البلاد مختلفا تماما عنه فى خارجها. فالدول الأثنا عشر الأعضاء فى المجموعة الأوروبية، كانت قد ناشدت الولايات المتحدة تجنب «المزيد من تصعيد التوتر العسكرى فى المنطقة، مع كل ماينطوى عليه ذلك من مخاطر» وبعد بضع ساعات، وجهت الطائرات الحربية الأمريكية قصفها، فى الوقت الذى كان فيه وزير الخارجية الألمانى الغربى هانز ديتريش جينشر فى طريقه إلى واشنطون لشرح موقف المجموعة الأوروبية. وصرح المتحدث باسمه قائلا: «إننا نريد أن نفعل مايمكن أن يؤدى إلى تجنب التصعيد العسكرى». وأثار القصف احتجاجا على نطاق واسع فى معظم أنحاء أوروبا، بما فى ذلك مظاهرات واسعة النطاق، ومقالات صحفية تدين هذا العمل فى معظم أنحاد العالم. فقد شجبت صحيفة «آل باييس» المستقلة وهى كبرى صحف أسبانيا، أدانت الغارة، حيث كتبت تقول إن «هذا العمل العسكرى الأمريكى ليس فقط انتهاكا للقانون الدولى وتهديدا خطيرا للأمن فى منطقة البحر المتوسط، بل إنه كذلك استهزاء بالحلفاء الغربيين الذين لم يجدوا دوافع كافية لفرض عقوبات اقتصادية ضد ليبيا خلال الاجتماع الذى عقدوه يوم الاثنين، على الرغم من الضغوط غير الناجحة التى تعرضت لها فى وقت سابق لفرض هذه العقوبات» وكتبت صحيفة «ساوث تشاينا مورنينج بوست» المحافظة التى تصدر فى هونج كونج أن «الدواء الذى استخدمه الرئيس ريجان لعلاج (الكلب المسعور فى الشرق الأوسط) قد ثبت أنه أكثر ضررا من الداء نفسه»، وحثت على اتباع الأساليب القانونية من خلال الأمم المتحدة. وهناك العديد من ردود الفعل المشابهة.

وعلى العكس من ذلك، كانت الصحف الأمريكية تؤيد هذا العمل الجماعى بحماس شديد. فقد كتبت صحيفة «النيويورك تايمز» تقول انه «حتى أكثر المواطنين تشككا لايسعهم سوى الموافقة على الهجوم الأمريكى على ليبيا والاشادة به»، ووصفت الهجوم بأنه حكم عادل؛ «فالولايات المتحدة قد حاكمت (القذافى) بدقة وبشكل متناسب - وعادل». وقالت إن الأدلة على أن ليبيا مسئولة عن تفجير الملهى قد تم «الآن عرضها بوضوح على الرأى العام»؛ «ثم جاء المحلفون، وهم الحكومات الأوروبية التى خرجت الولايات المتحدة عن طريقها المعهود بأن أرسلت لهم مبعوثين ليعرضوا عليهم الأدلة ولحثهم على اتخاذ إجراء موحد ضد الزعيم الليبى». وليس من الأهمية فيما يبدو، أن المحلفين لم يقتنعوا بالكاد بهذه الأدلة وأنهم أصدروا «حكما» يدعون فيه إلى الامتناع عن اتخاذ أى إجراء - تماما «كما أنه من غير

الضرورى كتابة مقالات افتتاحية تعليقا على تلك الحقيقة، المعروفة الآن ضمنا، وهى أن هذا الدليل لم تكن له مصداقية كبيرة، إن كانت له أى مصداقية على الإطلاق.

وقد أدانت معظم هذه الحكومات، إن لم تكن جميعها، العمل الأمريكى (قصف ليبيا).

فقد وافقت عليه كل من بريطانيا وكندا، على الرغم من أن رد فعل الرأى العام كان مختلفا تماما. وكان هناك تأييد من جانب فرنسا فى إطار حالتها الراهنة التى تتسم بالتعصب الريجانى، وذكرت هيئة الإذاعة الحكومية فى جنوب أفريقيا أن الهجوم «يؤكد الالتزام الذى قطعته زعيمة العالم الغربى على نفسها بأن تتخذ خطوات ايجابية ضد الإرهاب»؛ وأن الولايات المتحدة كان لديها مايبرر الهجوم على القذافى، «الذى يترادف اسمه بشكل فعلى مع الإرهاب الدولى». وفى إسرائيل، صرح شيمون بيريز رئيس الوزراء بأن التصرف الأمريكى كان مبررا بوضوح باعتباره «دفاعا» عن النفس: «فإذا كانت الحكومة الليبية قد أصدرت أوامرها بقتل الجنود الأمريكيين عن عمد، وفى منتصف الليل، فى بيروت، فماذا تتوقعون أن تفعل الولايات المتحدة؟ هل تحتفل بالغناء ؟ أم تقوم بعمل دفاعى؟» إن الفكرة القائلة بأن الولايات المتحدة قد تصرفت من منطلق «الدفاع عن النفس» ضد هجوم تعرضت له قواتها فى بيروت قبل ذلك بعامين ونصف عام، إنما يعد تجديدا مثيرا للاهتمام، حتى دون أن نأخذ فى الاعتبار الظروف المحيطة بوقوع ذلك العمل «الإرهابى» السابق[٤٥].

وفى الولايات المتحدة، شجب السيناتور مارك هاتفيلد، وهو أحد الشخصيات السياسية القليلة التى تتمتع عن حق بصفة «المحافظ»، شجب الغارة الأمريكية «فى قاعة مجلس الشيوخ المهجورة من أعضائها تقريبا، كما شجبها فى خطاب بعث به إلى صحيفة «النيويورك تايمز». وقد شجب الغارة كذلك زعماء عدد من الطوائف المسيحية الكبرى، غير أن الزعماء اليهود قد أشادوا بها بشكل عام، وكان من بينهم الحاخام الكسندر شيندلر، رئيس اتحاد الطوائف اليهودية الأمريكية، الذى «قال إن حكومة الولايات المتحدة (قد ردت بشكل لائق وقوى) على (الإرهاب الذى لايخضع للعقل) الذى يقوم به القذافى. وقال جوزيف ناى أستاذ الشئون الدولية بجامعة هارفارد أنه كان على ريجان أن يرد «على الذليل الدامغ المتوافر فى حادثة برلين. فماذا غير ذلك يمكن أن نفعل لمواجهة إرهاب تدعمه الدولة؟»- مثل أعمال الإرهاب التى تدعمها الولايات المتحدة فى أمريكا الوسطى والجنوب اللبنانى، على سبيل المثال حيث «الدليل الدامغ» متوافر بشكل أوضح. وقد أيد يوجين روستو الغارة باعتبارها عملا «محتوما ومتأخرا عن موعده» كجزء من «عمل دفاعى أكثر نشاطا لمواجهة عملية التوسع السوفيتى»- وهو تعبير نمطى عن المزيج الغريب من الشوفينية غير العاقلة والأوهام الماوية التى تحظى بتقدير كبير فى التعليقات الراهنة فى الشئون الدولية.

وأوضح روستو قائلا: إن «الإطاحة بنظام القذافى بالقوة، يمكن أن تكون مبررة تماما

بمقتضى قواعد القانون الدولى القائمة»، حيث إن القذافى «كان ينتهك هذه القوانين على نحو سافر ومستمر» وأضاف قائلا: «ولما كانت هذه هى الحال، فإن أى دولة أضيرت من أعمال القذافى يكون لها الحق، إما وحدها أو بالاشتراك مع آخرين، فى أن تستخدم القوة التى تعد ضرورية بشكل معقول لوضع حد للتصرفات الليبية الخارجة على القانون. فليبيا من حيث الموقف القانونى، دولة قرصنة همجية»[٤٦]. كما حث منظمة حلف شمال الأطلنطى على «إصدار إعلان بشأن مسئولية الدول عن الأعمال الخارجة على القانون التى ترتكب من داخل أراضيها»[٤٧]. ويجب إذن على حلف الأطلنطى من باب أولى أن يدين الامبراطور أيضا، وليس القرصان فقط، كما يجب أن تقوم الدول، من الهند الصينية حتى أمريكا الوسطى والشرق الأوسط وغيرها، بتنسيق جهودها لتستخدم القوة التى تجدها ضرورية، للهجوم على الولايات المتحدة وإسرائيل وغيرها من الدول الإرهابية.

ويرى تشارلز جلاس مراسل شبكة تلفزيون «ايه.بى.سى» الأمريكية الذى نقل أنباء القصف ونتائجه من موقع الأحداث، يرى أن هذا الحدث إنما يعبر عنه تماما خطاب بخط اليد، كتبته فتاة تبلغ من العمر سبعة أعوام، انتشلت من بين أنقاض منزلها، وكان المراسل قد زار عائلتها ذات الثقافة الأمريكية يقول الخطاب :

عزيزى السيد / ريجان

لماذا قتلت شقيقتى الوحيدة رأفة وصديقتى رشا، ذات التسع سنوات فقط، وعروستى الصغيرة فراولة. هل حقيقى أنك تريد قتلنا جميعا لأن والدى فلسطينى؛ وأنك تريد قتل القذافى لأنه يرغب فى مساعدتنا على العودة إلى موطن والدى وأرضه[٤٨].

**اسمى كنده**

ويرى آخرون الأمر بشكل مختلف. فقد اختلف مايكل ڤالترز مع الأوروبيين الذين انتقدوا قصف ليبيا باعتباره «إرهاب دولة». وقال إنه لم يكن كذلك «حيث إنه كان يستهدف أهدافا عسكرية معينة، وأن الطيارين قد تعرضوا لشئ من المخاطر فى محاولاتهم لقصف هذه الأهداف فقط وليس أى شئ آخر». فإذا تصادف أن القصف الليلى للمدينة قد أدى إلى إصابة قطاعات ذات كثافة سكانية عالية فى طرابلس، مما أدى إلى مقتل عدد من المدنيين، فهكذا فقط يمكن أن تتلف الطبخة[٤٩]. وربما كان هذا القول هو مايمكن أن نتوقعه من ذلك المنظر والكاتب الأخلاقى، الذى يحظى بتقدير بالغ، والمدافع عن الحرب العادلة الذى أكد لنا أن الغزو الإسرائيلى للبنان يمكن تبريره وفقا لهذا المفهوم، فالعمليات العسكرية الإسرائيلية فى الجنوب اللبنانى كانت «مثالا طيبا للحرب المتناسبة» وإذا كان بعض المدنيين قد «تعرضوا للمخاطر» خلال القصف الإسرائيلى لبيروت، فإن «مسئولية هذه المخاطر ترجع إلى منظمة التحرير الفلسطينية»[٥٠].

إن تواطؤ أجهزة الإعلام فى هذا العمل من أعمال إرهاب الدولة لم يقتصر على سلوكها القومى المواكب لعملية القصف، وهو مايعد نتيجة طبيعية لتبنيها السابق لأى رواية خيالية تختار الإدارة تلفيقها. بل كان من الضرورى كذلك اظهار أن القصف قد نجح فى الحد من الإرهاب الليبى، كما يتضح من غياب الأعمال الإرهابية التى تنسب إلى القذافى بعد القصف. وبالطبع، ولكى يتم استكمال النظرية، يكون من الضرورى اخفاء حقيقة أنه لم تكن هناك كذلك قبل القصف أعمال إرهابية تنسب إليه بالاستناد إلى أدلة قوية، باستثناء تلك الأعمال التى ذكرناها من قبل، والتى من الواضح أنها تتسم بالأهمية. لقد أثبتت أجهزة الإعلام حقا أنها تتمتع بكفاءة، تامة فى الاضطلاع بالمهمة الموكولة إليها.

ويمجد محررو صحيفة «الواشنطون بوست» عملية قصف ليبيا على أساس أنه «ليس هناك أعمال إرهابية جديدة نسبت إلى» العقيد القذافى، الذى اقتصر دوره على انتهاج «سياسة متهورة». ويظل الأمر الأكثر أهمية هو تأثير ذلك على الحلفاء الغربيين، الذين كان معظمهم «بحاجة للصدمة» المتمثلة فى «ذلك المثال للحسم، وتلك الدقة التى لاتنكر فى معلومات المخابرات، وماتلا ذلك من إظهار لعزلة ليبيا، وأخيرا وليس آخرا. ذلك الانخفاض فى حجم حركة السياحة» - وكذلك أيضا التهديد بأن «الأمريكيين المتهورين» قد يضربون بحماس فى أى مكان أخر (انظر ماسبق)، وهو التهديد الذى أكده نشر سفن الأسطول الأمريكى على بعد بضعة أميال من الساحل السوفيتى المطل على البحر الأسود فى الوقت نفسه[٥١]. ولنلاحظ أنه فى هذا التاريخ المتأخر، كان المحررون لايزالون يجدون من الممكن الإشارة إلى «الدقة التى لاتنكر فى معلومات المخابرات» رقد كتب دافيد اجناتيوس يقول إن عملية القصف قد «نجحت بشكل مذهل ضد معمر القذافى الليبى»، محققة «بعض التغيرات العظيمة- والمفيدة جدا - فى ليبيا والشرق الأوسط وأوروبا» فقد أثبتت أن القذافى كان «ضعيفا ومعزولا ومكشوفا»، بل كان مكشوفا إلى درجة أن الطائرات الحربية الأمريكية تمكنت من إتمام مهمتها بحرية داخل مجاله الجوى الذى يتمتع بحماية مكثفة» - إنه لانتصار عظيم بحق، وأكتشاف مذهل عن تلك الدولة العظمى. ولم يذكر اجناتيوس أية أعمال محددة للتدليل على «السيكولوجيا التى مكنت القذافى من تخويف معظم العالم» - لأنه يعرف تماما أنه ليس هناك أمثلة تستند إلى أسس موثوق فيها تدل على أنه قام بأعمال تخويف - وبدلا من ذلك، فإنه يقول، بصورة أقرب إلى الضعف، أنه حتى إذا «تورط الليبيون فى أعمال إرهابية مرة أخرى، فلن يكون ذلك بالمستوى الذى كانوا ينتهجونه منذ بداية العام»، عندما «علمت المخابرات الأمريكية أن ليبيا قد أمرت (مكاتبها الشعبية)، بتصعيد الهجمات الإرهابية فى أكثر من عشر مدن». ويعلم إجناتيوس، وهو صحفى بالغ الكفاءة، أن مزاعم الحكومة الأمريكية حول ما «عرفته» المخابرات لاقيمة لها؛ وأن التعبير عن «نجاح» العملية

من حيث المخططات التى كان من المتعذر القيام بها ثم تم إحباطها إنما هو أسلوبه الحذر فى القول بأن نتائج هذا «العمل القبيح» كانت صفرا»[٥٢].

وكذلك يشير جورج موفيت إلى أن الهجمات الليبية الإرهابية قد «وصلت إلى مايقرب من التوقف» - ويعنى ذلك أنها انخفضت إلى ما يقرب من الصفر - وهى أحد «التطورات الإيجابية» التى «يبدو» أنها تثبت حق سياسة الإدارة الأمريكية فى الانتقام العسكرى»، ويعلق زميله جون هيوز بلهجة منتصرة« أنه منذ شن الغارة الجوية التأديبية ضد ليبيا.. لم تنسب إلى معمر القذافى أية عملية إرهابية كبرى ضد الأمريكيين»- تماما كما لم تقع أى عمليات من هذا النوع من قبل، كما هو معروف[٥٣].

إن الرسالة الموجهة لمن يقومون بإرهاب الدولة واضحة تماما : إننا سوف نتبع أوامركم عندما تلفقون سجلا للإرهاب الذى أشاع الخوف فى العالم، وعندما تقومون بعمل إرهابى لمعاقبة هذا المعتدى، وعندما تعلنون أنه نتيجة لأعمالكم البطولية تم قمع المجرم.. أما الحقائق المجردة، فلن تجعلنا نحيد أبدا عن طاعتنا لكم.

وتعلق مجلة «الإيكونوميست» (فى إطار إشادتها بالعمل الشجاع الذى قام به ريجان) قائلة أنه فيما يتعلق بسجل الإرهاب، فقد «وقعت نحو ١٨ عملية إرهابية موجهة ضد الأمريكيين فى أوروبا الغربية والشرق الأوسط خلال الأشهر الثلاثة التى أعقبت الغارة على ليبيا، مقارنة بنحو ١٥ عملية إرهابية وقعت خلال الثلاثة أشهر ونصف شهر السابقة عليها»، فى حين أنه «على مستوى العالم ككل، يبدو أن معدل العمليات الإرهابية الموجهة ضد الأمريكيين لم يكد يتغير عن العام الماضى»، كما أشار أحد أبرز المتخصصين فى شئون الإرهاب فى مؤسسة راند إلى أن العمليات الإرهابية التى وقعت بعد الغارة كانت على نفس مستوى العمليات التى وقعت قبلها[٥٤].

واستكمالا لهذا السجل، نشر مكتب التحقيقات الفيدرالى فى الثالث من يوليو تقريرا يقع فى ٤١ صفحة، يشمل العمليات الإرهابية التى وقعت فى الولايات المتحدة خلال عام ١٩٨٥. وشملت القائمة سبع عمليات، قتل خلالها شخصان. أما خلال عام ١٩٨٤، فقد وقعت ١٣ عملية إرهابية. وكان عدد هذه العمليات ينخفض من عام لآخر منذ عام ١٩٨٢، حيث سجل وقوع ٥١ عملية إرهابية[٥٥]. ومما يثير الاهتمام، ذلك الأسلوب الذى اتبعته أجهزة الإعلام فى تغطيتها لهذا التقرير. فقد ذكرت صحيفة «تورونتو جلوب أندميل» نبأ نقلته عن وكالة أنباء الأسوشيتدبرس فى الرابع من يوليو تحت عنوان: «متطرفون من اليهود متهمون بقتل شخصين». وكانت الفقرة الأولى منه كالتالى: «ذكر مكتب التحقيقات الفيدرالى أمس أن المتطرفين اليهود مسئولون عن ارتكاب أربع من العمليات الإرهابية السبع التى أسفرت عن قتل شخصين فى الولايات المتحدة خلال عام ١٩٨٥» ويوالى النبأ سرد تفاصيل « الأحداث

التى نسبت إلى المتطرفين اليهود»، والتى «أسفرت عن مقتل شخصين واصابة تسعة أشخاص وفقا لما ورد فى التقرير» (أى كانوا مسئولين عن حالتى القتل الوحيدتين اللتين وقعتا خلال كل العمليات الإرهابية فى ذلك العام) بالإضافة إلى حوادث أخرى. وفى المقابل لم تنشر صحيفة «نيويورك تايمز» أى مقال عن تقرير مكتب التحقيقات الفيدرالى. ووردت إشارتها الوحيدة للتقرير فى الفقرة الحادية عشرة فى عمود فى عددها الصادر فى ١٧ يوليو، كتبت فيه «وفقا لما ذكره التقرير السنوى لمكتب التحقيقات الفيدرالى عن الإرهاب، يعتقد أن (جماعات إرهابية يهودية) متورطة فى أربعة من أحداث الإرهاب المحلى السبعة التى وقعت فى عام ١٩٨٥. ولم تصدر أى دعوى للاتهام خلال أى (من) التحقيقات التى أجريت». أما الصحيفة القومية الثانية، وهى «الواشنطون بوست»، فقد نشرت مقالا عن التقرير فى عددها الصادر فى الخامس من يوليو، تحت عنوان «انخفاض معدل الإرهاب المحلى فى العام الماضى، وفقا لما ذكره تقرير مكتب التحقيقات الفيدرالى». وأشارت ضمن هذا المقال إلى أن «عمليتى القتل وإصابة الأشخاص التسعة ترجع مسئوليتها إلى أربع عمليات إرهابية قام بها متطرفون من اليهود» (من بين سبع عمليات إرهابية وقعت خلال العام)، وقد تكرر ذلك ضمن مانشر فى ١٧ يوليو حول التحقيقات التى أجراها مكتب التحقيقات الفيدرالى عن مقتل اليكس عودة، مع الإشارة إلى «الاشتباه فى جماعة من المتطرفين اليهود»[٥٦].

وهذه العبارات الثلاث تشكل مجمل التغطية الإعلامية فى الصحف القومية عن نتائج تقرير مكتب التحقيقات الفيدرالى عن مصادر الإرهاب المحلى فى عام ١٩٨٥. ولم ألحظ نشر أى مقالات افتتاحية أو تعليقات تدعو الولايات المتحدة إلى قصف تل أبيب أو القدس لاستئصال هذا «السرطان» أو «لقمع» «الكلاب المسعورة» التى أتت «ببلاء الإرهاب» إلى ديارنا. وللمرء أن يتساءل لماذا لم يحدث ذلك؟ من الطبيعى أن تنفى إسرائيل مسئوليتها عن أعمال «المتطرفين اليهود»، وأن تدين هذا العمل الإرهابى، كما فعل الحاخام كاهانا عضو الكنيست الذى كان مكتب التحقيقات قد اتهم حلفاءه السابقين فى رابطة الدفاع اليهودى بالقيام بهذه العمليات، تماما كما نفت الولايات المتحدة مسئوليتها عن الأعمال الإرهابية التى قام بها أشخاص قامت بتدريبهم وتشجيعهم ولكن كما ذكرت من قبل، فإن هذه الأعذار لاتعد ذات قيمة إذا ما طبقنا عليها المعايير التى تطبق على كل من معمر القذافى وياسر عرفات، اللذين أدانا كذلك العمليات الإرهابية ونفيا مسئوليتهما عنها. ولنتذكر هنا مرة أخرى المبدأ القائل بأن «المسئولية الأخلاقية الكبرى عن الأعمال الوحشية.. تقع جميعها على عاتق عرفات»، لأنه «كان ولايزال الأب المؤسس للعنف الفلسطينى المعاصر»، ولذلك تعتبر الولايات المتحدة أن عرفات هو «المسئول عن أعمال الإرهاب الدولى» بشكل عام، سواء كان متورطا فيها أم لا.[٥٧] إذن، «فالمسئولية الأخلاقية الكبرى» عن أعمال المتطرفين الصهاينة إنما تقع كلها على عاتق إسرائيل.

والجدير بالذكر أن الصحافة كانت دائما ما تتجاهل إدانة عرفات للأعمال الإرهابية الفلسطينية. ولنذكر على سبيل المثال حادثة هامة بعينها؛ ففى الثالث من يوليو ١٩٨٢، حاولت جماعة إرهابية يرأسها أبو نضال الذى كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد أصدرت ضده حكما بالاعدام، حاولت اغتيال شلومو أرجوف السفير الإسرائيلى فى لندن، وهو الأمر الذى أدى إلى الاسراع بالغزو الإسرائيلى للبنان «كرد انتقامى»، اعتبره كل من الحكومة الأمريكية وأجهزة الإعلام والرأى العام المتعلم انتقاما «مشروعا». وعلقت صحيفة «الواشنطون بوست» بأن محاولة اغتيال أرجوف تعد «مدعاة للحرج» لمنظمة التحرير الفلسطينية، «التى تزعم أنها تمثل جميع الفلسطينيين ولكنها.. تميل إلى أن تكون انتقائية بالنسبة لما تعترف بمسئوليتها عنه من أعمال العنف التى يقوم بها الفلسطينيون» (٧ يونيو ١٩٨٢).

فإذا كان عمل إرهابى قامت به جماعات تخوض حربا ضد منظمة التحرير الفلسطينية يعد «مدعاة للحرج» للمنظمة على هذا الأساس، فإن من البديهى أن تكون الأعمال الإرهابية التى تقوم بها جماعة من اليهود المتطرفين فى الولايات المتحدة وتسفر عن مقتل اثنين وإصابة تسعة أشخاص «مدعاة للحرج» لإسرائيل، التى تعد بمقتضى قانونها «دولة الشعب اليهودى»، بما فى ذلك الذين مازالوا يعيشون فى الشتات (وليست دولة المواطنين الذين يعيشون فيها، وسدسهم من غير اليهود). ومن هنا، وبتطبيق منطق الحكومة الأمريكية وكبار المعلقين وأجهزة الإعلام بوجه عام، يكون من حق الولايات المتحدة بالتأكيد، إن لم يكن من واجبها، أن تقوم بقصف تل أبيب «دفاعا عن النفس ضد هجوم قد يقع فى المستقبل».

وقد شك البعض فى أن «الحرج» من هذه النتيجة المنطقية التى تترتب على مبادئهم المزعومة هو الذى يفسر الأسلوب الغريب الذى تناولت به أجهزة الإعلام الأمريكية تقرير مكتب التحقيقات الفيدرالى، على الرغم من أن هذا الظن يقلل على الأرجح من شأن قدرة هذه الأجهزة على التعامل مع تناقضاتها مع نفسها. وللمرء أن يتخيل أيضا رد فعل أجهزة الإعلام لو كان معظم الأعمال الإرهابية التى وقعت فى الولايات المتحدة، ومن بينها أعمال القتل، قد ارتكبها أمريكيون من أصول عربية مرتبطين بعناصر متطرفة تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، أو أشخاص يشتبه فى أنهم أعضاء فى جماعة إرهابية أسسها عضو فى الحكومة الليبية.

إن القصف الأمريكى لليبيا لا علاقة له «بالإرهاب» بأى حال من الأحوال، حتى بالمعنى الغربى المنافق للكلمة. بل فى الواقع لقد كان من الواضح بما فيه الكفاية أن عملية خليج سرت وقصف المدن الليبية كان من شأنها أن تؤدى إلى القيام بمثل تلك العمليات من إرهاب التجزئة، وهو أحد الأسباب الأساسية التى جعلت المناطق التى يرجح أنها مستهدفة من هذه العمليات فى أوروبا تناشد الولايات المتحدة الإحجام عن القيام بهذه الأعمال.

وليست هذه بالكاد المرة الأولى التى يتم فيها تنفيذ أعمال عنف يكون من المتوقع أن تشجع على القيام بعمليات الإرهاب بالتجزئة. الغزو الإسرائيلى للبنان، والذى كانت تسانده الولايات المتحدة، إنما يمثل حالة أخرى لذلك، كما ذكرنا فى الفصل الثانى. فالهجوم على ليبيا قد يؤدى إن عاجلا أو آجلا إلى إثارة بعض الأعمال الإرهابية، التى سوف تساعد على تعبئة الرأى العام الداخلى والخارجى لتأييد الخطط الأمريكية فى الداخل والخارج. فإذا رد الأمريكيون، كما فعلوا، بحالة هستيرية عامة، تشمل الخوف من السفر إلى أوروبا، حيث الزائرون فى أمان بأكثر من مائة مرة مما لو كانوا فى أى مدينة أمريكية، فإن ذلك أيضا سيكون مفيدا تماما، لنفس الأسباب.

إن الأسباب الحقيقية للهجوم الأمريكى على ليبيا لاعلاقة لها من قريب أو بعيد بالدفاع عن النفس ضد «الهجمات الإرهابية» على القوات الأمريكية فى بيروت فى أكتوبر ١٩٨٣، كما ذكر شيمون بيريز، أو بأى من الأعمال الأخرى التى نسبت سواء عن حق أو عن خطأ إلى ليبيا، أو «كدفاع عن النفس ضد هجوم قد يقع فى المستقبل» تماشيا مع المبدأ الرائع الذى أعلنته إدارة ريجان، والذى قوبل بكثير من الاشادة فى الداخل. فالإرهاب الليبى يعد عامل ازعاج ضئيل الشأن، ولكن القذافى كان قد وقف فى طريق المخططات الأمريكية فى شمال أفريقيا، والشرق الأوسط وفى مناطق أخرى مثل تأييده لجبهة البوليساريو والجماعات المناهضة للولايات المتحدة فى السودان، وسعيه لاقامة وحدة مع المغرب، وتدخله فى تشاد [٥٨] وتدخله بوجه عام فى الجهود التى تبذلها الولايات المتحدة لخلق «إجماع استراتيجى» فى المنطقة، ولفرض ارادتها فى مناطق أخرى. هذه هى الجرائم الحقيقية التى يجب أن يعاقب عليها!

وفضلا عن ذلك كانت الغاية والأثر المرجو من الهجوم على ليبيا، هو إعداد الرأى العام داخل البلاد وخارجها لتقبل المزيد من أعمال العنف الأمريكية. حيث إن رد الفعل الأولى قد يكون سلبيا، ولكن طالما تم استيعابه، فإن مستوى التوقعات يرتفع، بحيث تستطيع الولايات المتحدة مواصلة تصديها للعنف إذا ما تطلبت الضرورة.

وهناك منطقتان كبيرتان من المرجح تصعيد العنف فيهما. المنطقة الأولى هى أمريكا الوسطى. ففى حين نجح الجيش العميل للولايات المتحدة فى مهمته الكبرى، وهى «اجبار (الساندينستا) على تحويل مواردهم القليلة فى اتجاه الحرب بدلا من المشروعات الاجتماعية» كما أوضح مسئولو الإدارة فى لحظة صراحة نادرة[٥٩]، فإنه ليس من المرجح كذلك أن ينجح هذا الجيش العميل فى «استئصال السرطان»، إذا ما استخدمنا هذا التعبير النازى كما يفعل جورج شولتز وغيره[٦٠]. ومن هنا فإن التهديد المتمثل فى إحداث تنمية مستقلة وناجحة بشكل قد يؤثر على معاناة شعوب الدول العميلة للولايات المتحدة، سيظل قائما، إلا أن الضغوط المحلية والدولية تمنع الولايات المتحدة من القيام بهجوم مباشر، كما فعلت عندما قامت بمهاجمة

ڤيتنام الجنوبية فى عام ١٩٦٢، ثم هاجمت الهند الصينية بأسرها فى وقت لاحق؛ أما وسائل الإرهاب غير المباشرة، فهى رغم نجاحها الكبير فى السلفادور، قد تثبت أنها غير كافية فى نيكاراجوا. ويكون من الطبيعى فى هذه الحالة، أن تنتقل الولايات المتحدة إلى ساحة أخرى يكون من المرجح بشكل أكبر أن تسود فيها. وهى ساحة المواجهة الدولية. فقد نجحت الولايات المتحدة فى إجبار معظم حلفائها على الإحجام عن تقديم أى مساعدة حقيقية لنيكاراجوا وبذلك تحقق الهدف المنشود بنجاح، وهو دفع الساندينستا إلى الاعتماد بشكل كامل على الكتلة الشرقية لتضمن بقاءها. أما المناقشات التى دارت فى الكونجرس بشأن المعونة، فقد كانت فى جوهرها عرضا جانبيا، فالدولة التى لاتخضع للقانون يمكنها أن تجد سبيلا بطريقة ما لتمويل جيشها الإرهابى، بغض النظر عما يشرعه الكونجرس. إن مايهم هو تحقيق انتصار آخر : هو تصريح الكونجرس لوكالة المخابرات المركزية بالتدخل المباشر لتصعيد الأحداث بأساليب أخرى.

وكانت الأساليب الواضحة هى تهديد السفن السوڤيتية والكوبية. فنيكاراجوا لم تتمكن من القيام بأى رد فعل، ولكن الاتحاد السوڤيتى وكوبا ربما كان بمقدورهما الرد. فإذا ما حاولتا الدفاع عن سفنهما، فى هذه الحالة يمكن الاعتماد على النظام الدعائى الأمريكى للقيام برد فعل عنيف إزاء هذا الدليل الجديد على عدوانية الشيوعيين، مع السماح للإدارة بافتعال أزمة دولية، يتراجع فيها الاتحاد السوفيتى كما هو مفترض، بما يطبق الحصار على نيكاراجوا بشكل فعلى. أما إذا لم يقم الاتحاد السوفيتى وكوبا برد فعل فإن نفس النتيجة ستتحقق. وبالطبع فإن ذلك قد يؤدى إلى اندلاع النيران فى العالم كله، ولكن هذا أمر لايدعو إلى القلق مقارنة بالحاجة إلى استئصال السرطان. ولابد من تهيئة الرأى العام الأمريكى والأوروبى لتقبل هذه النتائج. إن الهجوم على ليبيا يعد خطوة أخرى لتحريك الأحداث فى هذا الاتجاه.

أما المنطقة الأخرى التى يجب أن تتم تهيئة الرأى العام للتصعيد المحتمل فيها، فهى الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة كانت قد أعاقت التوصل إلى أى تسوية سياسية فى الصراع العربى - الإسرائيلى، منذ عام ١٩٧١ على الأقل، كما بحثنا من قبل، ومازالت تفعل ذلك. وفى حالة المواجهة العسكرية التى تنتج عن الرفض الأمريكى- الإسرائيلى، فإن إسرائيل لايمكن أن تسمح بأن تقترب قوة الدول العربية مجتمعة من قوتها العسكرية، لأنها بذلك ستواجه خطر التدمير الكامل.

وقد نجحت اتفاقيات كامب دافيد فى استبعاد الدولة العربية الكبرى، مصر، من الصراع، بما يسمح لإسرائيل أن توسع خطواتها فى اتجاه إدماج الأراضى المحتلة ومهاجمة جارتها الشمالية. غير أن سوريا لاتزال تشكل تهديدا متزايدا، وإن عاجلا أو آجلا سيكون على إسرائيل أن تقوم بعمل للقضاء عليه. إن الحديث عن الحرب يجرى بشكل متواصل فى إسرائيل، حيث تتردد المزاعم بشكل عام عن الاستعدادات الحربية والتهديد من جانب سوريا،

ولكن مع إخفاء النوايا الإسرائيلية فى القضاء على خصم عسكرى محتمل - أو بالأحرى ماتحتاجه إسرائيل، طالما تتجنب التسوية السياسية. وتحذو أجهزة الإعلام الأمريكية حذو إسرائيل فى خنوع، كما هو معتاد .

ومن ناحية أخرى ترغب الحكومة الأمريكية بالتأكيد فى أن تظل الخيارات أمامها مفتوحة، وقد يكون من المفيد لضربة إسرائيل ضد سوريا أن تتواكب مع عملية قصف أمريكية، بحيث يجرى تصوير الضربة الإسرائيلية على أنها «ضربة وقائية دفاعا عن النفس ضد هجوم يحتمل أن يقع» دفاعا عن النفس ضد أعمال الإرهاب التى تتم بإيعاز من سوريا. أما الهدف من المشاركة الأمريكية المباشرة فيتمثل فى تحذير الاتحاد السوفيتى من أن حربا عالمية ستنجم عن أى محاولة من جانبه لدعم حلفائه السوريين. وسيتعين تهيئة الرأى العام الأوروبى والأمريكى لمثل هذه التحركات المحتملة. وقد ساعد الهجوم على ليبيا ، وماتلاه من حملات دعائية، فى تهيئة مسرح الأحداث، بما ترك الولايات المتحدة أكثر حرية فى التفكير فى هذه الخيارات إذا ما ارتأت ضرورة لذلك فيما بعد. ومرة أخرى، فإن احتمال نشوب حرب نووية ليس بالاحتمال الضئيل، إلا أن الولايات المتحدة قد أوضحت مرارا أنها على استعداد لمواجهة هذا الخطر لكى تحقق أهدافها فى الشرق الأوسط، مثلها فى غير ذلك من أنحاء العالم.

إن الخداع والنفاق الذى اتسمت به الحملة الدعائية عن «الإرهاب الدولى» قد تم فضحه لدى الجمهور المحدود الذى يمكن أن يصل اليه أصحاب الرأى المخالف فى الولايات المتحدة. أمام الحملة نفسها فقد كانت نجاحا مشهودا فى مجال العلاقات العامة ومع التزام أجهزة الإعلام الجماهيرية بخدمة احتياجات النظام الدعائى الحكومى واستبعادها بشكل منظم لأية تعليقات يكون من شأنها أن تكشف مايحدث أمام أعينهم، أو يجرى أية مناقشة عقلانية له، فإن احتمالات تحقيق مزيد من النجاح فى المستقبل تظل كبيرة. وهذه الخدمة التى تؤديها الطبقات المتعلمة لإرهاب الجملة الدولى إنما تسهم فى قدر هائل من المعاناة الوحشية، وتنطوى فى المدى البعيد على خطر جاد بنشوب مواجهة بين القوتين العظميين واندلاع حرب نووية نهائية. غير أن هذه الاعتبارات لاتتسم بكثير من الأهمية، بالمقارنة بالحاجة لضمان ألا يكون هناك تهديد «للاستقرار» و«النظام»، وألا ينشأ أى تحد للامتيازات والقوة (الأمريكية).

وليس فى كل ذلك مايدهش أى دارس نزيه للتاريخ!

# هوامش الفصل الثالث

١ - تقرير منظمة العفو الدولية - ١٩٨٥ (لندن ١٩٨٥)؛ و«أعمال القتل السياسية التى ترتكبها الحكومات» (تقرير لمنظمة العفو الدولية، لندن ١٩٨٣).

٢ - وليم بيتشر فى «بوسطن جلوب»، ١٥ أبريل ١٩٨٦.

٣ - تزعم الحكومة الأمريكية أنه منذ سبتمبر ١٩٨٠، بدأت نيكاراجوا فى إرسال الأسلحة إلى رجال حرب العصابات، الذين حشدهم إلى حد كبير حرب كارتر - دوارتى الإرهابى ضد السكان - وحتى إذا ما قبلنا الأدلة الأمريكية دون تمحيص، فإن ما أرسل من أسلحة كان شيئا تافها. أما الأدلة على تدفق هذه الأسلحة منذ أوائل عام ١٩٨١، فهى معدومة من الناحية الفعلية (انظر كتابى «صد موجة المد» وشهادة داڤيد ماك مايكل المحلل بوكالة المخابرات المركزية أمام محكمة العدل الدولية؛ وقرارى الأمم المتحدة رقم ايه/٤٠/٩٠٧ واس/١٧٦٣٩ بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٨٥). ومن المفترض بالطبع، ودون تساؤل هنا، أن تقديم أسلحة لشعب يحاول الدفاع عن نفسه ضد حرب إرهابية تشنها الولايات المتحدة إنما هو أمر اجرامى، إن لم يكن دليلا على محاولة للسيطرة على نصف الكرة الغربى. وقد قضت محكمة العدل الدولية فى حكمها بتاريخ ٢٧ يونيو ١٩٨٦ بأن إمدادات الأسلحة ربما كانت مستمرة «حتى الشهور الأولى من عام ١٩٨١»، وإن كانت المزاعم الأخرى «ليست ثابتة بشكل قوى»، وقضت بأنه من الناحية القانونية، فإن مثل هذه الامدادات بالأسلحة، فى حالة حدوثها لاتشكل «هجوما مسلحا» يبرر حدوث رد أمريكى كما زعمت الحكومة الأمريكية. ووجدت المحكمة بالتالى أن أعمال الولايات المتحدة «تنتهك المبدأ (الوارد فى ميثاق الأمم المتحدة) الخاص بحظر اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها» فى الشئون الدولية، بالإضافة إلى جرائم أخرى. وكان رد الفعل فى الولايات المتحدة يتمثل فى تجاهل حكم المحكمة باعتباره خارج الموضوع: أما المدافعون المحترمون عن النظام العالمى، فقد انتهوا إلى أن الولايات المتحدة يجب ألا تذعن لحكم المحكمة، حيث إن أمريكا «لازالت تحتاج إلى الحرية لكى تدافع عن الحرية» (توماس م. فرانك فى «النيويورك تايمز»، ١٧ يوليو ١٩٨٦). أما روبرت لايكن من مؤسسة كارينجى للسلام الدولى، وهو من أفراد جماعة الضغط لصالح متمردى الكونترا، فقد «ألقى باللوم على محكمة العدل الدولية، التى قال أنها تعانى من «الإدراك المتزايد» لعلاقاتها الوثيقة مع الاتحاد السوڤيتى» وهى العلاقات التى لابد أنها ظهرت فجأة، حيث إن نفس المحكمة كانت قد أصدرت حكما لصالح الولايات المتحدة فى قضية ايران عام ١٩٨٠ (جوناثان كارب فى «واشنطون بوست»، ٢٨ يونيو ١٩٨٦). ومرة أخرى، فإن كل ذلك إنما هو رد الفعل الذى يتوقعه المرء فى مركز رئيسى من مراكز الإرهاب الدولى.

٤ - افتتاحية «واشنطون بوست» (فى العدد الأسبوعى من «الجارديان»، ٢٢ فبراير ١٩٨١) وألان رايدنج فى «نيويورك تايمز»، ٢٧ سبتمبر ١٩٨١، وانظر كتابى «صد موجة المد» للإطلاع على مراجع ليست واردة هنا أو فيما يلى.

٥ - إمبروز إيڤانز - بريتشارد فى «سبكتاتور» ١٠ مايو ١٩٨٦؛ ويستطرد قائلا أنه مع إنجاز مهمة قطع الرءوس إلى حد كبير، كانت أعداد من الجثث « ملقاة على الأرض، ثم ألقيت فى هدوء أثناء الليل فى قلب بحيرة ايلوبانجو، ولم تكن الجثث تظهر إلا نادرا على الشاطئ لتذكر المصطافين بأن القمع لايزال

مستمرا» افتتاحية «نيوريبيليك»، ٢ابريل ١٩٨٤ و٧ ابريل ١٩٨٦. وللاطلاع على الفظائع الأحدث، انظر كتاب منظمة الرقابة الأمريكية «انتظام الأمور» (مايو ١٩٨٦)، الذى يفيد أن حالات القتل والاختفاء السياسية - التى كان ٩٠ فى المائة منها يتم على أيدى القوات المسلحة التابعة لدوارتى - ظلت مستمرة بمعدل يزيد على أربع حالات يوميا، وهو تحسن حقيقى فى هذا البلد الإرهابى البارز، فضلا عن العديد من الفظائع الحكومية الأخرى.

٦ - كريس كروجر وكيل الجى، «الأمن وأوضاع التنمية فى أراضى جواتيمالا» (مكتب أمريكا اللاتينية فى واشنطون، ١٩٨٥)؛ وألان نيرن، «عنصر جواتيمالا» فى مجلة «بروجرسيف»، مايو/سبتمبر ١٩٨٦ وحول العنصر الإسرائيلى. فى أمريكا الوسطى وغيرها، انظر كتاب بنجامين بيت - هالاهمى، «من مانيلا إلى ماناجوا: الحرب العالمية الإسرائيلية» (بانثيون، تحت الطبع).

٧ - هيرمان وبرودهيد، «الانتخابات المظهرية» (ساوث اند، ١٩٨٤). وهما يعرفان هذا المفهوم بأنه إشارة إلى خدعة التدخل الأجنبى الذى يتم فيه «تنظيم وإجراء (الانتخابات) من جانب قوة أجنبية، أساسا لتهدئة السكان المحليين الذين تسودهم الثورة»، ويناقشان العديد من الأمثلة الأخرى أيضا، ويبينان بالتفصيل أنها انتخابات لاتقل فى هزليتها عن الانتخابات التى تجرى فى ظل السلطة السوفيتية. وقد استعار روبرت لايكن إصطلاحهما «الانتخابات المظهرية»، وأساء استخدامه بشكل بالغ للإشارة إلى نيكارجوا (فى «نيويورك ريفيو»، ٥ ديسمبر ١٩٨٥)، كجزء من حملته لدعم جيش الكونترا الإرهابى العميل، انظر رسالة برودهيد وهيرمان، التى نشرت بعد تأخير لمدة نصف عام، مع غيرها من رسائل المراقبين البرلمانيين البريطانيين (٢٦ يونيو ١٩٨٦). ورد لايكن الذى يعترف ضمنيا بصحة انتقادهما له (عن طريق المراوغة)، وإن كان قد زعم أن مفهومهما كان يهدف إلى «تركيز الانتباه على الامبريالية الغربية، وتحويل الأنظار عن الامبريالية السوفيتية، .. تمشيا مع اعتقادهما الواضح بأنه ليست هناك سوى قوة عظمى شريرة واحدة» : وهذا هو رد الفعل العصبى المعهود من المدافعين عن إرهاب الدولة، وهو رد الفعل الذى ينكشف خداعه فى هذه الحالة بانتقادات برودهيد وهيرمان العنيفة للانتخابات البولندية. أما بقية ردود ومقالات لايكن الأخرى، فإنها تتمتع بقدر مماثل من الاتساق والتماسك، بما يجعلها تستحق قراءة متأنية من جانب أولئك المهتمين بألاعيب النظام الأيديولوجى الأمريكى. انظر على وجه الخصوص النقد الذى وجهه الكسندر كوكبيرن (مجلة «نيشن»، ٢٩ ديسمبر ١٩٨٥ و١٠ مايو ١٩٨٦) ومحاولة لايكن المراوغة للرد (ملحق النيويورك للكتب، ٢٦ يونيو)؛ وانظر أيضا مقدمتى كتاب مورلى وبتراس السابق ذكره.

٨ - مجلس شئون نصف الكرة الغربى، «تقرير واشنطون عن نصف الكرة الغربى»، ١٦ أبريل ١٩٨٦. ومنذ تنصيب شيريزو فى شهر يناير وحتى شهر يونيو، قدرت حالات القتل بنحو ٧٠٠ حالة، بزيادة نسبتها ١٠ فى المائة عن العام السابق: وليس معروفا كم منها كانت حالات قتل سياسية، أو كم يبلغ العدد الحقيقى (إدوارد كودى فى «واشنطون بوست»، ٦ يوليو ١٩٨٦). ويقدر ألان نيرن وجان مارى سيمون عدد حالات القتل السياسية بأكثر من ٦٠ حالة فى الشهر، ممن راحوا ضحايا «لنظام كفء للإرهاب السياسى» يديره العسكريون فى جواتيمالا، الذين كانوا يستخدمون وسائل من قبيل «ملفات فى الكومبيوتر للصحفيين والطلبة والزعماء واليساريين والساسة وما إلى ذلك» - وهو نظام حصلوا عليه من إسرائيل. رغم أنه لايرد ذكر لهذه الحقيقة، ولا للعنصر الاسرائيلى بوجه عام. وهو مالايرد بالتحديد فى هذه المجلة («نيوريبيليك»، ٣٠ يونيو ١٩٨٦). وهما يخلصان إلى أن «بيروقراطية الموت فى جواتيمالا تبدو أكثر ثباتا واستقرارا من أى وقت مضى منذ منتصف الستينيات»، ويشيران إلى أن الرئيس «شيريزو لم يشجب حتى الآن عملية قتل واحدة على أيدى الجيش»، وأن «وزير داخليته قد قال أن أعمال القتل السياسية لم تعد مشكلة» - وهو موقف مفهوم، وإلا فانهما أيضا سيختفيان فى هذا البلد الإرهابى العميل.

٩ - جون هايمان وأنا ميجس، «القذافى : الرجل والأسطورة» فى مجلة «أحداث أفريقيا»، فبراير

. ١٩٨٦.

١٠ - للإطلاع على مجموعة منتقاة واسعة، انظر كتابى «صد موجة المد»: وانظر أيضا الفصل الثانى من هذا الكتاب، الهامش ١٧ و٤٤ والمراجع المذكورة فيما سبق.

١١ - مايكل ليدن فى «ناشيونال انترست»، ربيع ١٩٨٦. انظر الهامش رقم ٤ والنص نفسه.

١٢- افتتاحية «النيويورك تايمز»، ٢٠ أبريل ١٩٨٥: و«واشنطون بوست»، ١١ يناير ١٩٨٦، ورابين فى «بوسطون جلوب»، ٢٥ يناير ١٩٨٦؛ وصحيفة «الباييس» الاسبانية، ٢٥ أبريل ١٩٨٦.

١٣- أ.ج. ديون، «الايطاليون يشيرون إلى صلة سورية بالإرهاب»، ٢٥ يونيو ١٩٨٦؛ ويدرك محررو «النيويورك تايمز» بالتأكيد أن ماتبقى من مزاعم الحكومة الأمريكية التى هللوا لها قد انهار، كما سنرى نورا.

١٤ - «النيويورك تايمز»، ٢٧ يونيه ١٩٨٥؛ و«كريستيان ساينس مونيتور»، ٢٥ مارس ١٩٨٦. وقد زعم المرتزقة الكوبيون الذين يحاربون مع الجيش الذى يهاجم نيكاراجوا بالوكالة عن الولايات المتحدة أنهم قد تلقوا تدريبهم فى قاعدة شبه عسكرية بفلوريدا؛ ستيفن كينزر، «نيويورك تايمز» ٢٦ يونيو ١٩٨٦ ومع ذلك فإن الحكومة الأمريكية قد ألقت القبض على متآمرين كانوا يحاولون الإطاحة بدكتاتورية سورينام، فى نيو أورليانز (التى وصفها المدعى الأمريكى بأنها «نقطة انطلاق» للمرتزقة الساعين إلى التورط فى أمريكا الوسطى والجنوبية)، واتهمتهم بانتهاك قانون حياد الولايات المتحدة («كريستيان ساينس مونيتور»، ٣٠ يوليه ١٩٨٦)، بالضبط مثلما أحبطت من قبل الجهود الرامية إلى الإطاحة بنظام دوفالييه السفاح الذى كانت تدعمه فى هايتى، مظهرة بذلك التزامها الثابت بحكم القانون.

١٥ - بوب وود وارد وتشارلز ر. بابكوك، «واشنطون بوست»، ١٢ مايو.

١٦ - إحسان حجازى، «نيويورك تايمز»، ٢٠ ابريل ١٩٨٦. وسيجد القارىء اليقظ لـ«التايمز» إدانة مطمورة - فى تقرير من أثينا كتبه هنرى كام (٢٩ مايو ١٩٨٦)- وجهها الرئيس السورى حافظ الأسد للإرهاب، وخاصة لقتل ١٤٤ سوريا فى «عمل إرهابى كبير»، مشيرا بذلك - فيما هو مفترض - إلى إلقاء القنابل على الأتوبيسات السورية.

١٧ - فيليبْ شينون، «نيويورك تايمز»، ١٤ مايو ١٩٨٥؛ لوو كانون، بوب وود وارد وآخرون، «واشنطون بوست»، ٢٨ أبريل ١٩٨٦.

١٨ - «نيوريببليك»، ٢٠ يناير ١٩٨٦، إدوين ميس، «أسوشيتد برس»، ٤ أبريل ١٩٨٦، (انظر الفصل الثانى).

١٩ - فرانك جريف، «فيلادليفيا إنكوايرر»، ١٨ مايو ١٩٨٦.

٢٠ - نيف، «ميدل إيست إنترناشيونال» (لندن)، ٤ أبريل ١٩٨٦؛ جونسون. «صن داى تلجراف» (لندن)، أول يونيه ١٩٨٦. وتعكس تعليقات جونسون الموقف النموذجى لهذا المدافع المحترم للغاية عن إرهاب الدولة. وهكذا قام فى مؤتمر دعائى نظمته إسرائيل فى واشنطن عن الإرهاب (أنظر الهامش رقم ١٥ من هوامش المقدمة) بالثناء على إسرائيل لاتخاذها «تدابير عنيفة» لمحاربة «السرطان الإرهابى» على النحو الذى تمثل فى غزوها للبنان عام ١٩٨٢ : «فالحقيقة هى أن إسرائيل، بامتلاكها الشجاعة الأخلاقية والطبقية لانتهاك مايسمى بحدود ذات سيادة، وبوضعها القانونى الأخلاقى فوق شكليات حقوق الدولة؛ استطاعت لأول مرة أن توجه ضربة إلى قلب السرطان وأن تكبح جماح نموه وأن تجبره على الانسحاب» (وولف بليتزر، «جيروزاليم بوست»، ٢٩ يونية ١٩٨٤) - وهذا هو على وجه الدقة عكس ما اعتزمته إسرائيل، كما رأينا فى مناقشتنا لذلك الأمر فى الفصل الثانى.

٢١- هيلى، «القذافى والولايات المتحدة»، ص ٢٧١.

٢٢- لارى سبيكس، التليفزيون الوطنى، الساعة السابعة والنصف صباحا، ١٤ أبريل؛ «نيويورك

تايمز»، ١٦ أبريل؛ «أسوشيتد برس»، ١٤ أبريل؛ «نيويورك تايمز»، ١٥ أبريل؛ لويس، «نيويورك تايمز»، ١٧ أبريل؛ برنارد واينروب، «نيويورك تايمز»، ١٥ أبريل ١٩٨٦؛ جيف سالوت، «جلوب آند ميل» (تورنتو)، ٢٤ أبريل ١٩٨٦. وكما لاحظنا من قبل فإن محكمة العدل الدولية قد رفضت التسلسل المنطقى الأمريكى (فيما يتعلق بالسلفادور، ولاتتحدث بالطبع عن أفغانستان أو أنجولا أو كمبوديا) القائل بأن تدفق الأسلحة على رجال حرب العصابات يشكل «هجوما مسلحا» (انظر الهامش رقم ٣).

٢٣- هيلى، «القذافى والولايات المتحدة»، الفصل الثامن، ص ٢٦٤.

٢٤- «نيوستيتسمان»، ١٦ أغسطس ١٩٨٥.

٢٥- أنظر كتابى «المثلث المشئوم»، ص ٢١٠؛ هيلى : المرجع السابق، الذى يبذل مجهودا يستحق الإطراء لأخذه هذه الكوميديا مأخذ الجد.

٢٦- «قال مسئولون بالحكومة الأمريكية أن وكالة المخابرات المركزية، التى تم منعها من تقديم مساعدة عسكرية لمتمردي نيكاراجوا، قد أعطتهم بضعة ملايين من الدولارات لأغراض سياسية خلال العام الماضى». وقال المسئولون أيضا أنه تم السماح «لوكالة المخابرات المركزية بأن تحافظ على استمرار نفوذها القوى على حركة المتمردين، حتى رغم وجود حظر الكونجرس منذ أكتوبر ١٩٨٤ وحتى سبتمبر ١٩٨٥ والذى كان يمنع الوكالة من إنفاق أى أموال «يمكن أن يكون لها تأثير فى الدعم المباشر أو غير المباشر، للعمليات العسكرية أو شبه العسكرية فى نيكاراجوا». وقد كان أحد أهداف ما وصفه مسئولون أمريكيون بأنه «برنامج كبير»، يتمثل فى «خلق هالة بحيث تكون فيها (عصابات الكونترا) كيانا سياسيا فعليا بين حلفائنا فى أوربا». وقال عضو الكونجرس سام جيجدسون :«لقد اشتبهنا فى أن وكالة المخابرات المركزية لم تنسحب حقيقة من الساحة مطلقا، لكن مدى التورط المباشر للوكالة فى حرب الكونترا يذهل حتى أكثر المراقبين إعجابا بها». وتبين وثائق المنظمة الوطنية المتحدة (الكونترا) التى حصلت عليها وكالة «أسوشيتد برس» أن «كثيرا من التمويل السياسى للمنظمة الوطنية المتحدة الذى كان يذهب إلى المنظمات العسكرية المتحالفة مع المنظمة الأم» قد وفرته الولايات المتحدة، فى حين أن بعض الأموال كانت تستخدم فى دفع مرتبات ومكافآت المسئولين فى هندوراس وكوستاريكا «ليمكنوا المتمردين من العمل فى هذين البلدين». وكان يتم صرف معظم هذه الأموال من خلال بنك فى بهاما يوجد مركزه الرئيسى فى لندن. «أسوشيتد برس»، ١٤ أبريل؛ «بوسطن جلوب»، ١٤ أبريل ١٩٨٦. وقد مر افتضاح هذا الأمر دون تعليق فى ذلك الوقت وحتى فترة قصيرة لاحقة. وفى أعقاب ذلك ذكرت صحيفة «ميامى هيرالد» أن أكثر من مليونى دولار من السبعة والعشرين مليون دولار المقدمة من الكونجرس من أجل «المساعدة الانسانية»، قد تم استخدامها فى دفع مرتبات ومكافآت لضباط من هندوراس «لغض البصر عن نشاطات الكونترا غير الشرعية على أراضى هندوراس» (المقال الافتتاحى لصحيفة «بوسطن جلوب»، ١٣ مايو ١٩٨٦)، كما نشرت الصحيفة أكثر من دليل على الفساد الذى لم يحظ سوى باهتمام محدود لا أثر له.

٢٧- «أسوشيتد برس»، ٢٧ مارس ١٩٨٦، مستشهدة بصحيفة «إل باييس» (مدريد).

٢٨- ر.س. لونجوورث، «شيكاغو تريبيون»، ٣٠ مارس ١٩٨٦.

٢٩- ريتشارد هيجنز، «بوسطون جلوب»، ٢٥ مارس ١٩٨٦.

٣٠- فريد كابلان، «بوسطون جلوب»، ٢٦ مارس ١٩٨٦.

٣١- «لندن صنداى تايمز»، ٦ أبريل ١٩٨٦.

٣٢- كوكبيرن، «وول ستريت جورنال»، ١٧ أبريل؛ وأيضا مجلة «نيشن»، ٢٦ أبريل ١٩٨٦. ليليفيلد، «نيويورك تايمز»، ١٨ أبريل ١٩٨٦.

٣٣- مات جندى أسود جريح آخر بالقوات البرية بعد عدة شهور.

٣٤- «نيويورك تايمز»، ١٦ أبريل ١٩٨٦.

٣٥- «نيويورك تايمز»، ١٨ أبريل ١٩٨٦؛ ويوضح التقرير الذى أوردته «التايمز» أنه فى السابعة مساء قامت طائرات حربية من طراز «إف - ١١١» بقصف أهداف عسكرية «قرب بنغازى» و «قرب طرابلس» بالقنابل، ثم قامت فى السابعة وست دقائق مساء بقصف «مطار طرابلس الحربى، الذى كان الهدف الأخير». وفى الحقيقة، وكما يعرف الصحفيون، فإن الطائرات الحربية الأمريكية قد قصفت حيا سكنيا فى طرابلس.

٣٦- «أسوشيتد برس»، ١٤ أبريل ١٩٨٦.

٣٧- جيمس م. ماركهام، «نيويورك تايمز»، ٢٥ أبريل ١٩٨٦.

٣٨- «دير شبيجل»، ٢١ أبريل ١٩٨٦؛ وقد حمل الغلاف عبارة «إرهاب ضد إرهاب»، وهو شعار معروف جدا من شعارات الجستابو، ويمكن افتراض أن انتقاءه لم يكن من باب الصدفة. أنظر أيضا مقال فورمان بيرنباوم، فى العدد نفسه.

٣٩- نص مقابلة صحفية لصحفى أمريكى مع «ستارز أند سترايبز» فى ألمانيا.

٤٠- أنظر على سبيل المثال، جيمس م. ماركهام، «نيويورك تايمز»، ٣١ مايو، الذى نقل عن «مفتش بوليس ببرلين الغربية» قوله أنه «يعتقد أن السفارة الليبية فى برلين الشرقية قد (تصورت) الهجوم» أقل من «التأكيدات» السابقة، واستشهاده بما نفريد جانشو، لكن ليس بنفيه لأى دليل؛ أو أنظر أيضا روبرت سورو، «نيويورك تايمز»، ٣ يولية، حول التورط المحتمل لسوريا وإرهابيى مجموعة أبو نضال المناهضين لياسر عرفات فى قصف نادى الديسكو، مشيرا إلى «دليل يبين فيما يقال» تورط ليبيا؛ أو أنظر أيضا برنارد واينبروب، «نيويورك تايمز»، ٩ يونية، الذى يشير إلى تورط سورى محتمل، وإلى ما «قاله» مسئولون بالحكومة عن علمهم عن عمليات الاعتراض التى قامت بها ليبيا.

٤١- بكاش، المرجع السابق.

٤٢- «كريستيان ساينس مونيتور»، ٢٢ أبريل ١٩٨٦؛ أنظر الفصل الأول، هامش رقم ٣.

٤٣- «تورنتو جلوب آند ميل»، المقالات الافتتاحية، ٥ و ١٨ و ٢٨ مارس ١٩٨٦، التى تشير بنحو خاص إلى نيكاراجوا.

٤٤- أنظر «أسوشيتد برس»، «انترناشونال هيرالد تريبيون»، ٦ مايو، حيث توجد مناقشة موسعة؛ و «نيويورك تايمز» ٦ مايو ١٩٨٦، إشارة أكثر ايجازا، ونص البيان ضد الإرهاب.

٤٥- «أسوشيتد برس»، ١٤ أبريل؛ نشرة ردود فعل الصحافة العالمية، «أسوشيتد برس»، ١٥ أبريل؛ نشرة ردود فعل المقالات الافتتاحية الأمريكية، ١٦ أبريل؛ المقال الافتتاحى فى «نيويورك تايمز» ١٥ أبريل؛ بيريز، «نيويورك تايمز»، ٦ أبريل.

٤٦- بعد قصف ليبيا، كانت هناك إشارات لا حصر لها للحملات التأديبية الأمريكية ضد القراصنة البرابرة؛ ولايبدو أن أيا من هذه الإشارات قد عادت بضع خطوات إلى الوراء فى التاريخ لوصف أيام أن كانت «نيويورك قد أصبحت سوقا للصوص (هكذا) حيث كان القراصنة يتخلصون من الغنائم التى أخذوها من عملياتهم فى أعالى البحار»، اذ إن القرصنة قد أثرت المستعمرات الأمريكية، شأنها شأن المستعمرات البريطانية من قبلها (ناتان ميللر، «المحتالون المؤسسون»، ديفيد ماكاى، ١٩٧٦، ص ٢٥-٦). إن القرصنة لم تكن اختراعا ليبيا، قام حراس النظام الأمريكيون بقمعه بشجاعة.

٤٧- «أسوشيتد برس»، ٢١ أبريل؛ «نيويورك تايمز»، ٢٠ أبريل؛ نشرة ردود الفعل الدينية، «أسوشتيد برس» ١٧ أبريل، وأيضا ١٩ أبريل، فى عرض أنباء مؤتمر ١٤ مجموعة دينية فى سياتل أدانت

القصف على النقيض من تأييده من قبل مجلس رئاسة حاخامات غرب واشنطن؛ أنظر «بوسطون جلوب»، ١٦ أبريل؛ روستو، «نيويورك تايمز»، ٢٧ أبريل.

٤٨- تشارلز جلاس، «سبكتاتور» (لندن)، ٣ مايو ١٩٨٦. وقد وزعت هنا نسخة طبق الأصل منه على الصحافة كخطاب إلى المحرر، لكنها لم تنشر. وقد قام الكسندر كوكبرن («ان ذيس تايمز» ٢٣ يولية ١٩٨٦) بنشر النص مشفوعا باقتراح يقول فيه أنه طالما أن الرئيس ريجان وحرمه «مولعان بقراءة رسائل الأطفال الصغار، فلعلهما يهتمان باستلام هذا الخطاب فى الفرصة المناسبة التالية».

٤٩- مجلة «ديسنت»، صيف ١٩٨٦. فبملاحظة الصورة استنتج رامزى كلارك من شكل القصف أن الضاحية الغنية التى وقعت بها أسوأ خسائر مدنية لابد أن تكون هدفا محددا؛ مجلة «نيشن»، ٥ يولية ١٩٨٦. فالمسألة لاعلاقة لها بقضية الإرهاب. وهذا مايمكن لأى شخص لايعانى من البلاهة الأخلاقية أن يفهمه فى الحال (وبالطبع فإن كلارك لايوصى بعكس ذلك).

٥٠- «نيوريببليك»، ٦ سبتمبر ١٩٨٢؛ وللتعرف على عينات أخرى من الآراء بهذا الصدد.. أنظر الفصل الأول والفصل الثانى بعاليه.

٥١- «واشنطن بوست»، العدد الأسبوعى، ٤ أغسطس ١٩٨٦.

٥٢- اجناتيوس، «واشنطن بوست»، العدد الأسبوعى، ٢٨ يولية ١٩٨٦.

٥٣- «كريستيان ساينس مونيتور»، ٢٥ يونية، ١٦ يولية ١٩٨٦.

٥٤- مجلة «ايكو نوميست» (لندن)، ٢٦ يولية ١٩٨٦؛ و «كريستيان ساينس مونيتور» ٢٤ يولية ١٩٨٦.

٥٥- ينبغى علينا ان نأخذ هذه الأرقام بتحفظ، واضعين فى الاعتبار تلك الاعتبارات الايديولوجية التى تدخل عملا من الأعمال إلى حيز التعريف كعمل «إرهابى». على هذا النحو تم استبعاد قصف عيادات الاجهاض من قائمة «الإرهاب» فى وقت من الأوقات، وربما يستمر مستبعدا. ووفقا لما يقوله الكاتب الصحفى كال توماس الذى ينتمى إلى منظمة «الغالبية الأخلاقية» وقعت ٣٠٠ عملية قصف «على ممتلكات تجرى بها عمليات إجهاض» فى الفترة من ١٩٨٢ حتى أواخر ١٩٨٤، ويعرب عن اعتقاده عن عمليات القصف هذه «ربما لم تكن فكرة جيدة .. تكتيكيا، وسياسيا أيضا» - رغم أنها جيدة «أخلاقيا» كما هو واضح «بوسطون جلوب»، ٣٠ نوفمبر ١٩٨٤.

٥٦- «اسوشيتد برس»، «جلوب آند ميل» (تورنتو)، ٤ يولية ١٩٨٦؛ ستيفن انجلبيرج : «مسئول يقول ان مكتب المباحث الفيدرالية يشتبه فى شحنات ناسفة وضعها يهود متطرفون»، «نيويورك تايمز»، ١٧ يولية ١٩٨٥، «واشنطن بوست»، بايمان بيجمان، ٥ يولية و ١٧ يولية.

٥٧- «نيوريببليك»، ٢٠ يناير ١٩٨٦؛ ادوين ميس، «اسو شيتد برس»، ٤ أبريل ١٩٨٦؛ انظر الفصل الثانى.

ونتذكر أن سجل الإرهاب الصهيونى ضد المدنيين يعود إلى سنوات طويلة ماضية قبل انشاء دولة إسرائيل، انظر كتابى «المثلث المشئوم» ص ١٦٤.

٥٨- التدخل الليبى الأول جاء فى أعقاب ارسال قوات أجنبية فرنسية جرارة ومستشارين وطائرات (هيلى، المرجع السابق، ص ٩٨)، لكن التدخل الفرنسى فى افريقيا مشروع، وموضع ثناء فى الحقيقة؛ حيث علقت مجلة «بيزينس ويك» بابتهاج، على ذلك بقولها ان القوات الفرنسية تساعد على «حفظ غرب أفريقيا

آمنة لباعة النفط الفرنسيين والأمريكيين وغيرهم من الأجانب» (١٠ أغسطس ١٩٨١) وتؤدى خدمات مماثلة فى أماكن أخرى.

٥٩- جوليا بريستون، «بوسطون جلوب»، ٩ فبراير ١٩٨٦.

٦٠- فى حديث له بجامعة ولاية كنساس؛ «نال شولتز تصفيقا متواصلا عندما قال إن «نيكاراجوا سرطان يجب أن نستأصله». وقال أيضا إن «المفاوضات هى تعبير لطيف عن استسلام مشروط إذا كانت ظلال القوة لاتخيم على مائدة المساومات»، وهذا فكر مألوف آخر.

# الفهـــرس

رقم الإيداع ١٥٢٢٢-١٩٩٠

I.S.B.N. 977-00-0345-1






مدينة العاشر من رمضان المنطقة الصناعية A۱

تليفون ٠١٥-٣٦٢١٨١




يحكى القديس أوغسطين قصة قرصان أسره الأسكندر الأكبر، وسأله، «كيف تجرؤ على الاعتداء على الناس فى البحار؟» فأجاب القرصان: «وكيف تجرؤ أنت على الاعتداء على العالم بأسره ؟» ألا أننى أقوم بذلك بسفينة صغيرة فحسب، أدعى لصا، أما أنت ولأنك تقوم بالشئ نفسه بأسطول كبير فيدعونك إمبراطورا!؟»

وبوجه عام، تلقى قصة القديس أوغسطين الضوء على معنى مفهوم الارهاب الدولى فى الاستخدام الغربى المعاصر، كما تنفذ إلى لب ثورة الغضب إزاء أحداث إرهاب منتقاة، وهو الثورة التى يجرى توجيهها الآن بمنتهى الخبث كستار للعنف الذى يمارسه الغرب.

ويعد ناعوم شومسكى من الكتاب النشطين سياسياً منذ زمن طويل، فهو فضلاً عن كونه أستاذا فى علم اللغويات بجامعة كامبردج، ماساشوسيت، فقد قام بكتابة العديد من الكتب والمقالات عن السياسة الخارجية الأمريكية والشئون الدولية وحقوق الإنسان، ومن أحدث كتبه كتاب «نحو حرب باردة جديدة» (بانثيون، نيويورك، ١٩٨٢). وله كتاب بعنوان «الاقتصاد السياسى لحقوق الإنسان» اشترك فى كتابته مع أدواردز هيرمان (سوث أند برس، بوسطن، ١٩٧٩) وكتاب «المثلث المشئوم : الولايات المتحدة، إسرائيل وفلسطين» (سوث أند برس، بوسطن، ١٩٨٣)